الاثنين 7 تشرين الثاني 2022
العدد 4771 السنة السابعة عشرة
Lundi 7 Novembre 2022 nº 4771 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
موازنة إخفاء التدهور

● ماهر سلامة
الغاز لتغيير وجه الصناعة

● ألبر داغر
مواجهة مختلفة للأزمة

«الضربة» الإيرانية للسعودية: «فيلم» أميركي مفضوح [8]

خطة محلية ـ خارجية لعزل التيار [2]

(هيثم الموسوي)

«كرنفال» البخاري
البحث عن عدوّ وهمي
[4 ـ 5]

قضية اليوم

خطة محلية ـ خارجية لعزل التيار الوطني

إبراهيم الأمين

كان من الصعب الحديث، قبل أسبوعين أو أقل، عن التوترات الكبيرة الكامنة في الشارع المسيحي. كان الكلام سيبدو كأنه تحريض أو مقدمة لأحداث ما. لكن الوقائع التي تلت الانتخابات النيابية الأخيرة، وطريقة التعامل مع ملف الحكومة التي لم تشكّل، والاستنفار الذي رافق مغادرة الرئيس ميشال عون القصر الجمهوري، كل ذلك، كان يشي، إلى جانب بعض المعطيات، بأن هناك من لا يدرك حقيقة أن «الساحة المسيحية» هي الأكثر عرضة لتكون ساحة لتصفية حسابات سياسية تتجاوز مصالح ومطالب القوى المسيحية نفسها.

قبل أقل بقليل من ثماني سنوات، أبلغ حزب الله الأطراف المحلية والخارجية أنه سيدعم انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، مستنداً إلى القوة التمثيلية للرجل، وإلى المعطيات الداخلية والإقليمية التي تسمح بوصوله. من يومها، انطلقت الحملة المنظمة على العماد عون وفريقه، وهي حملة شارك فيها كل من تلت الانتخابات النيابية الأخيرة، وطريقة التعامل مع ملف الحكومة التي لم تشكّل، والاستنفار الذي رافق مغادرة الرئيس ميشال عون القصر الجمهوري، كل ذلك، كان يشي، إلى جانب بعض المعطيات، بأن هناك من لا يدرك حقيقة أن «الساحة المسيحية» هي الأكثر عرضة لتكون ساحة لتصفية حسابات سياسية تتجاوز مصالح ومطالب القوى المسيحية نفسها.

قبل أقل بقليل من ثماني سنوات، أبلغ حزب الله الأطراف المحلية والخارجية عن رغبة البعض في الخروج من عقلية الماضي. وخلال الفترة التي امتدت حتى اندلاع أحداث 17 تشرين 2019، كانت الماكينة قد أجهزت على كل شيء. صار عون، ومعه رئيس التيار جبران باسيل، يمثلان وجه الشيطان في لبنان. لم يبق أحد من كل خصومهما المسيحيين، من القوات والكتائب إلى الأحرار وبقية 14 آذار، إلى الأطر التي استجدّت باسم مجموعات مدنية أو حتى نافذين داخل الكنيسة وبعض رجال الأعمال وشخصيات تقليدية، كل هؤلاء تجمعوا في معركة واحدة ضد عون وباسيل. رغم كل التباينات القائمة بين هؤلاء، تلاقوا جميعاً عند فكرة واحدة اسمها: شيطنة التيار ورموزه وإعلان الحرم عليه بسبب علاقته بحزب الله. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ إن حلفاء حزب الله المسيحيين، من تيار المردة إلى شخصيات مستقلة في الشمال والبقاع وبيروت، انضموا هم أيضاً إلى الجبهة، ولو أنهم قاتلوا التيار لأسباب لا تتصل بعلاقته مع المقاومة، لكنهم كانوا يتصرفون على أساس أن التيار يمارس سياسة الإقصاء التي تشملهم ولا تقتصر على الخصوم فقط.

وفي الجبهة المقابلة، لم يكن هناك من يحتاج إلى شحذ الهمم في معركة قاسية ضد عون وباسيل. إذ إن تحالف حركة أمل - الحزب التقدمي الاشتراكي - تيار المستقبل، لم يكن ينقصه أي حافزية للائتفاض على عون وفريقه. وهؤلاء تصرفوا على أنهم أرغموا على التعامل بإيجابية أو حيادية مع انتخاب عون رئيساً، فيما هم، في حقيقة الأمر، لم يرغبوا يوماً بأن يكون لديهم شريك في السلطة مثل ميشال عون. ولا يعود ذلك فقط إلى الخلاف الذي كان قائماً بينهم وبين الجنرال في آخر ثمانينيات القرن الماضي، بل لأنهم أصلاً من الفريق الذي عمل بالنسخة السورية من اتفاق الطائف التي قامت على عدم السماح لرئيس مسيحي قوي بالوصول إلى قصر بعبدا. وهم شعروا، بين العامين 2005 و2016، بأن التيار الوطني الحر، بدعم مباشر من حزب الله، كان يستعيد المواقع التي استولى عليها «إسلاميو الطائف» من المسيحيين بين العامين 1990 و2005. كما أن الجميع كان يعرف أن عون يعتبر أن كل الجبهة المقابلة، التي تضم إسلاميي الطائف ومسيحيي سوريا، يتحمّلون مسؤولية الانهيار والتفكك الذي يعيشه لبنان، وكان برنامجه للإصلاح، يعتمد على مواجهة مباشرة وقاسية معهم، لكنه عدّل كثيراً في تصوراته، وحتى في آلياته. ورغم أنه بادر إلى التعايش مركزي للتيار الوطني الحر، ولباسيل شخصياً، ووصل الأمر بالأميركيين إلى إصدار قرار رئاسي بمنح الوسيط عاموس هوكشتين استثناء لعقد لقاءات مباشرة مع باسيل برغم إدراجه على لوائح العقوبات. إذ إن اجتماعات باسيل - هوكشتين في لبنان والخليج وأوروبا كانت ضرورية لتسريع عقد التفاهم، وكان الأميركيون يعرفون أن باسيل هو رجل ثقة أول عند المقاومة بوصفها القادرة على تعطيل أي تفاهم يخص الصراع مع العدو. لذلك حاول رئيس الحكومة المكلف مرات كثيرة أخذ الأمور في ملفات كثيرة صوب مكان لا يكون فيه لعون أو باسيل أي تأثير، وصولاً إلى الامتناع عن تشكيل حكومة جديدة بدعم من حلفائه.

الاستراتيجية الواضحة عند كل خصوم التيار وعون وباسيل كانت تقوم على فكرة أنه بعد خروج عون من القصر الجمهوري، ستكون هناك جولة جديدة من المواجهات معه، وثمة ترقب عند خصومه من اللبنانيين لعقوبات أميركية جديدة ضده وضد أفراد عائلته وضد قيادات في التيار الوطني الحر، إضافة إلى حملة إعلامية مستمرة تحاول تحميل عون المسؤولية عن الأزمات التي يواجهها لبنان، وصولاً إلى إبعاد التيار عن أي تأثير في معركة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وحتى دفعه إلى موقع بسهل إبعاده عن أي حكومة جديدة في المرحلة المقبلة، بالتالي فتح الباب أمام سياسة الإقصاء والانتقام حتى من الموظفين العامين المحسوبين على التيار.

على أن معركة عزل التيار لم تعد ممكنة بالوسائل التي اعتمدت سابقاً. ما يجري اليوم هو المرحلة الأكثر خطورة، والتي تعكس حادثة «أم تي في» أحد أوجهها. لأن المقصود بما حصل، الانتقال من مرحلة تصنيف التيار كحزب فاشل مسؤول عن الفوضى والخراب، إلى حزب يسعى لتشكيل ميليشيات تشكل خطراً على الأمن الوطني. ويجري العمل، بقوة، لتوريط الجيش اللبناني في هذه المهمة انطلاقاً من الخصومة القائمة اليوم بين التيار وبين قائد الجيش العماد جوزيف عون حول انتخابات رئاسة الجمهورية. وفي حال توسع العمل القمعي ضد التيار بحجج متنوعة، سنكون أمام عملية تطابق مع ما تعرض له التيار الوطني الحر عندما نفي العماد عون إلى باريس، وصار حزباً سرياً يتعرض ناشطوه للملاحقة والاعتقال والإقصاء.

طبعاً، لا يمكن الاعتقاد بسهولة نجاح مثل هذه الخطوة. لكن الخطير في الأمر أن متطلبات عزل التيار وشيطنته وتحويله إلى مجموعة خارجين عن القانون، تشتمل ضمناً على مواجهات قاسية لن يكون لها مسرح سوى الشارع المسيحي، لأن الأمر غير ممكن الآن في الأماكن الأخرى، فهو مستحيل عند الشيعة، ومصدر قلق حقيقي عند الدروز، وليست له أهمية كبيرة عند السنة. بينما يراهن خصوم التيار في لبنان وخارجه على أن ضربه في الشارع المسيحي هو المدخل الوحيد لإضعافه، تمهيداً لعزله والقضاء عليه.

وبمعزل عن خطة التيار لمواجهة هذا المخطط، يمكن لطرف آخر، مثل بكركي، أن يبادر سريعاً إلى خطوات تمنع انفجاراً لن تقتصر ساحاته على المنصات الإعلامية، الواقعية منها والافتراضية، بل سينتقل حكماً إلى الجامعات والمدارس والأحياء والقرى، وسيكون عنوان الكارثة التي سيدفع المسيحيون كافة ثمنها.

> إذا لم تبادر بكركي إلى خطوات عملانية، فالشارع المسيحي مقبل على مواجهات لا توترات

والتعاون مع فريق من هؤلاء، بل إن التيار الوطني نفسه سارع إلى حجز مقاعد له في الإدارة العامة، إلا أن كل ذلك لم يشفع له. واستمرت الحملة واشتدت بعد انضمام مباشر للولايات المتحدة والسعودية ودول أخرى، ربطاً بعلاقة عون وباسيل بحزب الله من جهة، وباستعداد عون وباسيل للذهاب نحو علاقات مختلفة مع الشرق من جهة ثانية.

عندما اندلعت أحداث 17 تشرين، لم يكن هناك من إجماع فعلي، لا لفظي، لغالبية الفاعلين في هذا الحراك، سوى الحملة على باسيل. ومع الوقت انحسرت الموجة الاعتراضية على «كلن يعني كلن»، وبقيت المعركة مفتوحة ضد التيار وعون وباسيل وصولاً إلى الاعتداء المباشر عليهم بلغة غريبة بعض الشيء. وترافق ذلك مع إعلان السعودية الحرم على أي علاقة مع عون وباسيل، ومعاقبة سعد الحريري على أي تعاون معهما أو مع حزب الله، ثم جاء الأميركيون بقرار معاقبة باسيل بعد تهديده وتخييره بين العقوبات وبين العلاقة مع المقاومة.

عملياً، لم تتوقف حملة الشيطنة ضد التيار وعون وباسيل، لكنها أخذت بعداً مختلفاً بعد الانتخابات النيابية، لأن ملايين الدولارات، والدعاية اليومية على مختلف الصعد، لم تدفع التيار إلى موقع الخاسر نيابياً. ورغم أن خصومه حصدوا أصواتاً ومقاعد أكثر في الوسط المسيحي، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لجعل التيار في عزلة تمنع عليه المشاركة في إدارة أي حكومة جديدة. لذلك، كان القرار بأن يكون الأداء في الأشهر الأخيرة من ولاية عون مشابهاً لما حصل مع العماد إميل لحود، لجهة عزله وترك الأمور بيد مجلس الوزراء. لكن الحكومة التي يتمثل فيها التيار الوطني، وفيها حليف قوي له هو حزب الله، لم يكن بالإمكان إدارتها بطريقة مختلفة. وجاء ملف ترسيم الحدود البحرية مع العدو ليظهر للأطراف الخارجية قبل الداخلية أن السير نحو تفاهمات قابلة للتنفيذ، إنما يتم من خلال دور

(هيثم الموسوي)

في الواجهة

حكومة تصريف الأعمال: التطبّع يغلب الطبع

كالهواء يملأ فراغ الفضاء. كذلك حكومة الرئيس نجيب ميقاتي تتشبه بالهواء كي تملأ الفراغ في رئاسة الجمهورية فقط. الكل راضٍ عما صارت عليه: حكومة مستقيلة مقيدة بتصريف الأعمال في نطاقها الضيق. لا تجتمع، متسلحة صلاحيات رئيس الجمهورية دونما أن تكون بين يديها

نقولا ناصيف

بانقضاء اسبوع على شغور رئاسة الجمهورية بدأ التطبّع مع المرحلة الجديدة، غير المعروفة المدى، يغلب على طبع يوميات السجالات والمناكفات والتناحر. استقرت المعادلة الجديدة كأمر واقع على تسليم الإفقراء جميعاً بتولي حكومة تصريف الأعمال صلاحيات رئيس الجمهورية منذ خلا المنصب، دونما ان تمارسها بالفعل. ذلك ما لم يحدث في سابقة 2014 - 2016.

احتاج تثبيت المعادلة هذه - وهي المرة الأولى يشهدها لبنان - الى أوسع مروحة من التوافق السياسي في اكثر من اتجاه الى ان رضي بها المعنيون في السر والعلن. الى ان يُنتخب رئيس جديد للجمهورية، يتعين على الحكومة المستقيلة ان تكتفي بتصريف الأعمال في النطاق الضيّق، كما لو انها كذلك في ظل وجود رئيس الجمهورية. لا تجتمع الا استثنائياً في الظروف البالغة الخطورة، امام المجتمعين العربي والدولي هي واجهة الشرعية الدستورية الموقتة والانتقالية الى حين انتخاب الرئيس. في الداخل اللبناني لا يعدو دورها الجديد تقييدها بالنطاق الضيق لتصريف الأعمال سوى محاولة فك اشتباك بين القائلين بتوليها صلاحيات الرئيس كاملة وممارستها كاملة كذلك في غيابه مستعيدة كيانها الدستوري الكامل امام مجلس النواب بفعل انصياعها الى المادة 62 من الدستور، وبين القائلين بتحريمها ذلك كله كونها مستقيلة لا تملك سوى تصريف الأعمال. انتهى المطاف بالرأيين الى حل وسط ما دام ليس في الامكان الاستغناء عن وجودها: توليها صلاحيات رئيس الجمهورية من دون ممارسة اي منها ما خلا الظرف القاهر.

ليس القائلون بالرأيين هذين الا طرفا الانقسام الداخلي. كذلك لم تنشأ التسوية هذه سوى لتبرير عدم الذهاب الى حكومة جديدة لم يقتصر الاعتراض على تأليفها على الرئيس المكلف سابقاً نجيب ميقاتي يؤيده الرئيس نبيه برّي والافرقاء المصطفون وراءهما. قال بمعارضة تأليفها ايضاً البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي لسبب مغاير هو ان ابصار حكومة جديدة النور بصلاحيات كاملة يطيل امد الشغور الرئاسي، ويُبطيء انتخاب رئيس جديد للجمهورية الى ان يأتي الاوان المناسب. الفرنسيون بدورهم لم يتحمسوا لحكومة جديدة مفضلين للسبب نفسه ابقاء القديم على قدمه. على طرف نقيض مال برّي وميقاتي الى تنشيط عمل حكومة تصريف الاعمال بعقد اجتماعات متتالية لمواجهة تفاقم الازمات الداخلية. في اجتماعه بالبطريرك الماروني تعهد له ميقاتي التخلي عن فكرة اجتماعات حكومته واكتفاءها بتصريف الاعمال. في لقاء رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل بالامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله اتفقا ايضاً على هذا الحل.

لاجراء كهذا اكثر من مال وتفسير:

1 - لم تعد السابقة تقتصر على تولي حكومة تصريف اعمال صلاحيات رئيس الجمهورية فحسب، بل فرَخت منها سابقة مكملة لها هي انتقال الصلاحيات تلك اليها من دون ان تمارسها. المقتضيات السياسة تغلبت بذلك على المقتضيات الدستورية. توجب المادة 62 انتقال الصلاحيات على اطلاقها، وتبعاً لذلك ممارستها على اطلاقها كذلك بانعقاد جلسات مجلس الوزراء وقيامه بالواجبات الملقاة على عاتقه وتحمل المسؤوليات. لم تحدد المادة 62 مواصفات الحكومة المفترض انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية اليها، عاملة او مستقيلة. الا ان وصولها الى يوم شغور المنصب يحملها وزر صلاحيات الرئيس اياً يكن واقعها الدستوري لحظتذاك.

2 - كانت المرة الاولى يُدعى مجلس النواب الى اتخاذ موقف كالذي اصدره الخميس المنصرم (3 تشرين الثاني)، وإن توصية، بالطلب من الحكومة تصريف الاعمال في نطاقها الضيق فحسب. لم يرم الموقف، بعدما احتكم اليه الرئيس ميشال عون قبل نهاية ولايته ثم ميقاتي، سوى الى فك اشتباك الرئيسين مع ان اولهما مغادر منصبه وثانيهما باق فيه.

المفارقة ان ما قيل به برّي لميقاتي باصدار التوصية هذه، رفضه عام 2021 لسلفه الرئيس حسان دياب. حينذاك، بغية التخلص من الالحاح عليه بدعوة حكومته المستقيلة الى الاجتماع تحت وطأة تسارع الانهيار، ذهب دياب الى برّي وطلب منه العمل على اصدار البرلمان بياناً يدعو حكومة تصريف الاعمال الى عقد اجتماعات لمجلس الوزراء، راميا الحصول على تغطية مجلس النواب الدعوة هذه. للفور رفض برّي لسبب وجيه طبيعي هو ان فصل السلطات المنصوص عليه في مقدمة الدستور لا يجيز لمجلس النواب التدخل في اختصاص هو في صلاحيات السلطة الاجرائية. يملك ان يراقب اعمالها ويحاسبها عندما تمثل امامه، وان يسحب الثقة منها، لا ان يطلب اجتماعها او يوفر لها المسوغ الدستوري او القانوني كي تنعقد او يرغمها على ما ليس لها ان تفعل. في جانب من الرفض، الى الحجج الدستورية التي تسلح بها رئيس المجلس، علاقته المتردية بدياب. كلاهما، دياب وميقاتي، طلبا تدخل البرلمان. لم يُصغ الى الاول واستجيب الثاني.

> سابقة حكومة ميقاتي: تصريف اعمال بصلاحيات رئيس الجمهورية من دون ممارستها

ما كانت حكومة دياب في صدده، وهو حماية التئام جلساتها دونما تحمل رئيسها الوزر امام طائفته خصوصاً، غدت معضلة ميقاتي اصعب. ليست مشكلة اجتماعات مجلس الوزراء صاحب الاختصاص الدستوري الحصري فيها هو رئيسها، بل في محتوى تولي صلاحيات رئيس الجمهورية. شأن كهذا اضافه البرلمان الى اختصاصه دونما ان يمنحه الدستور حقه فيه.

3 - ليست رسالتا الرئيس السابق للجمهورية ورئيس حكومة تصريف الاعمال وحدهما حفزتا مجلس النواب على اصدار التوصية تلك في معرض تلاوته رسالة عون والاستماع الى وجهة نظر ميقاتي. كانت ثمة مساع بجريها نواب استبقوا انعقاد الجلسة بطلب تحديد مجلس النواب - وهي ليست اصلاً مهمته - بضعة قيود يفرضها على الحكومة المستقيلة لمنعها من التفلت في تصريف الاعمال او مغالاتها في استخدامها على نحو ما فعلت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عامي 2007 - 2008 وفعلته من بعدها حكومة الرئيس تمام سلام بتوافق وزرائها جميعاً.

قبل الوصول الى الجلسة لم يتردد النواب هؤلاء في استمزاج آراء قضاة في القيود تلك، ما لبثوا ان عادوا ادراجهم. يملك مجلس النواب ان يوصي ويتمنى ليس الا. لانها حكومة مستقيلة حكماً تبعاً للدستور - وإن متولية صلاحيات رئيس الجمهورية - تصعب مراقبتها ومن ثم محاسبتها كما طرح الثقة بها مجتمعة كما بأي من وزرائها. ثم ما بعد ذلك؟

توصية مجلس النواب أعطت ميقاتي ما لم تعطه لدياب (هيثم الموسوي)

علم وخبر

ليس صيداً ثميناً

أظهرت التحقيقات التي أجرتها مديرية الاستخبارات في الجيش اللبناني مع موقوف ينتمي إلى تنظيم داعش، بعد عودته من العراق، أنه ليس «صيداً مهماً»، وأن المعطيات التي توافرت من التحقيق معه والتي جمعت عنه ونتائج التعقب التقني والرصد الفني، أظهرت أنه لم يعد إلى لبنان ضمن مهمة محددة، وأن تركيز قيادات «داعش» على نقل كوادر وعناصر إلى مناطق في العراق أو في أفغانستان، خصوصاً ممن لديهم خبرات عسكرية.

مفاوضات لبيع فندق «فينيسيا»

قالت مصادر مطلعة إن مجموعة قطرية بقيادة أمير من الأسرة الحاكمة قدّمت عرضاً لشراء فندق «فينيسيا» وأن المفاوضات التي انطلقت منذ فترة لم تصل إلى نتيجة حاسمة بعد. إذ إن مالكي الفندق الحاليين بقيادة مازن صالحة طلبوا في المرحلة الأولى أكثر من 400 مليون دولار، فيما عرضت المجموعة القطرية دفع 180 مليون دولار. وفي جولة التفاوض الثانية خفّض المالك السعر إلى 280 مليون دولار فيما رفعت المجموعة القطرية العرض إلى 220 مليوناً. علماً أن المجموعة نفسها اشترت قبل فترة فندق «فاندوم» مقابل 35 مليون دولار.

خفض موازنات الجمعيات الدولية

تتبلّغ الجمعيات الممولة من الاتحاد الأوروبي، تباعاً، بأن مخصصات عام 2023 للمشاريع الجديدة ستخفض على نحو كبير، بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على صعيد النازحين، وهو ما بدأ ينعكس تململاً في أوساط بعض الموظفين في هذه الجمعيات الذين يخشون من التخلّي عنهم بعد توريطهم في صراع سياسي لم يكن يعنيهم من قريب أو بعيد.

حركة استطلاع تجارية مع سوريا

تشهد طريق الشام - بيروت زيارات مكثفة لرجال أعمال لبنانيين يدققون في الإنتاج الغذائي والصناعي السوري، تحضيراً لما يصفونه بمرحلة ما بعد رفع الدولار الجمركي، حيث يمكن الاستعاضة عبر التهريب من سوريا عن بعض الواردات التي سيرتفع سعرها.

على الغلاف

«كرنفال البخاري» البحث عن عدوّ وهمي

غاب عرابو الطائف وحضر منتقدوه. مع ذلك، لم تتأثر دعوة السفارة السعودية إلى «كرنفال» لإحياء الذكرى الـ 33 لاتفاق الطائف، بعد مضيّ 32 عاماً من دون عراقيل واستعراضات. الدعوات التي وجّهت بالمئات إلى المنبطحين لنيل رضى «مملكة الخير»، لم تُحجِب الغياب الشيعي التام، ولا هزال التمثيل السني الذي حاول البخاري الاستعاضة عنه بـ«من هبّ ودبّ». كوكتيل سياسي غير مكتمل، وشخصيات بئست منّ النسيان من أجل التحشيد في وجه عدوّ وهمي. في معركة لا يوجد على الطرف الآخر من «الجبهة» من يعنيه خوضها أساساً

(هيثم الموسوي)

كوكتيل طائفي وسياسي ناقص وحفلة علاقات عامة من دون نتيجة

لينا فخر الدين

من خلف الكواليس، حيث كان يجلس، دخل مبعوث الجامعة العربية السابق (نهاية الثمانينيات) إلى لبنان، الأخضر الإبراهيمي، إلى مسرح الأونيسكو. مشى الرجل التسعيني بخطى متثاقلة متّكئاً على عكّاز. لم تتغيّر ملامح الإبراهيمي المُبتعد منذ سنوات، وإن ازدادت التجاعيد على وجهه المُتعَب. يُشبه الدبلوماسي الجزائري إلى حد بعيد اتفاق الطائف المنسيّ منذ عقود؛ بعد 33 عاماً، تستحضر السعوديّة الاتفاق والإبراهيمي معاً لتُعيد التسويق لـ«منتجها» الذي يكاد يكون الوحيد في السوق الإقليميّة.

صحّة المملكة لمسح الغبار عن الاتفاق لا تعني بالضرورة أهميّته بالنسبة إليها. فهي، على مدى 32 عاماً، لم تقم عراضات له ولا هيّئت يوماً لانتشاله حينما كان يُدفن على مرمى حجر منها، ولا حتى منعت نفسها من المشاركة في ذلك. ودعوة سفيرها في لبنان وليد البخاري إلى «كرنفال استعراضي» لا تمحو ذاكرة لا تزال طرية بارتكابات بلاده بحق الطائف. وهذا ما لمّح إليه الإبراهيمي أساساً في مقابلة تلفزيونية أول من أمس عندما قال إنّ اللجنة السباعيّة جرى استبدالها بلجنة ثلاثية عام 1988 (السعودية والمغرب والجزائر)، مشيراً إلى أن «رؤساء الدول الثلاث كانوا يريدون تمديد مهمتهم بهدف مواكبة تنفيذ الاتفاق، لكن حرب الكويت ألغت هذا القرار».

ما قاله الإبراهيمي مواربة مدوّن في الأرشيف. إذ إنّ السعودية هي التي لزّمت الملف اللبناني، ومن ضمنه تطبيق اتفاق الطائف، إلى سوريا جائزة ترضية مقابل مشاركة القوات السوريّة في حرب «عاصفة الصحراء». أما ما ارتكبه المسؤولون السوريون الذين كانوا مكلّفين الملف اللبناني في حق الاتفاق فقد كان كله على مرأى من العين السعوديّة!

هذا ما يؤكّد أنّ خدعة استحضار الطائف ليست إلا لزيادة الشرخ الداخلي، ولتوجيه رسالة إلى الغرب، ولهذا أصرّ البخاري على أن يكون الحديث على مسمع الدبلوماسيين الذين حضروا كـ«شهود»، تتقدمهم المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتيسكا التي جلست على مسرح «الأونيسكو».

على هذا المسرح، كان البُخاري مُباشراً. لم يدخل في الزواريب عندما سُئل عن هدف اللقاء وعما يُحكى عن مبادرات دوليّة جديدة لإطلاق حوار لبناني - لبناني؛ استقام السفير في جلسته على الكرسي الأبيض وأرخى بعباءته المزخرفة بخيوط ذهبيّة، ليتحدّث بثقة عاماً على توقيعه تُريد الرياض «تقريشه» سياسياً في حال حان موعد التسوية، رغم أن قرار عودتها إلى السّاحة اللبنانيّة لم يُحسم بعد. تبدو المملكة مقتنعة بأنّ كل الذين تفتح لهم أبواب سفارتها صاروا يبادق في يدها، وأن بإمكانها أن تُساوم عليهم في أي لحظة إقليميّة؛ البعض متيقّن أنّ هذا «الجيش السياسي» الذي تعمل السعوديّة على بنائه صورياً هو «الحيلة والقتيلة» ليبُيعه في الأسواق الخارجيّة. وبالتالي، كان الـ«كرنفال» مناسبة لإظهار قوّة مزيّفة ركّزت فيها السفارة على قدرتها على استقطاب القوى المسيحيّة تحت عباءتها. وهؤلاء لم يأتوا إلى «الأونيسكو» لتأدية فروض الطاعة المستجدّة للطائف، وإنّما بعنوان «نكاية بحزب الله»، على اعتبار أنّه العنوان الوحيد الذي يجمعهم بالمملكة. وهذا أيضاً ما تحفظه الرياض عن ظهر قلب، لذلك دعت كل القوى السياسيّة، باستثناء حزب الله، وركّزت على الشخصيات المسيحيّة من الصف الأوّل، ولم تستثنِ أحداً... حتى الياس عطا الله! فيما غاب التمثيل الشيعي تماماً، إلا إذا كانت السعودية مقتنعة فعلاً بأن المدعو عباس الجوهري الذي نال 658 صوتاً في الانتخابات النيابيّة الأخيرة هو من يمثّل الشيعة في لبنان، ولذلك «مَيّزت» العمامة التي يعتمرها بمقعد أمامي وكادت تُجلسه إلى جانب الرؤساء وممثليهم!

بهذا المعنى، يصحّ في كرنفال البخاري القول بأن السحر انقلب على الساحر. فاستثناء حزب الله وكونه المستهدف الأساس من هذه «التجميعة»، أدّى إلى غياب «الميثاقية» التي أراد السفير (الذي لا يتدخل في شؤون لبنان؟) أن يضفيها على المشهدية: هكذا لم يجد البخاري شخصية شيعيّة يُجلسها على المسرح إلى جانب الرئيس السني فؤاد السنيورة والزعيم الدرزي وليد جنبلاط وممثل البطريركية المارونيّة المطران بولس مطر، وذلك بعدما أربك اعتذار الرئيس حسين الحسيني عن عدم الحضور «لأسباب صحية»، فيما تشير معلومات إلى أن الأخير «يرفض إعطاء صك براءة لبعض الشخصيات والدول لتكون أمّا وأباً للطائف». وليكتمل النقل بالزعرور»، فإن الرئيس نبيه بري تقصّد على الأغلب أن يمثّله نائب سنّي هو عبد الكريم كبّارة بدلاً من شخصيّة شيعية، رغم أن النائبة عناية عز الدين كانت بين الحاضرين.

الغياب الشيعي لم يغيّب هزال الحضور السنّي. ورغم دعوة البخاري «كل من هبّ ودبّ» من الشخصيات السنية، بدا الـ«كرنفال» خالياً من الحضور السني الوازن في غياب الرئيس سعد الحريري وما يمثله من رمزية في الطائف، وهو ما أكده التصفيق الحار كلّما ذكر اسم الحريري الأب أو ظهرت صورته على الشاشة خلال الإعداد لفيديو عمّا قبل اتفاق الطائف وما بعده.

وبدا واضحاً أنّ البُخاري حاول «زرك» الحريري بدعوة شخصيات قريبة منه كعمّته بهية الحريري (التي بررت غيابها بانشغالها بزيارة سياسيّة) وعمّه شفيق الحريري (الذي أُجلس في المقاعد الأمامية)، ورئيس جمعية بيروت للتنمية أحمد هاشمية الذي كان أوّل الخارجين من المؤتمر. فيما سار «رفّ» من النواب المستقبليين القدامى خلف السنيورة.

وكان لافتاً حضور ممثلي التيار الوطني الحر (سليم جريصاتي وسيزار أبي خليل) اللذين جلسا في الصف الأمامي، ما أثار استهجان بعض جمهور تيار المستقبل على وسائل التواصل الاجتماعي لتغييب رئيسهم وحضور خصومه و«خصوم الطائف».

حضور التيار خطف الأنظار عن دعوة النائب السابق سليمان فرنجيّة الذي جلس في المقعد الأمامي، فيما جلس مرشّح حلفاء السعوديّة النائب ميشال معوّض في الخلف، ليبدو أن رمادية الرياض في التعامل مع ترشيح فرنجية لرئاسة الجمهورية لا تزال على حالها.

هذه الرمادية كاد أن يطيحها تصريح جنبلاط على باب الأونيسكو وعلى بُعد أمتار قليلة بقوله «إنّه لا يقبل بأن يكون فرنجيّة رئيساً للجمهوريّة». جنبلاط الذي جلس على مسرح الأونيسكو مستعيداً محطات تاريخيّة أدّت إلى ولادة اتفاق الطائف، كان بوجّه الرسائل المبطّنة بتأكيده أنه يرفض وضعه بالسلة مع جميع الشخصيات السياسية على قاعدة «كلن يعني كلن»، قبل أن يعلن مسؤولية قواته عن قصف مقر إقامة اللجنة الثلاثية في فندق البستان، ويقدّم اعتذاراً علنياً عن ذلك.

زيارة اعتذار» إلى الفاعور»

إلغاء السفير السعودي وليد البخاري زيارته إلى بلدة الفاعور الأسبوع الماضي، في اللحظات الأخيرة رغم وصوله إلى مدخلها، لا تزال تتفاعل. ويجري مقربون من السفارة السعودية اتصالات مع وجهاء العشائر لإقناعهم بأن حواجز المحبّة التي أقاموها على مقربة من الخيمة التي خصصت لاستقبال البخاري والخيول التي أتوا بها وفرقة الزفة، كلها أخافت الفريق الأمني التابع للسفارة فنصح السفير بإلغاء الزيارة

بالنسبة إلى العشائر، لا شيء ممّا قام به شبّان العرب يثير الريبة، إذ إن «هذا ما فعلوه في استقبال كثير من الشخصيات السياسيّة اللبنانية والعربية»، موضحين أن «البخاري كان قد أرسل قبل وصوله إلى المنطقة موكباً كشافاً ووفداً سعودياً نسّق مع الوجهاء كيفيّة دخوله إلى الخيمة وسط الزحمة بعدما أكد 5 مشايخ أنهم سيستقبلونه أمام الموكب وسيفتحون «الطريق أمامه

وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن أحد كبار الموظفين في السفارة السعوديّة يتولى الاتصال ببعض وجهاء العشائر التي فوّضت الأمر إلى النائب محمد سليمان، في حين أن البخاري لم يتصل شخصياً بهم بعد. ونجح هذا التواصل في تذليل العقبات بعدما نقل الموظف أن «البُخاري لم يقصد أبداً إرجاء الزيارة بدليل وصوله إلى الفاعور». فيما رفضت العشائر طرحاً بزيارة يقوم بها وجهاؤهم إلى السفارة السعودية، مشترطين أن تسبقها زيارة السفير إلى بلدتهم

وعليه، يُرتّب الطرفان لزيارة هي أقرب إلى زيارة اعتذار سيقوم بها البخاري إلى العشائر في الفاعور لم يحدد موعدها بعد، ويتوقع أن يتلقّى سليمان اتصالاً من البخاري في اليومين المقبلين للاتفاق على الموعد النهائي للزيارة

وكانت لافتة زيارة رئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشمية إلى الفاعور بعد ساعات قليلة من إلغاء البخاري لزيارته. وإذا كان البعض اعتبر أن هدف الزيارة هو «كب الزيت على النار» لا سيما أن علاقته متوترة مع المملكة، فإن المصادر تؤكد أن هاشمية من الذين عملوا على تهدئة النفوس بسبب قربه من بعض الوجهاء، من دون أن تُعرف أهداف خطوته

(الأخبار)

مقاطعة سعد غير مجدية

يواجه السفير السعودي في بيروت وليد البخاري برودة من معظم الشخصيات والقيادات المنتمية الى تيار المستقبل ممن يتعاطون معه في اللقاءات والاتصالات من باب اللياقات فقط.

فيما لم يوفق السفير السعودي بعدد من الناشطين الذين يخرجون على الجمهور من خلال برامج مسبقة الدفع عبر مواقع ومحطات إعلامية، إذ غالباً ما يترك هؤلاء انطباعاً سلبياً لدى أنصار التيار الأزرق

ونقل عن مرجعية دينية في بيروت أن أحد أسباب التوتر الذي تتسم به حركة السفير السعودي في الفترة الأخيرة، يعود إلى نتائج استطلاع للرأي العام في الطائفة السنية في لبنان بعد الانتخابات النيابية، أظهرت أن الرئيس سعد الحريري لا يزال يحتل المرتبة الأولى سنياً، ويتقدم كثيراً على من يأتون خلفه. كما أظهر الاستطلاع أن الشخصيات السنية القريبة من السعودية لا تتميز بفارق عن الشخصيات السنية القريبة من فريق 8 آذار. وقال مطلعون إن السفير السعودي تلقى نصيحة بأن يتولى شخصياً التواصل مع الجمعيات الأهلية في المناطق لتوزيع المساعدات وليس عبر شخصيات محلية، كما نصحه سفراء في بيروت بالانفتاح على كل النواب والقوى السنية بما فيها الشخصيات التي ترتبط بعلاقة مع حزب الله

وقد كان لافتاً غياب النائبة السابقة بهية الحريري عن مؤتمر الأونيسكو، السبت، واقتصار تمثيل العائلة على رجل الأعمال شفيق الحريري الذي لا يقوم بأي دور سياسي، وكذلك استثناء عدد من القيادات والنواب السابقين، ومنهم النائب البقاعي عاصم عراجي الذي غرد مستنكراً الإبعاد والاتكال على منتفعين

تقرير

الفيول الجزائري إلى لبنان قريباً

يبدو أن العلاقة في مجال الطاقة بين لبنان والجزائر ستتخطى مسألة الدعوى التي رفعتها مؤسسة كهرباء لبنان على شركة «سوناطراك» بشأن توريد كميات من الفيول المغشوش. فعلى هامش قمة الدول العربية التي عقدت في الجزائر الأسبوع الفائت، بمشاركة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الطاقة وليد فياض، عُقِدَ اجتماع في مقرّ وزارة الطاقة الجزائرية جمع فياض ونظيره الجزائري محمد عرقاب. وخلص الاجتماع إلى اتفاق على إنهاء ملف الفيول المغشوش بطريقة وديّة وسريعة، فيما أبدى الوزير الجزائري، بتعليمات من الرئيس الجزائري، استعداد بلاده لاستئناف توريد الفيول أويل إلى لبنان بتسهيلات مالية، على ألا يقف التعاون عند هذا الحدّ، بل سيجري توسيعه في اتجاه التعامل مع سونلغاز المملوكة من الحكومة في مجال إنشاء محطات كهرباء تتراوح قدرتها بين 25 ميغاوات و60 ميغاوات، وتوريد غاز LPG إلى لبنان أيضاً.

الجانب الجزائري تفهّم ما أثاره فياض حول الأزمة المالية وما تفرضه ظروفها من مراعاة لبنان لجهة تسديد المستحقات. وأبدى استعداده لتزويد لبنان بما يحتاج إليه من الفيول أويل والغاز أويل، مع تسهيلات في الدفع تراعي الأوضاع. لكن السلطات الجزائرية فضّلت أن يتمثّل المدخل لاستئناف التعاون بإيجاد حل ودي سريع لأزمة «سوناطراك». وفي هذا الصدد، أكّد فياض أن ثغرات شابت العقد مع الشركة لا أكثر، وجرى تضخيم القضية إعلامياً عن قصد وبدفع من جهات لبنانية معيّنة لها مصلحة بذلك. الطرفان اتفقا على الحلّ الودي مع تأكيد الجزائر أنها على المستوى الرسمي لم تتلقّ أي رسالة لبنانية رسمية بخصوص «سوناطراك».

على طاولة البحث اللبنانية – الجزائرية، طُرح أكثر من حل، بين المؤقّت والطويل الأمد. عكس جدية جزائرية في التعامل مع الملف انطلاقاً من رغبة حقيقية في مساعدة لبنان. من الخارج المؤقتة، وإلى حين الانتهاء من قضية «سوناطراك»، تؤكد فكرة توفير شركة «سونلغاز» الجزائرية المختصة في إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، محطات كهرباء متنقّلة للبنان. وسيكون كذلك للشركة مساهمتها على الصعيد اللوجستي، وهي النقطة التي تطرّق إليها فياض، طالباً المساعدة في تذليل المشاكل اللوجستية المحيطة بقطاع الطاقة. وعليه، من المطروح أن تؤدي «سونلغاز» دوراً يدعم المساعي اللبنانية للخروج من أزمة الطاقة، إن كان في استئجار معدات الكهرباء أو شرائها أو إنتاجها.

على مستوى تقدير الاحتياجات، لا مانع لدى الجزائريين من إرسال فريق عمل من شركة «سوناطراك» لتقييم حاجة لبنان من الفيول وغاز البوتان والبروبان، ابتداء من الأسبوع المقبل. ويدرس الفريق خلال زيارته مدى القدرة على توريد كميات من غاز الـ«LPG»، علماً بأن ذلك يتطلب وجود قدرات تخزينية في لبنان. مع تقديم طرح اخر لحلّ الإشكال يتمثل بتوفير محطات توليد كهربائية صغيرة تتراوح قدرتها الإنتاجية بين 25 و60 ميغاوات خلال ثلاثة أشهر.

> تعهّدات بتسهيل السداد بعد تسوية ملف سوناطراك

ومن المتوقع أن لا تطول الفترة الزمنية لعقد لقاءات جديدة بين البلدين، وتحديداً بين المديرية العامة للنفط ومؤسسة كهرباء لبنان مع شركتَي «سوناطراك» و«سونلغاز». وبحسب مصادر مطّلعة، فإن هذه اللقاءات ستنطلق اعتباراً من مطلع هذا الأسبوع، وسيكون على جدول أعمالها مسألة أولى تتعلق بالطريقة القانونية لإنهاء الدعوى العالقة بين الطرفين التي رفعتها مؤسسة كهرباء لبنان بشأن توريد فيول مغشوش. وإنهاء الأمر بطريقة ودية يتطلّب أمرين: تنازل مؤسسة كهرباء لبنان عن الدعوى، وتنازل الحق العام أيضاً عن الدعوى. هنا المشكلة التي تحتاج إلى علاج، إذ إن سحب الدعوى لا يكفي، بل يجب إسقاط الحق العام تجاه الشركة رغم رغبة الطرفين في إجراء تسوية. والجانب اللبناني يعمل على إنهاء الملف من دون أن تحسم إمكانية استئناف شركة «سوناطراك» المملوكة من الدولة الجزائرية من الدعوى وإبقائها مقامة ضدّ الشركة الوسيطة أي ZR energie.

(الأخبار)

(أ ف ب)

قضية

فاجعة مدرسة «الأميركان»... فتّش عن المتعهّدين!

فتحت فاجعة مدرسة «الاميركان» في جبل محسن جروح مديري المدارس الرسمية، ومعاناتهم الدائمة مع الصيانة والترميم. ليست المشكلة في حصول الترميم، أنماطي نوعيته وفساد المتعهّدين والجهة التي تراقب تنفيذه

فاتن الحاج

..وتشاء العناية الإلهية أن تمنع مجزرة كادت أن تقع، فتقتصر الجريمة على مقتل طالبة بعمر الورد تحت جسر هبط عليها من سقف صفها، وجرح صديقتها، فيبرّأ المسؤول الأول عن التربية، الذي يملأ، منذ توليه الوزارة، الشاشات بحضوره متكلماً عن إنجازاته: إنّه القضاء والقدر!

فلو أنّ هذه الحادثة حصلت في بلد آخر، كيف كان سيتصرّف مسؤولو التربية فيه؟ فمن مشهد الصف المنكوب، إلى كتب التربية والتنشئة المدنية المبعثرة والملوّثة بدماء ماغي محمود، نعلم أن لا إنجاز حقيقياً في قطاع ينخره الفساد. ولم يعد خافياً أن التعليم الرسمي يحتضر، إذ يجبر الأساتذة على العودة براتب متوسطه 100 دولار، في أحسن الأحوال، من دون بدل نقل منذ شباط 2022، والتلامذة يدرسون بلا كتب، وصناديق المدارس فارغة، والمبنى التحتية مرحّلة بالكولبرا... ومئات المباني متهالكة.

ليس أسهل من «تلبيس» مدير المدرسة الرسمية مسؤولية أيّ حادث يحصل في مدرسته. هو الحلقة الأضعف في أخطبوط الفساد في وزارة التربية. وفوق ذلك، يُكتم صوته ويُمنع بحجة قانون الموظفين، من التصريح إلا بإذن لا يُعطى له، «بعتذر من حضرتك، ما في أي موافقة للتصريح للصحافة»، كأن هذا ردّ نجوى شتوي، الناظرة العامة القائمة بأعمال إدارة ثانوية القبة الثانية الرسمية أو ما يُعرف بـ«مدرسة الأميركان» في جبل محسن التي شهدت فاجعة مقتل الطالبة ماغي محمود. كان هذا أيضاً حال مسؤولة لجنة الهندسة في الوزارة، مايا سماحة، إذ أشارت إلى أنها لا تستطيع أن تدلي بأي معلومات من دون أخذ الإذن من الإدارة التربوية.

وليس لديها، في كلّ الأحوال، ما تقوله لكون ترميم المبنى جرى قبل تسلّمها مهامها في الوزارة وهي لم تعاينه عن قرب حتى اللحظة. الإدارة التربوية من مدير عام للتربية ومدير تعليم ثانوي، لم تجب على اتصالاتنا المتكرّرة ورسائلنا النصية للاستيضاح عن حقيقة ما جرى في ثانوية زارها وزير التربية في آذار الماضي.

متاهة الترميم

صمت مريب أعقب الفاجعة في انتظار نتائج تحقيق يُخشى أن يُفلت «المرتكبون» في نهايته من المحاسبة والعقاب و«تطلع براس المدير»، في وقت قفزت فيه إلى الأذهان أسئلة عن مفارقة تفاخر الوزير بـ«إنجازات وهمية» وإعطائها الأولوية في صرف الأموال، فيما يحتاج القطاع التربوي الرسمي إلى كلّ قرش لتسيير عام دراسي «ماشي بطلوع الروح».

ما حدث في جبل محسن يمكن أن يحدث في أيّ وقت وفي أيّ منطقة، ولا يجب أن يمرّ هكذا من دون الإضاءة على المعاناة الفعلية للمدارس والثانويات الرسمية. هذا ما يتداوله مديرون بـ«الهمس» ولا يجرأون على قوله في العلن في بلد «كمّ الأفواه». يروون عشرات الحوادث عن «متاهة» الترميم. ليست المشكلة، كما يقولون، في الأموال التي تُرصد لهذا المكوّن الذي يلقى دعماً من الجهات المانحة والمنظمات الدولية، إنما في المعايير العلمية التي يجري على أساسها اختيار هذا المبنى دون ذاك. ثمة استنسابية غير الدهشة، يقول أحد المديرين، إذ يمكن أن تُرصد أموال لتأمين الرفاهية في مدرسة، ولا تضرب ضربة واحدة في مدرسة أخرى تعاني من وضع هندسي خطير. «أما الصيانة السنوية البسيطة فغير جذرية ولا تدوم لأكثر من سنة. الـ NGOS والمتبرّعون يفرضون الأعمال، وهم يبحثون عن مدرسة لا تتطلب عناء كثيراً ويميّزون فيها الإنجاز». اللافت ما يقوله أحد المديرين في الجنوب عن مدارس رُمّمتها منظمة «اليونيسف» كانت جدرانها «تنش» صارت «تدلف»، فيما روى مدير في الشمال حادثة حصلت في مدرسته، حيث زارته إحدى الجمعيات عارضة تأهيل أحد المرافيق، في حين زارته جمعية أخرى في العام الذي يليه لتعرض عليه استعدادها للقيام بالعمل نفسه. وفي مجال آخر، قال إنه أبلغ الوزارة منذ أكثر من 5 سنوات أن مدرسته تحتاج إلى ترميم، والسلامة العامة فيها بخطر بناءً على تقرير مهندسين استقدمهم على نفقة صندوق المدرسة، وأرسلت الوزارة لجنة تأكدت من صحة هذا الواقع وأدرجت اسم المدرسة على لائحة الترميم الشامل، وأتى المتعهدون المشاركون في المناقصات وكشفوا على المكان ورسموا الخرائط وحتى الآن لم يحصل الترميم واستُبدل بالترقيع، ويمكن أن تكون هذه الحالة متكررة في أكثر من مدرسة.

> ثمّة خشية من أن يُفلت المرتكب من العقاب ويتحمّل المدير المسؤولية

(مروان بو حيدر)

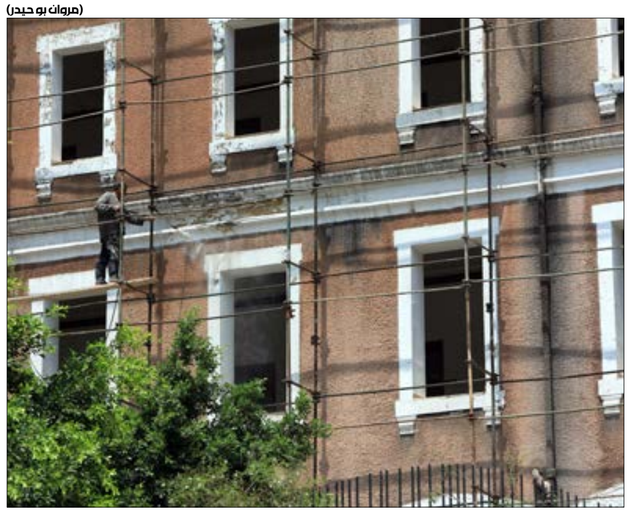

المانحون يفرضون شروطهم

تسرح الجهات الدولية ووكلاؤها المحليون ويمرحون، داخل المدارس بلا حسيب أو رقيب وسط قصور لجنة المهندسين التي تضم 3 موظفين فقط عن متابعة الملفّات الكثيرة، فيما يوقّع مدير المدرسة على تسلم الأعمال على مسؤوليته الخاصة وتكون «أدميته» هي الحكم!

لا أحد يعلم من يشرف على نوعية أعمال الترميم والصيانة التي يتولاها المتعهدون والملتزمون والجمعيات في منشأة بهذا الحجم، في وزارة التربية؟ ومن يتسلمها بعد إنجازها ويتأكد من مراعاتها للمواصفات والشروط؟ وكيف يكون المدير مسؤولاً، وهو غير مؤهّل هندسياً ولا علاقة له بهذا العالم؟ ولماذا لا يجري التعاقد مع جهة استشارية محايدة في كل محافظة تراقب الأعمال؟

في المبدأ، يفترض أن يرفع مدير كلّ مدرسة، إلى المدير العام للتربية عبر المنطقة التربوية، في نهاية كلّ عام دراسي تقريراً مفصّلاً عن حال البناء المدرسي ووضعه والحاجات الضرورية للترميم، وآخر ترميم نُفّذ. لكن رفع التقرير لا يعني أن الكشف الميداني سيحصل فعلاً، وإذا حصل الكشف، فهذا لا يعني أن الترميم واقع لا محالة، ثمة شعور لدى بعض المديرين أن الأوراق التي يرفعونها، سنوياً، تُرمى في الأدراج ولا تجد من يقرأها.

أما إذا تُرك الأمر للمدير ليدبّر نفسه بنفسه، فليست بيده حيلة، وإذا افترضنا أنه يعي فعلاً أن هناك واقعاً يحتاج إلى معالجة، فإن سقف الإنفاق لديه لا يتجاوز 3 ملايين ليرة وهي لا تكفي لتصليح شباك مكسور، وإلا سيحتاج الأمر إلى استدراج عروض أسعار ومناقصات. يقول أحد المديرين: «خنقونا ويقولون لنا افعلوا المعجزات، وممنوع أن تطلبوا مساعدة»!

على الحافة

الإحباط يسابق افتتاح مؤتمر مناخ شرم الشيخ

شرم الشيخ ـ حبيب معلوف

القضية الأكثر إثارة للجدل في قمة تغيّر المناخ (كوب 27) لهذا العام هي تمويل الخسائر والأضرار (آثار تغيّر المناخ التي تتجاوز ما يمكن التكيّف معه). هذه هي القضية الرقم واحد بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، أو ما يُعرف بـ"المجموعة الأفريقية" التي تستضيف المؤتمر هذا العام على الأرض المصرية، والتي تذكّر التقارير الدولية ذات الصلة أنها ستكون المتضرّر الأكبر من الكوارث المناخية، مع أنها تساهم بأقلّ من 4% من الانبعاثات العالمية. الأساسيات ولا سيما على ضرورة تحميل البلدان المتقدمة "المسؤولية التاريخية" عن قضية تغيّر المناخ. وعلى هذا الأساس يمكن الجزم منذ الآن، بأن المعيار الأساسي لقياس مدى نجاح هذه القمة، التي بدأت أعمالها رسمياً أمس، هو في مدى النجاح في إنشاء صندوق لما يُسمّى "الخسائر والأضرار"، وإلزام البلدان المتقدّمة في تحمّل مسؤولياتها فعلاً.

في اليومين الأخيرين، وأجمعت على ضرورة إدراج موضوع "الخسائر والأضرار" في مؤتمر الأطراف 27 بدعم واسع النطاق من منظمات المجتمع المدني. يضاف إلى ذلك طبعاً موضوع "التكيّف"، وضرورة زيادة تمويل التكيّف مع تغيّر المناخ، وهو المطلب الأساسي الدائم للبلدان النامية. كما تمّ الاتفاق على ضرورة إلزام البلدان الصناعية المتقدّمة بدفع الـ100 مليار دولار سنوياً كما نصّت اتفاقية باريس.

وبالرغم من اعتبار البلدان النامية والصين التكتل الأكبر في اجتماعات المناخ، كونها تضمّ 134 دولة نامية، إلا أنها لم تنجح يوماً في ترجمة تحالفاتها في قلب المعادلات، بالرغم من إجماعها أيضاً على وقد تسلّحت الدول الأفريقية، وكذلك النامية، هذا العام بالصوت المرتفع لوزيرة المناخ الباكستانية، الآتية من بلد غمرت الفيضانات نصفه منذ أشهر، وبلغت كلفة الخسائر والأضرار لهذه الكارثة ما يقارب 30 مليار دولار أميركي.

تساند هذا التوجه البلدان النامية، بالإضافة إلى الصين، التي عقدت اجتماعات عدة تحضيرية للقمة من جهة أخرى، بحثّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على إحراز تقدّم. ويقترح على الاقتصادات المتقدّمة فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة لشركات الوقود الأحفوري، وإعادة توجيه تلك الأموال إلى البلدان التي تعاني من الخسائر والأضرار، وإلى الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ويبقى أن نرى في الأيام المقبلة بعد كلمات الافتتاح لرؤساء الدول، ما إذن كان تمويل الخسائر والأضرار سيكون في نهاية المطاف على جدول الأعمال، بعدما هيمن بالفعل على المناقشات في الفترة التي سبقت مؤتمر الأطراف الـ27.

في الإطار نفسه، اقترحت بعض البلدان مسألة مالية صعبة أخرى لإدراجها في جدول الأعمال، وهي جعل تدفقات التمويل متّسقة مع مسار انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، والتنمية القادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ (كما ورد في اتفاقية باريس). والفكرة هنا هي أن يكون عمل جميع الجهات الفاعلة المالية، بما في ذلك وزارات المالية، والبنوك التجارية، وصناديق التقاعد، وبنوك التنمية المتعدّدة الأطراف، متوافقاً مع أهداف اتفاق باريس. وهذا تطوّر مهم يمكن أن يجعل قضية تغيّر المناخ جزءاً لا يتجزّأ من قضايا الاقتصاد الكلي للدول.

انطلاقاً من ذلك، من المتوقع أن تكون القضايا المالية هي المهيمنة على قمة شرم الشيخ المناخية هذا العام، ولا سيما السؤال المركزي المتعلق حول ما إن كانت البلدان المتقدّمة ستفي أخيراً بالتزامها بتعبئة 100 مليار دولار أميركي من تمويل المناخ سنوياً، وهو رقم كان من المفترض أن تصل إليه في عام 2020، وسنوياً بعد هذا التاريخ! مع أن المؤشرات، ولا سيما بعد الحرب الروسية- الأوكرانية المكلفة جداً على الاقتصاد العالمي، لا تدعو إلى الأمل بمنح الأولوية للتمويل بأرقام يفترض أن تتصاعد سنة بعد أخرى مواكبةً للكوارث المتصاعدة أيضاً. كما لن ينفع الحشد المتوقع لعدد المشاركين، الذي يصل إلى 40 ألف مشارك من 196 دولة في تغيير الاتجاه الجيوبولتيكي المحبط لهذا المؤتمر، حامل الرقم 27 من معاناة المناخ.

تقرير

معرض «أرضي»: 140 ألف زائر في مهرجان للمونة

على مدى عشرة أيام، غصّ مجمع سيد الشهداء في الضاحية الجنوبية لبيروت بآلاف الزوّار. فبعد غياب سنتين، عاد معرض «أرضي» للمونة والأشغال اليدوية والحرفية ليفتح أبوابه، منعشاً مجموعات واسعة من العمّال وأصحاب المشاريع الصغيرة

رحيل دندش

تكفي جولة في معرض «أرضي»، ليخرج الزائر متخماً لكثرة التذوّق من خيرات وطنه. يمكن أن يبدأ بالعسل، ويختتم بالمكدوس. وبينهما الزيتون، والعيتون، والطحينة والحلاوة، والكشك، والزعتر. ولا تأتي الدعوة إلى التذوّق من باب المنافسة بين المشاركين في المعرض، إذ يدلّ أحدهم إلى طاولة الآخر في حال سُئل عن منتج لا يتوافر لديه، وإنما لتأكيد جودة ما صنعه. وفي الرحلة بين طاولة وأخرى، يجري الإعلان عن مبادرة من هنا أو نتائج مسابقة من هناك مثل فرط الرمان وأطيب كشك ومكدوس ومسابقات توعوية صحية للناشئة. هكذا تحوّل المكان إلى مهرجان حافل بالألوان وبالروائح وبطيّبات الأرض، مستقطعاً وقتاً بسيطاً للناس بعيداً من الهموم في بلد تشتد أزماته.

معرض «أرضي» للمونة والمنتوجات الزراعية والحرفية، الذي انطلق للمرة الأولى في عام 2007، وغاب في السنتين الأخيرتين مع انتشار وباء كوفيد19، أنطلق مجدداً عبر مؤسسة جهاد البناء الإنمائية على مساحة نحو ستة آلاف متر مربع، في مجمع سيّد الشهداء في قلب الضاحية الجنوبية. وقد تجاوز عدد زوّاره هذا العام الـ140 ألف زائر وفق المسؤول الإعلامي للمعرض عادل أحمد، وذلك رغم الضائقة الاقتصادية. ويؤكد أحمد أن المعرض شهد حركة بيع عالية جداً قائمة على مبدأ «بع كثيراً واربح قليلاً، حتى أن البعض باعوا كلّ منتجاتهم منذ اليوم الثالث للمعرض». ويلفت أحمد إلى جودة المنتجات المشاركة «لم ترجع لجنة الجودة والنوعية، التي كشفت عبر ثلاث مستويات على البضائع، إلا لـ2% فقط من مجمل من تقدّموا للمشاركة في المعرض».

مشاركة فرضية

وصل عدد المشاركين إلى 1000 عارض بين أساسي وفرعي وتعاونيات، كما شهد حضوراً لافتاً لذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسة الجرحى. وقد عبّر معظم المشتركين عن رضاهم، متحدّثين عن إيجابيات تتجاوز حركة البيع والشراء.

تبدي جنان قصير، صاحبة علامة رافان لمنتجات العناية الطبيعية بالبشرة، التي أسسّتها عام 2017 في صور، رضاها عن المشاركة في المعرض لأنّه شكّل «فرصة للتلاقي مع الناس والتعريف بالمنتجات والوصول إلى شريحة أكبر وحتى لمعرفة طلبات الناس». مؤكدة أن اللبناني قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويرى صاحب «عسل ترحيني»، المنتج في تول النبطية، أن المعرض «أطلق المصلحة مجدداً وعرّفنا إلى زبائن في بيروت». وتوافق فاطمة سليم، التي تبيع مونة «الطيبات» من المربيات والمكدوس والشطة والكشك، أن معارض مماثلة تعدّ بمثابة إنعاش وتحفيز للمشاريع الصغيرة.

حركة بيع جيدة

وعلى رغم الأوضاع الاقتصادية، شهد المعرض حركة بيع جيدة، كما تقول رحمة شكر «نفقت نصف البضاعة»، من دبس الرمان ومعقود التين والسفرجل واليقطين، أما البيع «فبعدل الله». وبحسب زينب منصور صاحبة علامة منتوجات جواهر شتورة، يتراوح الإقبال بحسب أيام الأسبوع، إذ حيث ينتعش أيام العطلة الجمعة والسبت والأحد. أما الأسعار «فأكثر من معقولة، مرطبان كبير من كبيس المقتة (كيلو ونصف) بـ70 ألف ليرة إذا ما احتسبنا سعر المرطبان وطبعة ورق اللوغو والبضاعة وإيجار اليد تجد أنه ما في سعر ببلاش».

ويلفت علي تامر، صاحب الجمعية التعاونية في ريف الكورة، إلى إقبال الناس «أكثر من أي وقت مضى على كلّ شيء بلدي، والإقبال جيّد على زيتون وزيت زيتون الكورة».

الحرفيات

لم تشهد الأعمال الحرفية الإقبال نفسه، كما يقول باسل بو خزام «كان الإقبال أفضل قبل الأزمة، الناس اليوم تشتري ما هو ضروري فقط». لكن رغم ذلك تبقى أهمية المعرض في أن «الناس تتعرّف إلى المنتجات، وبعضهم يأخذون رقمك لطلبات تتم لاحقاً».

من جهتها، لحظت فاطمة درة، وهي واحدة من سيدات مجموعة جمعية العطاء، إقبالاً على التطريز سواء للتعلّم واتخاذه صنعة وحتى للشراء. تعمل درة طيلة العام تحضيراً للمعرض الذي تصرّف فيه إنتاجها، وتساعد زوجها الموظف «البيع من البيت قليل جداً، وأتمنى لو كان ثمة أكثر من معرض لاستفدنا أكثر».

المغتربون تموّنوا من الأسواق الشعبية

دانيّ الأمين

أمضت فاطمة فرحات، مع أولادها الثلاثة، 35 يوماً في بلدتها برعشيت (بنت جبيل)، قبل أن تعود إلى الولايات المتحدة الأميركية، محمّلة بكل ما تحتاجه هي وأقرباؤها من المونة البيتية. وتوضح فرحات أنها حرصت على شراء المونة بكميات كبيرة لتساعد أنفسنا وأبناء قرانا، من المزارعين، بعدما ضاقت بهم سبل العيش، وفي الوقت نفسه نؤمن حاجتنا نحن أيضاً من المنتجات الجيدة، كما أنها توفر علينا الكثير من المال، لأن أسعار السلع الغذائية في بلاد الاغتراب باتت مرتفعة جداً".

وقد شكلت أسواق القرى الشعبية المكان الأفضل لعرض منتجات المزارعين من المونة المنزلية، فيقول أحمد عطوي "أعرض إنتاجي من الزعتر والكشك والسماق وماء الورد وغيرها في أسواق بنت جبيل وشقرا وتبنين...، واللافت أن معظم الزبائن هم من المغتربين، أو الميسورين، أما فقراء المنطقة فباتوا يصنعون مونتهم بأيديهم، بعدما كان الجيل الجديد منهم قد ترك هذه العادة".

ويؤكد المشرف على معرض "أرضي" في بلدة مارون الراس حسن حمد أن "عدد منتجي المونة البلدية ارتفع بشكل لافت هذه السنة، بسبب الأوضاع الاقتصادية الخانقة، وهو أمر أسهم في زيادة الإنتاج، كما أن عدد المصطافين من المغتربين والمقيمين في المدن ارتفع بشكل كبير أيضاً، ما أسهم في تسويق هذه المنتجات". ويكشف أن "ما تم بيعه من منتجات ربات المنازل خلال ثلاثة أيام فقط، في معرض أرضي في مارون الراس وصل إلى حوالي 250 مليون ليرة، أما في معرض أرضي الذي أقيم في منتزه مليتا السياحي، فقد ارتفعت نسبة المبيع أكثر من ذلك بكثير، نظراً لقرب الموقع من المدن الساحلية وبيروت".

(مروان بو حيدر)

ويلفت مسؤول جهاد البناء في الجنوب، ورئيس بلدية عيترون، سليم مراد إلى أن المقيمين في القرى والبلدات الجنوبية تحوّلوا بمعظمهم إلى مزارعين ومنتجين للزراعات البعلية، التي لا تحتاج كثيراً إلى المياه، وهذا أسهم في زيادة أعداد المنتجين للمونة المنزلية، التي تحقق دخلاً لافتاً للأهالي، بعدما عمد جهاد البناء بالتنسيق مع اتحادات البلديات إلى تسويق المنتجات المنزلية في المعارض المتنقلة والأسواق". وقد نظمت مؤسسة جهاد البناء دورات تدريبية للأهالي في كيفية التصنيع الزراعي والاهتمام بالزراعات المنتجة وغير المكلفة، إضافة إلى المساعدة على تسويق المنتجات في المعارض والأسواق، ولاحقاً من خلال منصة إلكترونية متخصصة بالتسويق، و"كان للمغتربين فضل كبير في تسويق المنتجات، فهم باتوا أكثر اهتماماً بمساعدة الأهالي من خلال شراء ما يحتاجونه من المونة البيتية".

... والمقيمون يشترون «ع القد»

رضا صوايا

في مثل هذه الفترة من السنة يتحضّر الناس عادة وخاصة في المناطق الجبليّة للتموّن وتخزين ما أمكن من المنتجات الغذائية تحسباً لفصل الشتاء. لكنّ "النمليات"، أو خزانات المونة لهذا العام أصبحت ذكرى غابرة عما كانت عليه في السابق، حيث بات التموّن "على القد، وإذا كانت الأحوال ميسّرة نتموّن كحد أقصى لمدة شهر" بحسب مجموعة من السيدات كنّ يتبضّعن في السوبرماركت.

تشير إحداهن إلى أنه "منطقياً، في مثل هذه الظروف يصبح التموّن ضرورياً في ظل ارتفاع الأسعار المرشح للتزايد أكثر، لكنّ الإمكانات شبه معدومة، خاصة أن باقي المصاريف باتت تستنزفنا". لذا تجد سيدة أخرى في الحديث عن التموّن "ترفاً، همّنا الأساسي هو كيفية تأمين غذاء اليوم التالي. مين قادر يفكر لأسابيع أو أشهر لقدام؟"

تكشف ميرفت سركيس، صاحبة متجر Convivio الذي يعرض منتجات غذائية ومونة، أن "الأسعار تضاعفت مرتين وأكثر مقارنة بالعام الماضي. اما قياساً بمرحلة ما قبل الأزمة فالأسعار زادت بما لا يقل عن 10 أضعاف". واقع أثّر في سلوكيات الزبائن وعاداتهم الشرائية، وخصوصاً المقيمين منهم الذين باتوا يأخذون بما أسبوع من الشهر ليغيبوا من بعدها طوال الأسابيع الثلاثة الأخرى المتبقية. الناس يفتقدون إلى السيولة التي تسمح لهم بالتبضع بشكل يكفي لمدة زمنية طويلة". يقول عصام بو راشد، مدير شركة Grove المتخصصة في صناعة المونة الطبيعية.

في المقابل، نشّط المغتربون قطاع المونة خلال فصل الصيف "بشكل كثيف لم نشهده من قبل وحتى منذ ما قبل بداية الأزمة. وأغلب زبائني اشتروا مونة تكفيهم لستة أشهر" تقول سركيس، متحدّثة عن قطاع يعاني، "فغالبية الشركات الناشطة في هذا المجال أصبحت تركّز أعمالها على التصدير، الذي لولاه لكانت العديد من المؤسسات قد أفلست".

> غالبية الشركات الناشطة أصبحت تركّز أعمالها على التصدير

شراء المغتربين بكميات كبيرة لمسه أيضاً بو راشد "حيث اشترى العديد من المغتربين المونة بكميات كبيرة تكفيهم حتى سنة، وهو ما يؤشر أيضاً ربما إلى صعوبة أن يزور الكثيرون منهم لبنان خلال فصل الشتاء ربما تخوّفاً من تدهور الأوضاع أكثر".

ويشرح أن "من عوامل إقبال المغتربين على الشراء تراجع المبيعات أونلاين، حيث إن الكثير من المواقع أغلقت، إضافة إلى كلفة الشحن التي ارتفعت بشكل كبير".

أثر الأزمة انعكس أيضاً على كلفة إنتاج المونة وتحضيرها، وهو ما يهدّد العاملين في المجال وخاصة منهم النساء اللواتي وجدن في السنوات الماضية في تحضير المونة فرصة لتأمين مداخيل إضافية وتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي، نظراً إلى صعوبة توفير السيولة النقدية اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج. وفي هذا الإطار يوضح بو راشد "أن الشركة وتفادياً لهكذا سيناريو وحرصاً منها على ديمومة عمل الأشخاص الذين نتعامل معهم لتحضير المونة عملت على شراء البضاعة التي يحتاجون إليها، وبالتالي لا يبقى عليهم سوى التصنيع، علماً أننا نحرص على أن ندفع لهم فوراً عند التسليم".

الحدث

«الضربة» الإيرانية للسعودية: «فيلم» أميركي مفضوح

سقطت سريعاً محاولة أميركا التصوير النظام في إيران على انه نظام مارّوم يسعى إلى تصدير أزمته إلى الخارج. عبر الحديث عن «هجوم وشيك» مزعوم على منشآت النفط السعودية. والغريب ان هذه المحاولة التي لا تصلح سيناريو لفيلم هوليوودي فاشل، من النوع الذي لا ينفد مخزون الرصاص أبدًا في شاشات ابطاله. يأتي بعد محاولات حثيثة، كانت فاشلة هي الأخرى، لاستمالة طهران بغرض إقامة توازن مع التمرّد السعودي عليها، حين اختارت الأخيرة، كما يتفرض المنطق، البقاء داخل الحلف المعادي لأميركا، الذي تتصدّره روسيا راهنًا

حسين إبراهيم

عصفورانِ بحجرٍ واحد، أرادت أميركا إصابتهما من خلال التسريب الذي نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن الاستخبارات السعودية حول «هجوم إيراني وشيك» على المنشآت النفطية في المملكة. الأوّل هو إظهار أن النظام الإيراني مأزوم، ويسعى إلى تصدير أزمته، بعدما انقلب سحر التظاهرات على ساحرها، منذ الهجوم «الداعشي» في شيراز، والذي كان يندرج في السياق نفسه، وإنما أعطي مفعولاً عكسياً. والثاني لإعادة إحياء الحلف الأميركي. ويمكن للاستدلال، تسجيل مجموعة ملاحظات:

أولاً: التسريب، في الواقع، أميركي وليس سعودياً، على رغم أن «وول ستريت جورنال» نسبته إلى الاستخبارات السعودية. فالمتحدثون باسم مجلس الأمن القومي و«البنتاغون» أتبعوه بسيْل من التصريحات التي تتضمّن تهديداً بالتدخّل لحماية المملكة، فيما تعامل معه السعوديون على مستوى الإعلام الذي نقله عن الصحيفة الأميركية، في حين كان يفترض، لو أن السعودية تتبنّى رسمياً هذا الاتهام، أن يُصدر في شأنه بيان رسمي، أو أن يتجاهله الإعلام السعودي تماماً، كما هو معهود في وسائل الإعلام في المملكة التي لا تملك أيّ هامش حريّة.

ثانياً: عندما وقع هجوم فعلي على منشآت «أرامكو»، في أيلول 2019، واتهمت كلٌّ من الرياض وواشنطن، طهران بالوقوف خلفه، تركت إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، السعودية وحيدة في المواجهة، ولم تهبّ لنجدتها، على رغم الصداقة التي جمعت ترامب بولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. بل إنها عَمَدت، بعد أشهر من ذلك الهجوم، إلى سحْب أربع بطاريّات «باتريوت» منها، وعدد من الطائرات الحربية، فضلاً عن عشرات الجنود الذين كانوا قد تمركزوا على الأراضي السعودية. فلماذا ستتدخّل اليوم في ظلّ علاقة سيئة بين ابن سلمان والرئيس الأميركي، جو بايدان، الذي تقوم سياسته على تخفيف الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، ولا يقبل، كما لا يقبل الرأي الأميركي منه، أيّ تورّط في الدفاع عن السعودية التي كان وصفها في حملته الانتخابية بأنها «دولة منبوذة»؟ فاغلب الظنّ أنه لو كان على يقين بأن طهران مستعدّة لضرب المملكة، لكان صمت وشمت بها.

تراجعت الولايات المتحدة عن زلّة بايدن حول «تحرير» إيران (أ ف ب)

ثالثاً: من الأهداف الرئيسة للتسريب، تخويف ابن سلمان من الدولة الجارة لإعادته إلى بيت الطاعة، وهو ما يفسّر التعامل السعودي معه عبر الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فقط، من دون تبنّيه رسمياً. وذلك يدلّ على أن الرياض لم «تشتر» التسريب الأميركي، وإنّما أرادت فقط المشاركة في الحملة على إيران، كجزء من محاولة اللعب على قضيّة التظاهرات التوقيت، من دون تحقيق شروط معيّنة، سيُصرف، بشكل أو آخر، من رابعاً: تريد الولايات المتحدة معاقبة إيران على تأييدها روسيا في حرب أوكرانيا، بعدما خلصت طهران إلى أن توقيع اتفاق نووي في هذا التوقيت، من دون تحقيق شروط معيّنة، سيُصرف، بشكل أو آخر، من قِبَل الأميركيين في الموازين الدولية في لحظة حسّاسة. ولهذا، كان الخيار الإيراني موجعاً للأميركيين، وهو خيار من طبيعة استراتيجية تنظر إليه طهران كفرصة تاريخية، إذ كيف يمكن لدولة واجهت النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط في ذروته، أن تغيّر تموضعها في زمن التراجع الأميركي في هذه المنطقة؟

خامساً: فلْنتخيّل أن هجوماً من إيران أو ممّن يحسبهم الغرب والرياض عليها، وقع في السعودية، فهل أميركا مستعدّة للانخراط في حرب مع دولة إقليمية كبرى كإيران، فيما لم يمضِ سوى عام ونيّف على فرارها من أفغانستان واختباء جنودها خلف الجيش العراقي في بعض القواعد في بلاد الرافدين، وقيما هي تحارب بالأوكرانيين والأوروبيين وتجاهر بأنها لا تريد أيّ حرب أخرى حتى لا تتشتّت الجهود ضدّ روسيا في أوكرانيا؟

> هشاشة التسريب تجلّت في سرعة انتقال إدارة بايدن من تهديد السعودية إلى ادّعاء الحرص على حمايتها

سادساً: إيران شنّت هجوماً صاروخياً تبنّته علناً، على قنصلية الولايات المتحدة في أربيل التي تؤوي قاعدة لـ«الموساد» الإسرائيلي في 13 آذار الماضي؛ وحينها، لم تدافع أميركا عن قنصليتها، بل إن قائد القيادة الوسطى، الجنرال كينيث ماكنزي، الذي انتهت ولايته في نيسان الماضي، وبَخ إسرائيل، مشتكياً من أن تصعيدها المواجهة مع إيران يضع الجنود الأميركيين على تقاطع النيران.

سابعاً: أصل المشكلة في العلاقات الأميركية - السعودية، وتحديداً في العلاقة بين بايدن وابن سلمان، هو أن النظام السعودي لا يطمئنّ إلى مستقبله من دون حماية أميركية، ويعتبر أن تلك الحماية وفّرت له أسباب البقاء والازدهار على مدى ثمانين عاماً، بكلّ ما شهده الجوار العربي والشرق أوسطي خلالها من اضطرابات عنيفة، بما فيها الانقلابات العسكرية التي أطاحت، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، الكثير من الأنظمة المماثلة، وما سمي بـ«الربيع العربي».

لا يعدو أمر التسريب كونه محاولة لإثارة البلبلة، ضمن استهداف الجمهورية الإسلامية على المستوى النفسي، أي من خلال إرسال رسالة إلى المتظاهرين بأن الولايات المتحدة تؤازرهم. ما تقدّم، قاله بايدن علناً، حين صرّح أخيراً بأنه يسعى إلى «تحرير» إيران، وهي من الزلّات التي عملت الإدارة على التخفيف من حدّتها، وتوضيحها للإيرانيين بعد ذلك. ولذلك، جاء ردّ طهران سريعاً وحازماً بنَفْي وجود أساس لهذا التسريب، لتفويت الفرصة على الأميركيين. على أن أكثر ما يُظهر هشاشة التسريب، انتقال الإدارة الأميركية، في غضون أيام قليلة، من تهديد النظام السعودي بالعقوبات بسبب قرار «أوبك بلس» خفض إنتاج النفط، الذي لسع الأميركيين بإطلاق موجة تضخّم مجنونة لا سابق لها منذ أربعة عقود، إلى ادّعاء الحرص على حماية هذا النظام نفسه من التهديدات الإيرانية المزعومة.

فلسطين

«المؤتمر الشعبي» يستفزّ السلطة: «منظمة التحرير» مُلكنا

وسط رفض «فتحاوي»، عُقد، أوّل من أمس، مؤتمر فلسطيني هو الأوّل من نوعه للمطالبة بإصلاح «منظّمة التحرير الفلسطينية» وإجراء انتخابات لاختيار المجلس الوطني فيها. لكن الفعالية التي جمعت، بالتزامن، ناشطين وسياسيين ومثقّفين، في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء والشتات، لم تمرّ مرور الكرام في رام الله، حيث بذلت أجهزة أمن السلطة جهدها لقمع المؤتمر بوصْفه «محاولة للالتفاف على المنظمة»

غزة - رجب المدهون

اختُتمت، مساء السبت، أعمال «المؤتمر الشعبي الفلسطيني-14 مليون»، بعدما حاصرت قوات تابعة للسلطة الفلسطينية مكان انعقاده في مدينة رام الله في الضفة الغربية، مانعة انطلاقه، واعتقلت منسّق اللجنة التحضيرية للمؤتمر عمر عساف، والناشط السياسي بشار التكروري، قبل أن تُطلق سراحهما لاحقاً. واستنكرت الفصائل الفلسطينية، الإجراءات التعسفيّة التي اتّخذتها السلطة في حقّ المشاركين، فاعتبر الناطق باسم «حركة الجهاد الإسلامي» في الضفة، طارق عزّ الدين، أن «المطالبة بإصلاح البيت الداخلي هو مطلب وطني»، رافضاً «أيّ مساس بالمطالبين بإصلاح المنظمة أو التضييق على الفعاليات الشعبية الداعية للوحدة وإصلاح المنظمة وإعادة بنائها». كذلك، رأى عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، حسام بدران، أن «اعتقال أجهزة السلطة في رام الله، الناشط عمر عساف، واحتجاز آخرين، ومنْعهم من عقْد مؤتمر بطالب بإصلاح منظمة التحرير، وفرْض الحصار على مكان انعقاده، يعكس رغبة القيادة المتنفّذة في السلطة في منْع إصلاح البيت الفلسطيني».

وعقد المؤتمر في قطاع غزة، وبمشاركة واسعة ومتزامنة من الفلسطينيين في الداخل، ودول اللجوء في الأردن وسوريا ولبنان وغيرها في الشتات. وبحسب ما علمت «الأخبار»، من مصادر فتحاوية»، فإن قراراً صدر عن رئيس المجلس الوطني، روحي فتوح، للأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، قضى بـ«منع وتخريب انعقاد المؤتمر لأنه ينزع الشرعية عن المنظمة، ويضعف موقفها بأنها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». واستنكر المجلس دعوة «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» إلى عقد مؤتمرات في الوطن والشتات، واعتبرها «محاولة للالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، البيت الجامع للكلّ الفلسطيني»، زاعماً أن هذا المؤتمر «دعوة صريحة لتعزيز الانقسام وتكريسه، ولا يخدم المصلحة الوطنية والتوافق الوطني والمواجهة الموحّدة للمخطط الإسرائيلي». وترى قيادة حركة «فتح» خطورة كبيرة في هذا المؤتمر، كونه يحرّك المياه الراكدة، ويدعو إلى إنهاء سيطرة حركة «فتح» على «منظمة التحرير»، خاصة أن المجتمعين دعوا إلى انتخاب مجلس وطني جديد يقوم بانتخاب مجلس مركزي ولجنة تنفيذية للمنظمة، ويضع استراتيجية كفيلة بالحفاظ على القضية الفلسطينية، ويدفع بنضال الفلسطينيين قُدُماً نحو التحرير والعودة والاستقلال. ولعلّ أخطر ما اعترضت عليه حركة «فتح» في المؤتمر، هو تشكيل «هيئة توجيهية وطني» من الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني، ودول اللجوء والشتات، مُكلّفة بالعمل الدؤوب وتعظيم الجهود لتحقيق المطالب والأهداف.

وفي هذا السياق، كشف عضو «التجمع الديموقراطي»، عمر عساف، أن «الأيام المقبلة ستشهد حراكاً شعبياً، بما يمثّل الانطلاقة الأولى للضغط تجاه إصلاح المنظمة»، مشدّداً على أن «هذا الحراك أصبح الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني والقوى والفصائل، لمواجهة القرارات الفردية والمصيرية، وحالة التهميش التي يقودها رئيس السلطة محمود عباس». وأوضح عساف أن «الحراك تمّ بالتشاور والتنسيق الكامل مع المؤسسات الأهلية والحركات الشبابية والتجمعات النسائية والقوى والأحزاب الحريصة على مصلحة الشعب الفلسطيني». وأكد «عدم التراجع عن الحراك، حتى استعادة منظمة التحرير المختطَفة وعودتها إلى دورها الرئيس، على قاعدة حقوق شعبنا ونضاله ضدّ الاحتلال»، مشيراً إلى أن «من بين الشعارات التي سيتمّ رفعها في الحراك، إجراء انتخابات المجلس الوطني على أسس شرعية وديموقراطية».

ستشهد الأيام المقبلة حراكاً شعبياً، بما يمثّل الانطلاقة الأولى للضغط تجاه إصلاح المنظمة (أ ف ب)

> ستشهد الأيام المقبلة حراكاً شعبياً، بما يمثّل الانطلاقة الأولى للضغط تجاه إصلاح المنظمة

وأكد «المؤتمر الشعبي الفلسطيني» أن هدفه إعادة الاعتبار لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» «ممثّلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وحاضناً أميناً للمشروع الوطني، المستند إلى الميثاق الوطني الفلسطيني لسنة 1968». وشدّد المؤتمر على أنه يهدف إلى «إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير لتستعيد دورها القيادي في النضال الوطني من أجل إنقاذ المشروع الوطني التحرّري، وذلك من خلال توحيد القوى والفعاليات الوطنية الفلسطينية وإشراك كافة القوى السياسية الفاعلة عبر إجراء انتخابات للمجلس الوطني بموجب مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي يقوم بدوره بتشكيل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي». وفي الإطار ذاته، دعا المجتمعون إلى «استعادة منظمة التحرير لصفتها النضالية الديموقراطية، وتزك الانقسامات، والبدء بمعالجة الواقع، والإسراع بالاتفاق على استراتيجية نضالية وبرنامج وطني».

تقرير

إيران تحسم «جدل» المسيّرات: إحياء عقوبات الأمم المتحدة؟

خسمت إيران الجدل الدائر، منذ أشهر، حول ما إذا كانت زوّدت بالفعل روسيا بمسيّرات قتاليّة لاستخدامها في أوكرانيا بتأكيد أنها فعلت. ولكن في وقتٍ سابق للحرب. التبرير المتقدّم، يضعه مراقبون في إطار محاولة الجمهورية الإسلامية الحدّ من الضغوط الدولية المتزايدة، في ظلّ الحديث عن انتهاكها «القرار 2231»، ما قد يُفضي، في حال الخوض فيه، إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة المعلّقة ضدّ إيران

طهران ـ محمد خواجوني

بعد طول نَفْي، أكدت الجمهورية الإسلامية على لسان وزير خارجيّتها، حسين أمير عبد اللهيان، أنها زوّدت روسيا بالمسيّرات، وهو ما يشكّل منعطفاً يضع الأولى، في خضمّ الحرب المتواصلة في أوكرانيا، في دائرتها. وفي هذا المجال، علّق الوزير الإيراني على «الضجّة التي أثارتها بعض الدول الغربية على خلفية إرسال إيران مسيّرات وصواريخ إلى روسيا لمساعدتها في الحرب في أوكرانيا»، مؤكداً أنه في ما يخصّ «الجزء المتعلّق بالصواريخ، فهو خطأ تماماً. أمّا بالنسبة إلى الدرونز، فقد وضعنا مسيّرات في تصرّف روسيا، وذلك قبل أشهر من بدء الحرب الأوكرانية». وقال إن بلاده طلبت من السلطات الأوكرانية أن تضع في تصرُّفها «أدلّة وبراهين تؤكد استخدام روسيا للمسيّرات الإيرانية في الحرب الأوكرانية»، لافتاً إلى أنها «لن تقف مكتوفة الأيدي»، في حال ثبوت صحّة «المزاعم». من جهته، شدّد كبير متحدّثي القوات المسلحة الإيرانية، أبو الفضل شكارجي، على أن التبادل العسكري بين إيران وروسيا سابق للحرب في أوكرانيا، مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية «لا تتدخّل في الحرب بين هذين البلدَين».

وسارع الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، إلى الردّ على تصريحات أمير عبد اللهيان، متّهماً إيران بـ«الكذب» في ما خصّ مسألة إرسالها «عدداً محدوداً» من الطائرات المسيّرة إلى روسيا، إذ قال إن قواته «تُسقط، يومياً، ما لا يقلّ عن 10 من هذه الطائرات المسيّرة». وعلى رغم إشارة قضيّة إرسال أسلحة إيرانية الصنع إلى روسيا لاستخدامها في الحرب الأوكرانية، قبل أشهر، إلّا أن زيلينسكي نشر، في 28 تشرين الأول الماضي، صورة له وهو يقف وإلى جانبه حطام طائرة مسيّرة إيرانية المنشأ، من طراز «شاهد 136»، وهي مسيّرة انتحارية تزن 200 كيلوغرام، ويصل مداها إلى 2000 كيلومتر، وتبلغ سرعتها 185 كيلومتراً في الساعة، وتمتلك قدرة فائقة على التهرّب من الرادارات. من جهته، أعلن وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، أخيراً، أنه أطلع وزراء خارجية دول «مجموعة السبع» على وجود أجزاء من طائرة مسيّرة إيرانية كانت كييف قد أسقطتها. ووفق بعض التقارير، طلبت روسيا ألفي طائرة مسيّرة إيرانية، يُعتقد أن ألفاً منها وصلت، حتى الآن. وذكرت شبكة «سي إن إن»، الأسبوع الماضي، أن آخر شحنة إيرانية أُرسلت إلى روسيا، ضمّت 450 طائرة مسيّرة، وهو ما أكده، توازياً، الجيش الأوكراني الذي قال إن إيران «سترسل قريباً مجموعة جديدة من مسيّراتها القتالية، تشتمل على 200 مسيّرة شاهد 136 ومهاجرة 6 وأرش2، إلى روسيا»، سيتمّ نقلها «على هيئة قطع منفصلة، على أن يتمّ تجميعها داخل الأراضي الروسية وصيغها مجدّداً، ووضع شارة روسية عليها». وأفاد عبد اللهيان بأن وفداً دفاعيّاً إيرانيّاً كان قد سافر، قبل أسبوعين، إلى إحدى الدول الأوروبية لعقْد اجتماع مشترك مع الأوكرانيين حول مسألة المسيّرات، بيْد أن «الطرف الأوكراني قرّر، في ربع الساعة الأخير، أن لا يحضر الاجتماع»، عازياً ذلك إلى «ضغوط مارستها أميركا وبعض الدول الأوروبية، ولا سيما ألمانيا» عليه. وبحسبه، أبلغت هذه الدول، الجانب الأوكراني بـ«أننا» نريد فرض عقوبات على إيران على خلفية مسألة المسيّرات، والآن تريدون أنتم احتساء القهوة معهم في اجتماع مشترك».

في هذا الوقت، تتواصل الضغوط الدولية على خلفية قضيّة «الدرونز»، إذ أعلن الأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي»، ينس ستولتنبرغ، الخميس الماضي، أن «طهران، وفضلاً عن إرسالها المسيّرات إلى موسكو، تدرس تسليمها صواريخ بالستية لتستخدمها في حربها على أوكرانيا»، واصفاً هذا الإجراء بـ«غير المقبول». وفيما لم تقرّ «مجموعة السبع»، إلى الآن، أيّ عقوبات في الإطار المذكور، إلّا أن وزراء خارجية دول المجموعة، انتقدوا، في بيانهم، الجمهورية الإسلامية بسبب «مواصلتها الأنشطة المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط والدول المحيطة»، بما يشمل إرسالها «أسلحة متطوّرة، من ضمنها مسيّرات، إلى الحكومات والميليشيات». واستناداً إلى التقارير حول استخدام روسيا مسيّرات إيرانية الصنع لمهاجمة الأهداف المدنية في أوكرانيا، تعتبر الدول الغربية أن هذه الأسلحة «تنتهك» قرار مجلس الأمن الدولي «الرقم 2231»، والمتعلّق بالاتفاق النووي، داعية الأمم المتحدة إلى الخوض في هذا المجال. ويمكن أن تفضي هذه القضيّة إلى تفعيل «آلية فضّ النزاع»، أي إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على الجمهورية الإسلامية، والتي كانت قد أُلغيت أو عُلّقت في أعقاب إبرام الاتفاق النووي. ويرى بعض المراقبين أن تصريحات أمير عبد اللهيان من أن إرسال المسيّرات يعود إلى ما قبل أشهر من اندلاع الحرب الأوكرانية، تندرج في إطار الحدّ من الضغوط الدولية، ولا سيما دراسة هذه القضيّة في إطار الانتهاك المحتمل لـ«القرار 2231».

> «لا صحة» لأنباء تعديل الدستور الإيراني
>
> تعليقاً على ما ورد في «الأخبار» في عدد 4 تشرين الثاني 2022، من أنه جرى تشكيل مجموعة عمل تخصّصية لتعديل الدستور، داخل «المجلس الاستراتيجي الإيراني للعلاقات الخارجية»، الذي يرأسه كمال خرازي، كبير مستشاري المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي، نفت مصادر إيرانية مسؤولة، في حديث إلى «الأخبار»، صحّة هذه الأنباء، مؤكدة أنه «لا أساس لها»

> شدّدت إيران على أن التبادل العسكري بينها وبين روسيا سابق للحرب في أوكرانيا

تتواصل الضغوط الدولية على إيران على خلفية قضيّة «الدرونز» (أ ف ب)

المقابلة

أجرتها: **لينا كنوش**

جاك بو، العضو السابق في الاستخبارات الإستراتيجية السويسرية والخبير في شؤون دول شرق اوروبا، شارك في المفاوضات مع قادة جيش روسيا واستخباراتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتابع، خلال عمله مع حلف «الناتو»، الأزمة الأوكرانية عام 2014. كما أشرف على برامج مساعدات لهذا البلد. وقد شرح في كتابه «عملية زيد» (Operation Z)، الصادر هذا العام، الخلفيّات العميقة، التاريخية والجيوسياسية، للحرب الدائرة في أوكرانيا. وقد استند في هذا الكتاب، إلى تقارير عسكرية رسمية ومعلومات استخبارية، لتحليل مجريات المواجهة الحالية وتفكيك السرديّة الغربية حولها، وما تتضمّنه من عناصر دعاية وتحريض. وقد خصّ «الأخبار» بمقابلة تمحورت حول خلفيّات الحرب الأوكرانية وأبعادها

جاك بو

العضو السابق في الاستخبارات الإستراتيجية السويسرية

- **تفكيك روسيا هدف أميركي قديم**
- **الغربيون عاجزون عن فهم خصومهم لاستخفافهم بهم**
- **أوروبا تغذّي الحرب لأنها لاعب لا عقلاني**

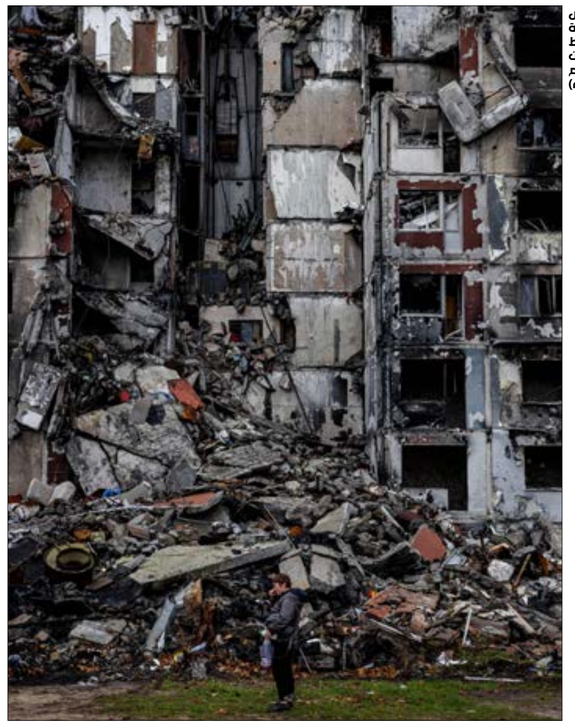

رفض الروس استخدام مفردة «حرب»، يرتبط بقناعتهم بأن الصراع اندلع عام 2014 (أ ف ب)

■ تعتبرون أن الحرب في أوكرانيا هي نتاج لتضافر عدّة عوامل، أبرزها العامل الاستراتيجي. كيف تحلّلون الأبعاد الاستراتيجية لتوسيع «الناتو» شرقاً، والذي توازى مع انسحاب الولايات المتحدة من عدّة معاهدات واتفاقات حول الأسلحة النووية؟

- تنبغي الإشارة، بدايةً، إلى أن توسيع «الناتو» شرقاً لم يكن الدافع الأوّل للتدخّل الروسي في أوكرانيا، والذي تصرّ موسكو على تسميته بـ«العملية الخاصة». رفْض الروس استخدام مفردة «حرب»، يرتبط بقناعتهم بأن الصراع اندلع عام 2014، عندما شُنّت الهجمات الأولى على سكان منطقة الدونباس. هذا الصراع كان داخلياً في أوكرانيا، حيث بادرت الحكومة إلى استهداف قسم من شعبها، ما أدّى إلى مقتل 14 ألف شخص بين عامَي 2014 و2022، بينهم 10 آلاف مدني ومؤيّد للحكم الذاتي لهذه المنطقة. وعلى رغم إنكار الغربيين لتنكيل النظام الأوكراني بشعبه على مدى 8 سنوات، فإنّنا لا نستطيع تغييب هذا المعطى لفهم دوافع التدخّل الروسي، وهي حماية السكان الناطقين بالروسية المهدّدين في بلدهم. اعتمد الروس منطق «واجب الحماية»، الذي تحدّث عنه طوني بلير للمرّة الأولى في الأمم المتحدة بعد مجازر رواندا. لكن من الواضح أن موسكو وظّفت هذا الواقع أيضاً لخدمة أهداف استراتيجية: التصدّي لتوسع «الناتو» المصنَّف تهديداً وجودياً من قِبَله. تفتيت روسيا كان بين أهداف «تقرير وولفوفيتز» الذي جرى الإعلان عنه رسمياً عام 1992، وغُلّف هذا الأمر بكلام عن «تفكيك الاستعمار». كانت الخطّة تقتضي باتباع السيناريو اليوغوسلافي، أي تقسيم روسيا إلى كيانات صغيرة على أساس إثني. أنا لا أخترع شيئاً لأن هذه الأطروحات ما زالت موجودة على موقع الخارجية الأميركية، وقد عُقد مؤتمر في براغ حول هذا الموضوع. نحن أمام تطبيق لمبدأ «فَرِّقْ تَسُدْ»، أي تقسيم الدول إلى كيانات صغيرة تَسْهُل السيطرة عليها، وهو ما حاول الأميركيون فعله في العراق، وفي سوريا وفي إيران، عبر مساندة المجموعات الانفصاليّة. الخطّة اليوم، عبر الحرب في أوكرانيا، ترمي إلى الدفع نحو تدهور الأوضاع العامة في روسيا إلى حدّ لا يُحتمل بالنسبة إلى شعبها، لينقلب على حكومته، وأن تقود المواجهات التي ستَنجم عن ذلك، إلى تفتت هذا البلد.

في بداية التسعينيات، لم يَعتبر الروس أن توسيع «الناتو» يمثّل تهديداً بالنسبة إليهم. هم ظنّوا أن الاتجاه آنذاك هو لصياغة هندسة أمنيّة جديدة في أوروبا، وإعادة بناء الحلف على صورة «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، وكان من المحتمل أن يقدّموا طلباً للانضمام إليه. لم يتغيّر موقفهم إلّا في مطلع الألفية الثانية، عندما انسحب الأميركيون من عدّة اتفاقات لنزع السلاح النووي، وباشروا نشْر الصواريخ التي تَحمل رؤوساً نووية في بلدان أوروبا الشرقية، ما عزّز مخاوف روسيا المجاورة. وجود مسافة جغرافية كبيرة تتيح الوقت لرصْد الاستعدادات العدائيّة وفعل ما هو ضروري للتصدّي لها. لكن عندما يتمّ نشر الصواريخ النووية من الجهة الأخرى من الحدود، فإن الوقت المتاح للتفكير محدود جدّاً، بضع دقائق أو حتى بضع ثوان. اليوم، وبسبب بلدان مثل أوكرانيا وفنلندا والسويد، لم يفكّروا بعمق بتبعات نشْر أسلحة نووية، قد تصبح أوروبا إحدى ساحات المواجهة النووية في حال اندلاعها. الولايات المتحدة، التي تقع في ناحية أخرى من الكوكب، لا تخشى مواجهة نووية في أوروبا، ما يفسّر ترويجها المستمرّ لأهميّة السلاح النووي التكتيكي. خلال الثمانينيات، عندما أرادوا نشْر صواريخ «بيرشينغ 2» في ألمانيا، شهدنا معارضة من قِبَل حركات السلام لأنها فهمت أن اللجوء إليها، تماشياً مع مفهوم «الردّ المتناسب»، يعني أن الحرب النووية ستنحصر في الأراضي الأوروبية. هذا يعني راهناً أن الدول الأوروبية الأعضاء في «الناتو» يقْبلون أن يكونوا ضحايا نزاع نووي، لأن الأميركيين سيتجنّبون ضرْب روسيا مباشرة لحماية أراضيهم.

■ تعتقدون، في كتابكم، أن العامل الثقافي ساهم في اندلاع الحرب في أوكرانيا. تذكرون بأن التيار القومي الأوكراني اتّبع سياسات قمعيّة حيال الأقليّة الناطقة بالروسية. ما هي قراءتكم للعلاقات بين روسيا وأوكرانيا من منظور تاريخي؟

- هي علاقات يمكن وصفها بالضبابية، لأن أوكرانيا بلد متعدّد. القسم الغربي منها كان جزءاً من الإمبراطورية النمسوية - المجرية، ولم يتقبّل سكانه الحقائق السياسية والجغرافية التي فرضتها «معاهدة فرساي». فقد تمّ «منْح» هذا القسم للاتحاد السوفياتي، ليبدأ، منذ تلك اللحظة، نموّ الحركات القومية فيه. وبعدما كانت مناهضة للسوفيات، باتت معادية للروس أخيراً. هي ليست نازية بل حركات قومية فاشية، قريبة من حيث طبيعتها بالحركات الشعبوية الرافضة للديموقراطية، والتي تعطي الأولويّة للمسألة القومية. الحرب العالمية الثانية، وخاصة «عملية بربروسا» الألمانية ضدّ الاتحاد السوفياتي، عام 1941، هي التي مكّنت الأوكرانيين في غرب البلاد وأنتوني بلينكن، وكريستيا فريلاند، لديهم صلات عائلية وشخصيّة باوكرانيا أو بألمانيا النازية. بعضهم يتحدّر من أصول يهودية أوكرانية أو من عائلات موالية للنازية اضطرّت إلى الفرار خوفاً من السوفيات بعد عام 1945. لدينا جيل من السياسيين يكنّ كراهية شديدة لروسيا، ما يعطي الأزمة الحالية طابعاً هستيريّاً، ويَحمل على استبعاد حقيقة أن الصراعات تُحلّ بالتفاوض في النهاية.

ربّما سيتطلّب الأمر غرق أوروبا في مشكلاتها حتى يدرك قادتها ضرورة وقف تغذية هذه الحرب

علينا متابعة التطوّرات بعد الانتخابات النصفية لنرى ما إذا كان الأميركيون سيتبنّون موقفاً عقلانيّاً

■ هل من المحتمل أن تُعيد واشنطن النظر في استراتيجيتها إذا عجزت القوات الأوكرانية عن تحقيق نصر حاسم في الميدان؟

- ليس الأميركيون وحدهم مَن يضغط على كييف لتحقيق انتصار حاسم، بل كذلك الأوروبيون الذين أصبحوا لاعباً غير عقلاني في هذا النزاع. إدارة جو بايدن مستمرّة في توفير دعم مكثّف لأوكرانيا، لكن الجمهوريين، بعد الانتخابات النصفيّة، قد يطالبون بالحدّ من التورّط في هذه الحرب المكلفة، والتي لم تُعطِ النتائج المرجوّة، والالتفات إلى المشكلات الأميركية الداخلية. الجيش الأوكراني منهك في الواقع، على رغم نجاحاته الأخيرة، وإنجازه لنصر حاسم فرضيّة غير واقعية. المقاربة الأوروبية لا عقلانية أكثر من تلك الأميركية. تذكّروا النقاش الذي دار، في بداية هذه السنة، حول العقوبات الخاصة بالمنتجات النفطية. عارض الأميركيون في بداية الأمر هذه الفكرة وضغطوا على الأوروبيين لعدم فرض عقوبات لأنهم تخوّفوا من نتائجها على أسواق الطاقة. لكن الأوروبيين لم يتجاوبوا مع هذه الضغوط. علينا ألّا ننسى أيضاً عرْض زيلينسكي التفاوض في 25 شباط الماضي، وقيام الأوروبيين بحثّه على التخلّي عن الفكرة. رفْض الاتحاد الأوروبي التفاوض مع بوتين ومنح أوكرانيا سلاحاً بقيمة 450 مليون يورو. تكرّر سيناريو مشابه في أواخر آذار، إذ وافق زيلينسكي على التفاوض حول سيادة روسيا على القرم وحول الدونباس وكذلك حول حياد أوكرانيا، لكن الأوروبيين أجبروه على التراجع. غاية الأوروبيين لم تكُن مساعدة أوكرانيا، بل استفزاز روسيا للتدخّل عسكريّاً فيها تمهيداً لهزيمتها والتسبُّب بسقوط نظام بوتين. هذا ما شرحه برونو لو مير، وزير الاقتصاد الفرنسي، عندما أكد أن العقوبات المفروضة على روسيا ستفضي إلى تضخّم هائل، وإلى عزلها عن الاقتصاد العالمي، ما يحدّ من قدرتها على خوض حرب طويلة، ويقود إلى انهيارها اقتصادياً، وإلى سقوط «منظومة بوتين» في النهاية. الغربيون عاجزون عن فهْم طرق تفكير خصومهم لأنهم يستخفّون بهم. ربّما سيتطلّب الأمر غرق أوروبا في مشكلاتها حتى يدرك قادتها ضرورة وقْف تغذية هذه الحرب، والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

■ ماذا عن روسيا، وإلى أيّ مدى هي مستعدّة للذهاب نحو تحقيق أهدافها؟

- حدّدت روسيا هدفَين لتدخُّلها: استئصال النازيين ونزْع السلاح. تحقّق الهدف الأوّل، المرتبط بحماية سكان الدونباس عبر سيطرة الجيش الروسي على ماريوبول، عاصمة «كتيبة آزوف» اليمينية المتطرّفة. الهدف الثاني أبعد منالاً، لأن الغربيين يسلّحون الجيش الأوكراني. قد يسعى الروس إلى إسقاط كراماتورسك، وبعدها الهجوم على سيباستوبول لاحتلال أوديسا أيضاً. هم لم يرغبوا في البداية باحتلال أوكرانيا، بل بتدمير القوى التي يعتبرونها تهديداً. لقد أقرّ الجنرال سيرغي سوروفيكين، قائد القوات الروسية، بأن المهمّ بالنسبة إلى موسكو ليس السيطرة على أوكرانيا، بل الإجهاز على قدراتها العسكرية. لكن المساندة الغربية للجيش الأوكراني سمحت له بتجديد قدراته، ما اضطرّ الروس للسيطرة على أراضٍ لن يتراجعوا عنها بعد الآن. قد يستفيدون كذلك من الظروف الراهنة للسيطرة على زابوروجيا وأوديسا وفتح معبر إلى ترانسنيستريا. في مثل هذه الحالة، ستُحرم أوكرانيا من أيّ منفذ على البحر الأسود، وستصبح بلداً قاريّاً فاقداً لقدراته التجارية والصناعية وغير قابل للحياة بالمعنى الفعلي للكلمة. بعض الدول الأوروبية كالمجر ورومانيا، سبق وأن تحدّثت عن استعادة أجزاء من أوكرانيا تزعم أنها اقتُطعت من أراضيها في الماضي. علينا متابعة التطوّرات بعد الانتخابات النصفية لنرى ما إذا كان الأميركيون سيتبنّون موقفاً عقلانيّاً ويُلزمون حلفاءهم الأوروبيين به. الأسابيع القادمة ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل أوكرانيا.

اليمن

حراك أميركي ـ أوروبي نشط: لا تفريط بالهدنة

تبدو الولايات المتحدة، وفقَ الحراك الديبلوماسي الذي تقوده في المنطقة، مستميتةً لتمديد الهدنة في اليمن وتوسيع نطاقها، ليس لشيء إلّا مخافة تأثُّر إمدادات الطاقة، في ظلّ تزايد التحذيرات في هذا الإطار وآخرها ما جاء في تقرير صادر عن «مجموعة الأزمات الدولية». ويوازي الحراك الأميركي، مفاوضات يرعاها الاتحاد الأوروبي في الأردن، تهدف هي الأخرى إلى «استعادة مسار عملية التسوية، والعودة إلى تمديد الهدنة»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

ضاعف استمرار الهدنة في اليمن عالقةً بين التمديد والانهيار، مخاوف الولايات المتحدة من العودة إلى التصعيد العسكري، وهو ما دفعها إلى إيفاد مبعوثها، تيم ليندركينغ، مجدّداً إلى المنطقة، في أعقاب تعثُّر الجهود الإقليمية والدولية لتثبيت التهدئة. وتزامنت عودة ليندركينغ إلى المنطقة، وزيارته الرياض وأبو ظبي، مع حراك ديبلوماسي يقوده السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، الذي التقى، خلال الأيام الماضية، عدداً من مسؤولي الحكومة الموالية لـ«التحالف» في العاصمة السعودية، حيث ناقشوا التداعيات الناجمة عن قرار صنعاء وقْف إنتاج النفط وتصديره من الموانئ الجنوبية. ويرى مراقبون أن مهام مبعوث الولايات المتحدة لا تتجاوز الحفاظ على قرار وقف إطلاق النار، وتجنُّب أيّ تصعيد من شأنه الإضرار بإمدادات الطاقة.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية اتهمت «أنصار الله»، الأسبوع الماضي، بـ«تهديد» الملاحة البحرية، و«إفشال» الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إطار تمديد الهدنة وتوسيع إطارها، كما توّلت التحريض على الحركة في مجلس الأمن الدولي. وردّاً على ما تقدّم، اتهمت وزارة الخارجية في حكومة «الإنقاذ الوطني»، في بيان، واشنطن بـ«تقويض جهود السلام وإفشال الجهود الإقليمية والدولية التي تُبذَل في سبيل تمديد الهدنة»، مبديةً استغرابها من ادّعاء الخارجية الأميركية الحرص على تحقيق السلام في اليمن.

الأميركيون يقترحون تولي فواتهم هناك حماية الموانئ التي يتمّ عبرها تصدير النفط اليمني

ووفق البيان، فإن «تصريحات أميركا وانتقاداتها وانحيازها الواضح لدول العدوان السعودي - الإماراتي، يؤكد أنها لا تريد وقف العدوان». وفي موازاة الحراك الأميركي، يرعى الاتحاد الأوروبي، وفق مصادر ديبلوماسية مطّلعة، مشاورات جديدة في الأردن لتمديد الهدنة، تجري بحضور المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الذي أنهى جولة جديدة إلى المنطقة الأسبوع الماضي. ونقلت وسائل إعلام إماراتية، عن مصادر ديبلوماسية، قولها إن المشاورات الجارية في الأردن، «تهدف إلى توحيد وتنسيق الجهود الدولية من أجل استعادة مسار عملية التسوية والعودة إلى تمديد الهدنة وتوسيعها والانتقال نحو مفاوضات سلام دائم في اليمن». ووفق المصادر، فإنّ «المجتمع الدولي يريد الانتقال بالمشاورات اليمنية إلى مرحلة متقدّمة بعيدة من التفاصيل التي تقود إلى خلافات بين الأطراف اليمنيين».

من جهتها، حذّرت «مجموعة الأزمات الدولية»، في تقريرها الشهري، من مخاطر انهيار الهدنة على أمن الطاقة، مشيرةً إلى أن «فشل المساعي الإقليمية والدولية في تمديد الهدنة يضاعف من خطر وقوع هجمات إقليمية على أيدي صنعاء، وتَجدُّد القتال في الخطوط الأمامية بين أطراف الصراع». وبحسب المجموعة، فإن «تهديدات صنعاء باستهداف شركات الطاقة الدولية العاملة في المملكة السعودية والإمارات لا تزال قائمة»، معتبرة أن استهداف الضبعة يعزّز مخاطر أيّ تصعيد مقبل بين صنعاء و«التحالف»، لا سيما وأن شركات وإمدادات النفط السعودي والإماراتي تشكّل أهدافاً عسكرية لـ«أنصار الله».

مع هذا، يستبعد مراقبون عسكريون في صنعاء انهيار اتفاق وقف إطلاق النار قبل وأثناء انطلاق فعاليات كأس العالم في قطر، أواخر الشهر الجاري. وتحاول الولايات المتحدة، منذ أيّام، تطمين الشركات الملاحية بالعودة إلى نقل النفط اليمني بعد حظر تصديره من قِبَل صنعاء. ووفقاً لمصادر مقرّبة من حكومة عدن، فإن هناك مقترحات أميركية لتولّي قواتها حماية الموانئ التي يتمّ عبرها تصدير النفط اليمني.

تتهم وزارة الخارجية الأميركية «أنصار الله» بـ«تهديد» الملاحة البحرية (أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
(يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)
صدق الله العظيم
إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضى بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيدنا الغالي
مدير عام مستشار مجلس النواب
المرحوم الأستاذ محمد تركي موسى
(أبو صالح)
زوجته جميلة الشامي
ابنه صالح
بناته: مروة زوجة علاء قانصوه، منال زوجة أحمد عاصي، ميرنا
يُصلى على جثمانه الطاهر نهار الإثنين 2022/11/07 في تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر في مدينة الهرمل.
تقبل التعازي في منزله الكائن في الهرمل (للنساء) وفي حسينية المرح (للرجال) أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء.
الآسفون: رئيس مجلس النواب، آل موسى، آل قانصوه، آل عاصي، آل شاهين، آل الشامي، حركة أمل، وعموم أهالي بلدة الهرمل.
للتعزية: صلاح 81/446124،
أحمد: 70/831349،
علاء: 70/852742
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

تنعى الأمانة العامة لمجلس النواب المدير العام السابق
الأستاذ محمد موسى
الذي انتقل الى رحمة الله تعالى ظهر أمس «الأحد».
إن الأمانة العامة لمجلس النواب إدارة وموظفين يتقدمون من أسرة الراحل باحر التعازي سائلين المولى تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويلهمنا وذويه الصبر والسلوان.

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
71-513571
01-759500

غرب آسيا

خسارة ثقيلة لـ«الأولمبي» تضعف آماله في التأهّل

تلقى منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم (دون 23 عاماً) خسارة ثقيلة أمام منتخب عمان 2-4 ضمن المجموعة الثانية لبطولة غرب آسيا التي تُقام في مدينة جدة السعودية، لتتضاءل آماله بالتأهل إلى نصف النهائي دون أن تتلاشى نهائياً، بانتظار نتيجة مباراة عُمان وقطر بعد غدٍ الاربعاء

احتاج اللبنانيون إلى تسجيل أهداف أكثر لتعزيز الحظوظ (الأخبار)

عبد القادر سعد

لم يكن أشد المتشائمين يتوقع أن يتعرض منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم لهذه الخسارة الكبيرة أمام منتخب عُمان بأربعة أهداف لهدفين بعد الأداء الذي قدمه اللبنانيون في المباراة الأولى أمام قطر وتعادلوا معها 0-0. فالمؤشرات كانت توحي بأن لبنان قادر على تحقيق نتيجة إيجابية أقلّها تعادل مع العُماني، لكن الأخير فاجأ اللبنانيين بعرض كبير وغزارة تهديفية، وخصوصاً في الشوط الأول الذي انتهى 3-0 لمصلحة عُمان، سجلها: الفرج القيومي في

> **ينتظر المنتخب اللبناني هدية من العُمانيين بالفوز على القطريين بنتيجة كبيرة**

الدقيقة 10، سليم سالم من ركلة جزاء (20) وناصر الرواحي (41). وأضاف العمانيون الهدف الرابع عن طريق الرواحي مجدداً في الدقيقة 62، قبل أن ينتفض اللبنانيون في ظرف دقيقتين ويسجلوا هدفين عبر محمد صادق وسعيد سعد من ركلة جزاء في الدقيقتين 75 و76.

لعل سبب الخسارة الرئيسي كان فقدان لبنان لسلاحه الأساسي وهو صلابة خط الدفاع. فخط الظهر الذي كان مميزاً مع القطريين غاب عن مباراة عُمان، رغم وجود العناصر عينها عبر الثنائي مكسيم عون ومحمد باقر الحسيني والظهيرين علي الرضا إسماعيل وحسن قعفراني. الأخير كان في أسوأ أيامه وقدم أداءً سيئاً في اللقاء، مع تحمّله مسؤولية الأهداف الثلاثة الأولى وتسببه بركلة الجزاء. السبب الثاني كان ضعف حيلة المهاجمين رغم مشاركة محمد صادق وكريم مكاوي كأساسيين بعكس المباراة الماضية، لكن بقيت المشكلة عينها عبر ضعف النصف الأمامي للمنتخب اللبناني، في ظل ضعف أداء القائد علي الحاج وعدم قدرة ناصر ومكاوي على ترجمة الفرص النادرة التي حصلوا عليها.

في الشوط الثاني، أجرى المدير الفني يوسف الجوهري عدة تبديلات، بدأها مع دخول عبد الرزاق دكرمنجي وسعيد سعد بدلاً من قعفراني والحاج. أتبعها الجوهري بتبديلين مع دخول حسن حويلا ومحمد المصري، فتغيّر الأداء اللبناني بشكل كبير ونجح في تسجيل هدفين خاطفين مع تألق سعيد سعد الذي صنع الهدف الأول لصادق وسجّل ركلة الجزاء. كان المنتخب اللبناني بحاجة إلى مزيد من الأهداف كي ينعش آماله أكثر بانتظار لقاء عمان وقطر يوم الأربعاء عند الساعة الرابعة عصراً بتوقيت بيروت. فالمنتخب اللبناني ينتظر هدية من العُمانيين بالفوز على القطريين بنتيجة فارق ثلاثة أهداف وأكثر كي يتأهل إلى نصف النهائي. فنظام البطولة ينص على التنافس في الدور الأول بنظام الدوري من مرحلة واحدة، ليتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني إلى الدور قبل النهائي، ومن ثم ينتقل الفائزان من مباراتي هذا الدور إلى المباراة النهائية. كما يلعب الخاسران في الدور نصف النهائي مباراة لتحديد المركزين الثالث والرابع، فيما يخوض المنتخبان اللذان حلّا بالمركز الثالث من دور المجموعات مباراة لتحديد المركزين الخامس والسادس.

لكن عدّاد المنتخب اللبناني توقّف عند هدفين رغم الفرص التي سنحت، حيث استفاق العُمانيون بعدما تراخوا ونجحوا في الحفاظ على النتيجة 4-2 حتى نهاية المباراة.

منطقياً، تبدو حظوظ لبنان ضئيلة، لكن ما يمكن أن يُعوّل عليه الفارق الفني الكبير الذي ظهر بين المنتخبين العُماني والقطري نسبة إلى المباراتين اللتين لعبهما لبنان. فالمنتخب العُماني استحق الفوز في لقاء أمس، وقدّم لأعبوه أداءً عالياً، وخصوصاً في الشوط الأول عبر عمر السلطي وفرج القيومي وسليم سالم وناصر الرواحي.

صحيحٌ أن المنتخب العماني تراجع في الشوط الثاني، لكن لا شك أن النتيجة العالية التي أنهى فيها العُمانيون الشوط الأول أثّرت على حافز اللاعبين الذين تراخوا قبل أن يستيقظوا بعد الهدف اللبناني الثاني. ورغم أنها المباراة الأولى للعمانيين، وبالتالي كانوا مرتاحين أكثر من اللبنانيين الذين لعبوا يوم الخميس مع قطر، إلا أن المنتخب العُماني الأولمبي قدّم نفسه مرشحاً رئيسياً لإحراز البطولة التي تشارك فيها أيضاً منتخبات السعودية والبحرين وسوريا في المجموعة الأخرى.

NBA

ميلووكي يتخطّى غياب نجمه اليوناني

سجّله كيفن دورانت 27 نقطة لتنس ليعوّض البداية السيئة لفريقه في مطلع المباراة (أ ف ب)

حقق ميلووكي باكس فوزه التاسع توالياً في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين منذ مطلع الموسم الحالي حتى في غياب نجمه اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو المصاب، إثر تغلبه على أوكلاهوما سيتي ثاندر 108-94، في أفضل انطلاقة للفريق في التاريخ.

ويعاني يانيس من أوجاع في ركبته اليسرى شعر بها خلال مباراة فريقه الأخيرة ضد مينيسوتا تمبروولفز (115-102) عندما حقق "أول تربيل دبل" له هذا الموسم.

وفي غياب يانيس، تألق لاعب الارتكاز بروك لوبيز الذي سجل 25 نقطة.

وسيحاول ميلووكي تعزيز رقمه القياسي في سلسلة الانتصارات المتتالية في مطلع الموسم الثلاثاء المقبل في مواجهة أتلانتا هوكس.

في المقابل، حقق بروكلين نتس فوزه الثاني توالياً منذ إيقاف نجمه كايل إيرفينغ بسبب الترويج لفيلم معاد للسامية، وتغلّب على تشارلوت هورنتس 98-94.

وهي المرة الثانية هذا الموسم التي يحقق فيها بروكلين فوزين توالياً على الرغم من أسبوع صعب شهد تخلّيه عن مدربه ستيف ناش وإيقاف إيرفينغ لخمس مباريات على الأقل.

وتألق النجم الآخر في صفوف الفريق كيفن دورانت وسجل 27 نقطة ليعوّض البداية السيئة لفريقه في مطلع المباراة.

وقال دورانت "ما يحصل في صفوفنا يصعب مواجهته. معرفة أننا نستطيع تخطّي هذه الفترة الصعبة بتضامن كبير بين جميع اللاعبين هو أمر في غاية الأهمية".

وثار فينيكس صنز لخسارته أمام بورتلاند ترايل بلايزرز 106-108 قبل يومين وتغلب عليه 102-82. وكان بلايزرز قد خسر في الرمق الأخير في المواجهة الأولى بين الفريقين، لكنه ردّ ماجيك 126-123 بعد التمديد في مباراة تعملق فيها مسجلاً 37 نقطة.

وكان فوكس حاسماً أيضاً في الوقت الإضافي بتسجيله أول ست نقاط فيه. وعلى الرغم من الخسارة، تألق "روكي" فريق أورلاندو بالولو بانشيرو (19 عاماً) بتسجيله 33 نقطة ونجاحه في 19 متابعة. وحده ليبرون جيمس بعمره نجح في تحقيق هذه الأرقام.

وتغلب أتلانتا هوكس على نيو أورليانز بيليكانز 121-124 بعد التمديد بفضل 34 نقطة لنجمه ترايي يانغ. في المقابل، لم تنفع النقاط الـ 29 التي سجلها كل من نجمي بيليكانز زيون ويليامسون وسي جاي مالكولم في إبعاد الخسارة عن فريقهما.

وفي مباراتين أخريين، فاز دنفر ناغتس على سان أنتونيو سبيرز 126-101، ومينيسوتا تمبروولفز على هيوستن روكتس 129-117.

الفوز في الرمق الأخير على أورلاندو

الكرة الاسبانية

بيكيه «يعلّق حذاءه»... لن أترك برشلونة

لعب بيكيه 14 عاماً في برشلونة (أ ف ب)

ودّع مدافع برشلونة جيرار بيكيه أنصار ناديه بطريقة مؤثرة بعد خوضه مباراته الأخيرة في صفوف النادي الكاتالوني والتي انتهت بفوزه على الميريا (2-صفر) نهاية الأسبوع. وكان بيكيه أعلن بشكل مفاجئ اعتزاله يوم الخميس الماضي واضعاً حداً لمسيرة مميزة في صفوف برشلونة على مدى 14 عاماً، شهدت إحرازه بطولة الدوري المحلي 8 مرات وكأس إسبانيا 7 مرات ودوري أبطال أوروبا 3 مرات وكأس العالم للأندية 3 مرات والكأس السوبر الأوروبية 3 مرات أيضاً. بالإضافة إلى تتويجه بطلاً للعالم مع منتخب إسبانيا عام 2010 وكأس أوروبا عام 2012.

وقال بيكيه بعد المباراة الذي خرج فيها في الدقيقة 84 عندما وقف له الجمهور تحية للخدمات الكبيرة التي قدمها: «عندما نتقدم بالسن، ندرك بأن الحياة هي الحب، لكن أيضاً معرفة متى الرحيل. حبي لبرشلونة قوي جداً لدرجة أنه حان الوقت لكي نبتعد قليلاً». وأضاف: «أنا واثق بأنني سأتواجد هنا في المستقبل. لقد ولدت وسأموت هنا»، في الوقت الذي أطلق فيه أنصار النادي هتافات «رئيس، رئيس» في إشارة إلى إمكانية توليه رئاسة النادي مستقبلاً.

وخاض بيكيه 616 مباراة بألوان برشلونة في مختلف المسابقات سجل خلالها 53 هدفاً، وهو خامس اللاعبين الأكثر خوضاً للمباريات في صفوف الفريق الكاتالوني، علماً أنّ الرقم القياسي بحوزة النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي لاعب باريس سان جيرمان الفرنسي حالياً (778 مباراة) يليه تشافي مدرب برشلونة حالياً مع (767 مباراة) ثم سيرجيو بوسكتس (694) وأندريس انييستا (674). وحدهما ميسي (35 لقباً) وانييستا (32 لقباً) أحرز عدداً أكبر من الألقاب من بيكيه (30).

وحمل بيكيه شارة القائد في مباراته الوداعية تقديراً لخدماته وقد دخل الملعب وسط استقبال رائع من جمهور «البلاوغرانا». وخاض بيكيه في صفوف منتخب إسبانيا 102 مباراة على الصعيد الدولي قبل اعتزاله عام 2018 وهو أحد 13 لاعباً تخطوا حاجز المئة مباراة دولية في إسبانيا.

وبدأ مسيرته الاحترافية في صفوف مانشستر يونايتد الإنكليزي حيث لعب في صفوف الأخير 23 مباراة كما أعير خلال هذه الفترة إلى صفوف ريال سرقسطة. خاض 13 مباراة في موسم 2007-2008 في صفوف يونايتد وأحرز معه درع المجتمع والدوري المحلي ودوري أبطال أوروبا قبل العودة إلى برشلونة بعد 4 سنوات عن رحيله عنه عندما كان في صفوف الفئات العمرية.

> **خاض بيكيه 616 مباراة بألوان برشلونة في مختلف المسابقات سجل خلالها 53 هدفاً**

الكرة اللبنانية

صفقة مدوية للعهد

تحرّك نادي العهد سريعاً وحتى قبل انتهاء المرحلة المنتظمة من الدوري اللبناني لكرة القدم، حيث تعاقد مع المهاجم الاسكتلندي لي إيروين (28 عاماً) الذي سبق له اللعب مع منتخبات الفئات العمرية في اسكتلندا قبل أن يحترف في اسكتلندا وإنكلترا وإيران وفنلندا. فإدارة نادي العهد تنبهت إلى المشكلة الهجومية التي يعانيها الفريق في المباريات الثماني التي خاضها، إذ في كل مباراة يحصل الفريق على عدد كبير من الفرص يفشل لاعبوه في ترجمتها. وعليه، حسم رئيس النادي تميم سليمان (الصورة) الأمر وتعاقد السبت مع المهاجم الاسكتلندي لمدة موسم ونصف موسم. وسيكون إروين حاضراً مع العهد في المرحلة السادسة التي ستنطلق مطلع العام المقبل. وتناقلت وسائل الإعلام أرقاماً عالية لقيمة الصفقة حيث حُكي عن مبلغ مليون دولار، في حين أن المعلومات تشير إلى أن المبلغ هو أقل بكثير، لكنها تبقى الصفقة الأعلى في الدوري اللبناني منذ سنوات. ولن يتوقف التحرك العهداوي عند المهاجم إيروين مع توجّه لدى الإدارة للتعاقد مع لاعبٍ آخر ومن الممكن أن يكونا لاعبين.

وتعاقد العهد مع إيروين رفع من مستوى التعاقدات، إذ يملك اللاعب سيرة ذاتية جيدة حيث لعب مع أندية روز كونتي، ميرين وكيلمارنوك ليستقل بعدها الى نادي ليدز الإنكليزي الممتاز، كما لعب مع نادي تراكتور الايراني. وأتى إيروين إلى العهد بعدما لعب في الدوري الممتاز الفنلندي مع نادي هاكا وسجّل معه 21 هدفاً في الموسم الماضي.

استراحة

كلمات متقاطعة 4166

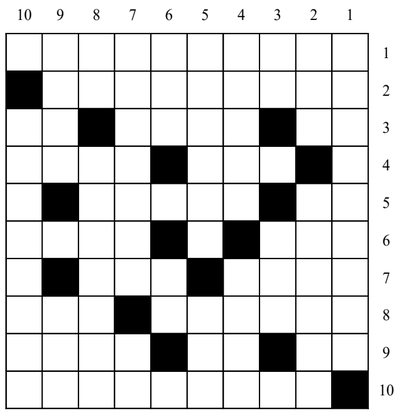

أفقيا

1- فنان فرنسي شهير – 2- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 3- حرف جزم – عائلة ممثلة أميركية – هاج الدم – 4- في السنة – عاصمة أفريقية – 5- إسم موصول – عائلة ممثلة فرنسية مشهورة – 6- داب في العمل – يبعث برسالة – 7- نهر إيطالي – وضع قاعدة البناء – 8- عائلة مخرج سينمائي مصري زوج سابق للممثلة الراحلة سعاد حسني – قطع الأمل – 9- للنداء – عملة آسيوية – ماركة أفلام تصوير – 10- فنان لبناني راحل

عمودياً

1- إعلامي لبناني – 2- نهار وليل – شركة ملابس وأحذية رياضية – 3- طريق الى البقين – مداد الأقلام – 4- الجزء من رأس مال الشركة – صوت رقيق وعذب – 5- إتفاقية بين الكرسي الرسولي والحكومة الإيطالية – وقتي – 6- غفلة وذهول – حرف نصب – 7- رجل أعمال يوناني شهير راحل من أغنى أغنياء العالم – للتعريف – 8- ثرى – جزيرة فرنسية – 9- زمن غابر – أهرب – 10- فيزيائي وكيميائي فرنسي راحل إكتشف تمدد الغازات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تيانانمين – 2- روكفور – كلا – 3- مارس – سربال – 4- سلا – بيت – قب – 5- يمارس – كبا – 6- يسن – نرهن – 7- آلة – سجود – 8- كم – بر – بي – 9- جبل – ميرو – 10- شانغهاي – قن

عمودياً

1- ترمس – شاكوش – 2- بوالي – لم – 3- إكرامية – جن – 4- نفس – اس – صبغ – 5- او – برنس – له – 6- نرسيس – جب – 7- رت – نورمي – 8- يكب – كرد – 9- نلاقيه – برق – 10- البانتيون

sudoku 4166

7				6			2	3
	3		7		2	4	6	
		2				5		
5	4	6		8			3	
			3		5		7	
	7			1		9		8
3	5					1		
	1	4			9			
9				7			4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4165

1	7	8	5	2	4	9	6	3
3	4	6	9	7	1	8	5	2
5	2	9	8	3	6	7	4	1
8	9	3	1	5	2	4	7	6
7	6	5	3	4	8	2	1	9
2	1	4	7	6	9	5	3	8
9	8	7	4	1	3	6	2	5
4	3	2	6	8	5	1	9	7
6	5	1	2	9	7	3	8	4

مشاهير 4166

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس جمهورية سوري (1875-1960) كان يلقب بأبو الجمهورية. وصفه المؤرخ السوري يوسف الحكيم بأنه شخص جليل ومحترم

■ 2+1+4+6+8 = مسرحية لشكسبير ■ 5+10+11+7 = احدى القارات ■ 9+3 = خبز يابس

حل الشبكة الماضية: **يوهانا شبيري**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

عمر نعيم... فيلم هوليوودي ناطق بالعربية

شفيق طبارة

غالباً ما تفخص «أفلام الطريق» Road movies التوترات والقضايا المتعلقة بالهوية الثقافية، فيما تغيّر الرحلة ذاتها حياة الشخصيات اليومية من خلال المناخ الوجودي الذي تعيشه هذه الشخصيات، التي تكون غالباً مضطربة ويائسة. هذه الأفلام تغادر فيها الشخصيات الأماكن الرئيسية لحياتها في رحلة طريق يتخلّلها تهديد وخروج عن القانون وعنف، اكتشاف الذات والتمرّد على الأعراف الاجتماعية المحافظة يشكّلان غالباً الموضوع الأساسي لأفلام من هذا النوع. من هذه العناوين العريضة، انطلق المخرج اللبناني عمر نعيم في رحلة فيلمه «سكة طويلة» لكنه لم يُنهها. فيلم طريق وحركة، نادراً ما يتواجد في الصالات والشاشات العربية. لكن رحلته هذه واجهت مطبّات كثيرة، أصغرها أنّ شخصياته لا تعمل ولا تنطق، وأنّ هناك شيئاً ناقصاً في الفيلم، وأكبرها أن السيناريو مركّب كـ «بازل» تظهر فيه تشققات الصورة. عمر نعيم ليس غريباً عن أفلام الطريق والحركة والرعب النفسي. في عام 2020، قدم فيلم Becoming عن شخصيتين في رحلة تواجهان قوة شريرة تتكلمها وتغيرهما إلى الأبد. وقبله، أنجز فيلمه الأشهر The Final Cut (2004)، دراما نفسية من بطولة روبن ويليامز. جلب نعيم خبرته في السينما الهوليوودية وحاول تهجينها في السينما العربية. والنتيجة فيلم ليس مدّعياً ولا يحاول أن يكون ما ليس عليه، ولكنه في الوقت نفسه فيه شيء زائف، وفاقد للروح التعبيرية للأفلام من هذا النوع.

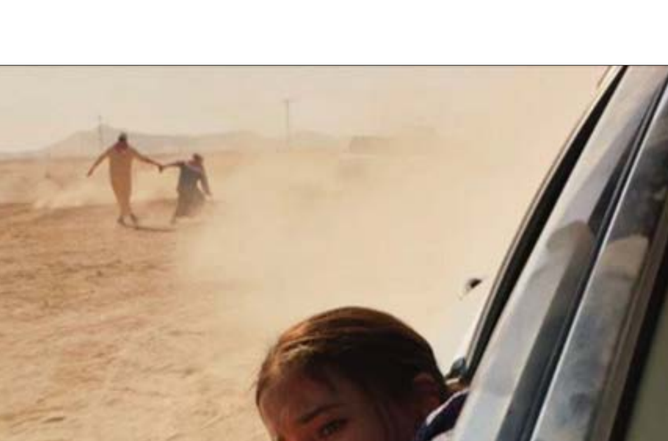

فاطمة البنوي وبراء عالم في «سكة طويلة»

بعدما ألغت شركة الطيران الرحلة التي كانت مريم (فاطمة البنوي) وشقيقها ناصر (براء عالم)، بريدان أن يستقلانها للذهاب من الرياض إلى أبو ظبي، لحضور زفاف والدهما (عبد المحسن النمر)، طلب والدها منهما أن «يمسكا خط» أي السفر من الرياض إلى أبو ظبي عن طريق البر، وبالتحديد الطريق السريع 10 (أطول طريق مستقيم في العالم). علاقة الشقيقين ليست جيدة، وكذلك علاقتهما بوالدهما، لكن الواجبات العائلة والاجتماعية تفرض عليهما ما لا يريدانه. ينطلقان في الرحلة، لكنهما سرعان ما يكتشفان أنّ هناك شخصاً غامضاً يلاحقهما ويحاول قتلهما. وسط صراع البقاء هذا، تحاول مريم وناصر كشف المعتدي وفي الوقت نفسه وضع خلافاتهما جانباً للبقاء على قيد الحياة والوصول إلى وجهاتهما.

> حاول المخرج زخرفة العمل بألوان الصحراء وبيئتها والأصوات والموسيقى

يشير كل شيء في الفيلم إلى موضوع الانتقام، لكنه يفتقر إلى القوة لإحداث تأثير علينا. لم نتعاطف مع الشخصيتين لأننا لم نعرفهما أصلاً، وهذا الشعور انعكس على الشخص الغامض الذي يحاول مطاردتهما في السيارة، فأصبحنا غير مبالين أيضاً بقصته، رغم بعض التلميحات غير الضرورية التي ضمّها الشريط. فقد ضعضعت توازنه إن وجد في بعض الأحيان. ركز نعيم كثيراً على الطبيعة الصحراوية والسيارات والسرعة والحركة ونسي من يقوم بكل هذه الأفعال. ركز على الفعل ونسي الفاعل. وهذا لا بأس به في أفلام الحركة والسرعة، ولكن بعض التوازن بين الاثنين مطلوب دائماً. إحدى أهم نقاط القوة في الفيلم تتمثل في حالة عدم اليقين والخوف، لكن عندما لا نطعّم عدم اليقين هذا ببعض الإثارة، فإنّه لا يوصلنا إلى مكان. حتى الإثارة ومشاهد الحركة في الفيلم جاءت باهتة، إلى درجة أن بعض هذه المشاهد جاءت فكاهية. الكاميرا تلاحق السيارتين والأحداث والممثلين بحواراتهم السطحية، ولكن كل هذا لا يوصلنا إلى عمق المأساة. لذلك عند الانتهاء من الفيلم نخرج غير مبالين بما شاهدنا ولا بالقصة ودوافعها.

طوال الطريق، نحن بصحبة شخصيتين بعيدتين كل البعد عن الديناميكية. كلامهما عن عائلتهما ومشكلاتهما والدهما وحتى مشكلاتهما الذاتية تتلاشى مثل الرمال الصحراوية. شخصيات واحدات كتبت على عجل، حتى الأحداث المفاجئة التي تقع، كانت متوقعة بسبب عدم تناغم السرد. الفيلم بعيد عن إبهارنا، حاول نعيم زخرفته بألوان الصحراء وبيئتها والأصوات والموسيقى، ولكن كل شيء بدا باهتاً وناقصاً. وقع الفيلم ضحية نفسه. كان يمكن أن يكون فيلماً جيداً جديداً، حبذا لو كان عشرين دقيقة فقط، لأن المشاهد والأحداث أوقعته في التكرار والملل. حاول نعيم صنع فيلم هوليوودي ناطق بالعربية في قلب صحرائها، خال من الكليشيهات والمواضيع التي تُهم الغرب وهذا يحسب له. «سكة طويلة» فيلم ترفيهي، رحلته هذه تبقى على الطبقة الأولى من «الزفت»، ملتزم تماماً بفرضيته ولا يتطور، فمكك وغير منتظم. أفلام كهذه يجب أن تقعدنا على حافة مقاعدنا، أن تظلّ تطلب اهتمامنا وانتباهنا، وهذا ليس موجوداً في فيلم نعيم. لذلك، فالشريط يحتاج المزيد من النضج والخبرة... والميزانية!

Route 10 على نتفليكس

في الصالات

«يوسف» لم يوغل عميقاً في واقعنا

خليك الحاج علي

من المؤكد، أن إنتاج أو إصدار أي عمل فني، في الظروف السائدة، يعتبر تحدياً صعباً وشاقاً. لكن ذلك لا يلغي أن يكون العمل محطّ تحليل، أو نقد، «ليس بهدف الهدم، وإنما بهدف البناء» على حد تعبير المعلّم البريطاني الراحل بيتر بروك. مناسبة الحديث هو فيلم «يوسف» (إخراج: كاظم فياض. كتابة: حسين حيدر، كاظم فياض، وعلي منصور - إنتاج «بلو هاوس فيلمز») الذي طُرح أخيراً في الصالات اللبنانية. شريط تراجيدي، نفسي، بوليسي، حيث مخرجه يبحث عن هوية سينمائية أصيلة تحاكي البيئة المعاشة.

يتناول «يوسف» قصة شاب عشريني، يدعى يوسف إبراهيم (أداء حسين حيدر)، يقطن في ضاحية بيروت المهمشة. تدفعه ظروفه، إلى الالتحاق بمجموعة مافيوية تتاجر بالأسلحة بين سوريا ولبنان، في محاولة منه لإنقاذ أخيه من الموت، نتيجة معاناته من اضطراب نفسي، يُعرف بـ «اضطراب خلط الواقع»، ما يجعله يعيش حياتين منفصلتين ومتناقضتين في آن معاً. تسير الحبكة الواقعية هذه، مع أخرى ينسجها خيال شخصية البطل، «يوسف» بدرس الأدب العربي، ويلعب «الطربنيب» في وقت فراغه، ويمتلك مقهى، ويعاني من مشكلة نفسية... خليط غير متجانس. فماذا تفعل الشخصية؟ ولماذا تفعل ذلك؟ وكيف تفعل ذلك؟

اعتمد الممثلون، بأغلبهم، على الكليشيهات في تجسيد شخصياتهم. أداء إياد نور الدين، بعد كارثياً. ختام اللحام، لم تحمل أي إضافة، وفايز قزق، هذا الممثل المبدع، مرّ مرور الكرام. حسين حيدر، ممثل واعد، يمتلك مقومات تمثيلية، تحديداً على مستوى الحركة والصوت، كان يمكن استغلالهما، لصقل الأداء، لو تم إعداد ودراسة الشخصية، والبحث في ما يتطلبه الدور. في مشاهد كثيرة، بدا أداء حسين حيدر، غير عفوي: إيماءات في الوجه، لم يكن واضحاً سببها. انفعالات، وصراخ، ونحيب. كنا نتوقع، أن نشاهد شخصية تعاني من خلل نفسي واضح، وتمتلك خصائص مختلفة عن أي شخص يعاني من حالة نفسية موقتة، ناتجة عن خيبات الأمل. فكيف درس الممثل حسين حيدر، ومعه المخرج كاظم فياض، تاريخ الشخصية؟

أكثر من ذلك، لا يمكن للمتلقي تشكيل أي صورة واضحة عن «يوسف»، الذي لم ينقل لنا سوى حالة من الهذيان غير المبرر، ومحاولة لإظهار فكرة البطل المطلق. يدفعنا ذلك إلى التساؤل عما إذا كنا أمام محاكاة أرسطية، تصوّر البطل على أنّه «قديس» يعاني من سطوة القدر عليه، لتدفعنا إلى التماهي المطلق معه أم أننا، أمام حالة من «التغريب الدرامي»، الكفيلة بإيقاظ وعي المتفرج، ودفعه إلى التفكير في واقعه، وإعادة صياغة الأحداث وإسقاطها على حياته الشخصية؟ ومن هنا نسأل: أين دور المؤلف السوري، أكثر حماداً، في المعالجة الدرامية للشخصيات الأساسية في فيلم «يوسف» أم أنّ القيمين لم يستفيدوا من خبراته؟

من الثغرات المفصلية في فيلم «يوسف»، أيضاً، هي الحوارات بين يوسف والمعالج النفسي (أداء وسام صباغ). إذ، كان أداء الشخصيتين أشبه بأداء نجوم الدراما التلفزيونية اللبنانية، التي تلقي خطابات تلقينية ومباشرة، وتفسر لنا ما الذي يحدث.

«ما يحدث في حركة الكاميرا، هي ما أسميه الرقص بين الممثل والعدسة»، يقول المخرج والمصور الأسترالي كريستوفر دويل، فاين «الرقص» في فيلم «يوسف»؟ وما الذي جسدته حركة الكاميرا؟ وأين سحر الإضاءة التي قد تتحول إلى لغة سرد للعواطف، أو الأفكار؟ حمل العمل السينمائي، كذلك، الموسيقى الصاخبة، بشكل غير واضح المعالم، وغير مرتبط بمضمون الأفكار العشوائية.

إن تصوير الواقع المعاش يعتبر من الأمور المهمة التي نفتقدها في الأعمال السينمائية اللبنانية الحديثة. الواقع الاجتماعي، انسحب، في أحيان كثيرة، على الخطاب السينمائي في فيلم «يوسف» الذي يقارب الأنظمة الفاسدة وغياب الدولة والفوضى والتهميش وانعكاساتها على سيكولوجية الشباب القاطنين في ضواحي المدينة. لكن، كنا نتوقع أن نكون أمام شريط أعمق، وأنضج، وأهم، في الصالات اللبنانية. نحن بحاجة، لا للترفيه فقط، ولا لنقل سرديات الهوامش والضواحي، بل نحتاج لإعادة بلورة الأسئلة في فضائنا العام، وبث الأسئلة في نفوسنا. لا نتطلع في عملية تلقّينا للفيلم، إلى الحبكات المعقدة، ولا للظروف الصعبة التي مرّ بها طاقم العمل، ولا لاستعراض العضلات التمثيلية.

يذكر المخرج كاظم فياض لنا إنّ الفن كالسياسة لديهما مهارات كبيرة في التواصل مع الناس والتأثير عليهم. وانطلاقاً من هذه النقطة، يستطيع الفن التغيير والتأثير في آن معاً. ويضيف فياض، إن اختيار هذا الفيلم في المهرجانات الدولية، لم يكن بهذه السهولة. فقد واجه طاقم العمل تحديات كثيرة، على المستويات كافة، من شح التمويل، إلى ظروف المشاركين الصعبة في العمل. لكن

> بعض الممثلين يشبهون بأدائهم نجوم الدراما التلفزيونية

الإيمان بالفن والإصرار على إنتاج عمل فني في هذه الأزمات الصعبة، هما اللذان أوصلا الفيلم إلى هذا المستوى. وأخيراً، يؤكد المخرج على أنّ من واجبه الوصول إلى الجمهور، وهو ينتظر الأصداء التي سيحظى بها الفيلم من قبله، بهدف تقديم الأعمال السينمائية بشكل أفضل في المستقبل.

فيلم «يوسف» صالات «غراند سينما»، «سيتي مول» (ضبية). «سينما سيتي» (أسواق بيروت) و«فوكس سينما» (الحازمية)

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 تشرين الثاني 2022 العدد 4771

صورة وخبر

فاز الفيلم التنزاني «الثوار» (Vuta N`Kuvute) للمخرج أميل شيفجي بـ «التانيت الذهبي»، كبرى جوائز مهرجان «أيام قرطاج السينمائية» الذي اختُتِمت دورته الثالثة والثلاثون مساء أوّل من أمس السبت في تونس. ويتناول الشريط الرابح أجواء الحب والسياسة خلال الأعوام الأخيرة من الاستعمار البريطاني لزنجبار. وحصل على «التانيت الفضّي» فيلم «تحت الشجرة» للمخرجة التونسية أريج السحيري الذي يتطرّق إلى العلاقات الغرامية بين عاملات وعمّال زراعيين خلال موسم قطف التين في إحدى القرى التونسية. أما «التانيت البرونزي» في المسابقة الرسمية التي ضمّت 12 فيلماً روائياً طويلاً، فكانت من نصيب «شرف» للمخرج المصري سمير نصر، ويتطرّق إلى النظام الطبقي في المجتمع من خلال احداث في داخل سجن، وهو مقتبس عن رواية صنع الله إبراهيم الشهيرة. مثّلت الأعمال المشاركة في الحدث نحو 40 بلداً. وسلّط المهرجان الضوء على السينما الفلسطينية بواسطة 10 أفلام أُنتجت منذ عام 1969. ترأس لجنة تحكيم الأفلام الروائية الطويلة والقصيرة المخرج المغربي محمد عبد الرحمن التازي، فيما ترأست لجنة الأفلام الوثائقية الطويلة والقصيرة المنتجة الملغاشية ماري كليمنس أندياموتا بايس. (فتحي بلعيد ـ أ ف ب)

المفكرة

إيريك تروفاز ضيف «ليبان جاز»

■ يبدو أنّ «ليبان جاز» قد استعاد عافيته نسبياً قبل غيره من التظاهرات الموسيقية الموسمية أو الدورية. فالوتيرة تبدو قريبة مما كان عليه المهرجان قبل بدأ الانهيار اللبناني. فها هو يعلن عن حفلة لعازف الترومبت والمؤلف الفرنسي إيريك تروفاز (الصورة)، في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، بعد أسابيع قليلة من حفلة دينو روبينو التي تلت بدورها حفلة لباولو فريزو في آذار (مارس) المنصرم. صحيح أنّ العلاقة السابقة للمهرجان ومديره كريم غطّاس ببعض الموسيقيين تسهّل دعوتهم إلى لبنان. فالـ «مجهول» الذي يمنع بعض الأجانب من قبول دعوة إلى بلدنا، يخف ثقله على من سبق و«رأى». على سبيل المثال، إيريك تروفاك يُعدّ زائراً دائماً، بدءاً من عام 2004، عندما دعاه مهرجان «بيبلوس» في الفترة التي كان فيها اسمه قد لمع بشكل كبير في فرنسا والعالم، قبل أن يتولّى «ليبان جاز» التواصل معه لحفلاته التالية، أوّلاً عامَي 2007 و2008 على التوالي، وبعد ذلك مرّات عدة.
في كل مرّة، كان يقدّم تروفاز آخر مشاريعه، واليوم يحمل لنا مشروعاً بعنوان French Touch (لمسة فرنسية) يقوم على الجانب الموسيقي للسينما الفرنسية في عصرها الذهبي، إذ يستعيد، على طريقته، عناوين من أفلام شهيرة لكبار رموز الفن السابع (لولوش، ملفيل، سوتيه...)، وتحمل توقيع مؤلفين مثل سيرج غينسبور وفيليب سارد وغيرهما.

حفلة إيريك تروفاز: الأربعاء 23 تشرين الثاني 2022 . في "ميوزكهول" (بيروت / سنتر ستاركو). للاستعلام والحجز: 01-999666

ستافرو جبرا مكرمّاً

■ في مقرّها في الجميزة، تفتتح جمعية Rebirth Beirut، يوم الأربعاء معرضاً بعنوان Dollarmes يهدف إلى تكريم رسام الكاريكاتور اللبناني الراحل ستافرو جبرا (1947 ـ 2017/ الصورة)، بالتعاون مع بناته الثلاث. وفي إطار الحديث عن النشاط المستمرّ لغاية 10 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، يقول رئيس ومؤسس Rebirth Beirut غابي فرنيني: «معرضنا يعكس رؤية ستافرو

في الثمانينيات وكيف جسّد الأزمة الاقتصادية في رسوماته والتي تشبه إلى حد كبير وضعنا اليوم، ولكن من خلال الفن، ونحاول اليوم أن نتعلّم منها لنخرج أقوى».

افتتاح معرض Dollarmes: الأربعاء 9 تشرين الثاني 2022 . من الساعة الخامسة حتى التاسعة مساءً . مقرّ جمعية Rebirth Beirut (الجميزة).

«هنريت» الحاضرة الغائبة

■ في إطار عروض الأفلام التي اعتادت تنظيمها، تدعو دار النمر للفن والثقافة»، في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي إلى حضور الشريط الوثائقي «يا عمري» (2016 ـ 83 د) الذي يحمل توقيع اللبناني هادي زكّاك. في هذا العمل الذي حصد حفاوة نقدية في دول عدّة حول العالم، نحن أمام زبدة متابعة مخرج «كمال جنبلاط، الشاهد والشهادة» (2015)

لحياة جدّته «هنرييت» (الصورة) على مدى أعوام، خصوصاً لناحية تخطّي هذه المرأة التي تتمتّع بحسّ فكاهة عامها المئة. إنّه عبارة عن تجربة سينمائية متفرّدة عن الذاكرة والهجرة والشيخوخة، تتداخل فيها اللحظات المؤثرة بتلك الطريفة. وكما بقية المبادرات المماثلة، لقي إعلان زكاك استحسان كثيرين على مواقع التواصل الاجتماعي، الذين أكدوا أنّ مشاهدة هذه الأعمال اللبنانية ستخفّف من وطأة عزلتهم.
يجري العرض بالشراكة مع «نادي لكل الناس»، هو جزء من البرنامج العام لمعرض «القنطرة: رحلات دوم بيدرو الثاني إلى العالم العربي في عامَي 1871 و1876» الذي تنظّمه سفارة البرازيل في لبنان، وسيليه حوار مع المخرج.

عرض وثائقي «يا عمري»: الأربعاء 23 تشرين الثاني 2023 . الساعة السادسة مساءً . «دار النمر للفن والثقافة» (الطبقة الثانية . شارع أميركا . كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367013

هيّا ننقل «قصصكم عالمسرح»

■ كما جرت العادة، يقدّم «وصل»، يوم الأربعاء المقبل «قصصكم عالمسرح» في «استديو لبن» (الصنائع). إنّه عرض قائم على مسرح إعادة التمثيل، وهو مسرح مرتجَل يقوم على قصص شخصية يشاركها الجمهور ويعيد الممثّلون إحياءها مباشرة على الخشبة. كل ثاني أربعاء من كل شهر، يمنح الفريق

الذي تأسس عام 2014 الناس فرصة المشاركة والاستماع ومشاهدة قصصهم ومشاعرهم على المسرح من قِبل فريق من الممثلين والموسيقيين المحترفين. ومن المعلوم أنّ هذا الفريق يشكّل الجانب المتخصّص في المسرح النفسي والاجتماعي ضمن فرقة «لبن» للمسرح الارتجالي.

عرض «قصصكم عالمسرح»: الأربعاء 9 تشرين الثاني 2022 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «استديو لبن» (الصنائع . بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/880564

على بالي

أسعد أبو خليك

من يقرأ قرارات القمم العربيّة؟ أنا أقرؤها فقط بحكم العمل. ما أهميّة هذه القرارات التي يمليها السفير السعودي في الجامعة مع إضافات محليّة من حلفاء السعوديّة في المجرّة؟ من ضمن القرارات إصرار على السلام مع إسرائيل كـ «خيار استراتيجي». ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني أنّ الدول العربيّة (كلّها يعني كلّها بما فيها لبنان) تقول لإسرائيل: نحن نرى التصعيد العسكري والقتل اليومي للشعب الفلسطيني ونراقب أخبار الاستيطان وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه والمجاهرة بالعنصريّة ضد العرب والدعوات العلنيّة لقتلهم، لكن مهما فعلتِ فخيارنا معك سلام. هذه كأن تقول فرنسا لهتلر في زمانه: مهما فعلتَ بنا فخيارنا السلام معك. وهذا لا يعني إلا منح العدوّ رخصة لارتكاب المزيد من الجرائم والأفعال والمجازر. خيار استراتيجي؟ هذا استسلام مطلق وغير مشروط مثل رفع الأعلام البيض أمام جحافل الاجتياح. السلام كخيار استراتيجي هو خطاب محمود عبّاس، رئيس عصابة التنسيق الأمني والفساد والسرقة. كيف يكون السلام خياراً استراتيجيّاً بعد عشرين سنة من رفض عدوّك لمشروعك للسلام؟ عشرون سنة مرّت على تقديم مشروع السعوديّة للسلام، والعدوّ يقول إنه لا يقيم اعتباراً له. والنظام الإماراتي عقد تحالفاً استراتيجياً مع إسرائيل بعدما كان من معتنقي مشروع السلام السعودي — ومثله فعل المغرب والسودان والبحرين. هؤلاء قالوا للعدوّ إننا نتراجع عن مشروع السلام السعودي ونقبل بالتطبيع الكامل والتحالف معك مقابل لا شيء إلا صداقتك. الجامعة العربيّة باتت جامعة التحضير لدخول إسرائيل إليها. لم يعد العرب يطلبون من إسرائيل تقديم أي تنازل إلا استقبال مسؤوليها على أراضي فلسطين مع أعلام إسرائيليّة. الجامعة العربيّة هي مثل منظمة التحرير: تنتمي إلى مرحلة غابرة ولا تستحق إلا الحلّ والدفن. هذا زمن تجاوز زمن شعارات الوحدة والتنسيق العربيَّيْن. نحن في عصر الانقسام والشرذمة والفتنة. قرارات الجامعة العربيّة تريد السلام الاستراتيجي مع إسرائيل والصراع الدائم مع إيران وتركيا. هو عصر العروبة التي لا تقبل بغير إسرائيل عريساً لها.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 7 تشرين الثاني 2022 العدد 215
Lundi 7 Novembre 2022 no215

الأخبار

رأس المال

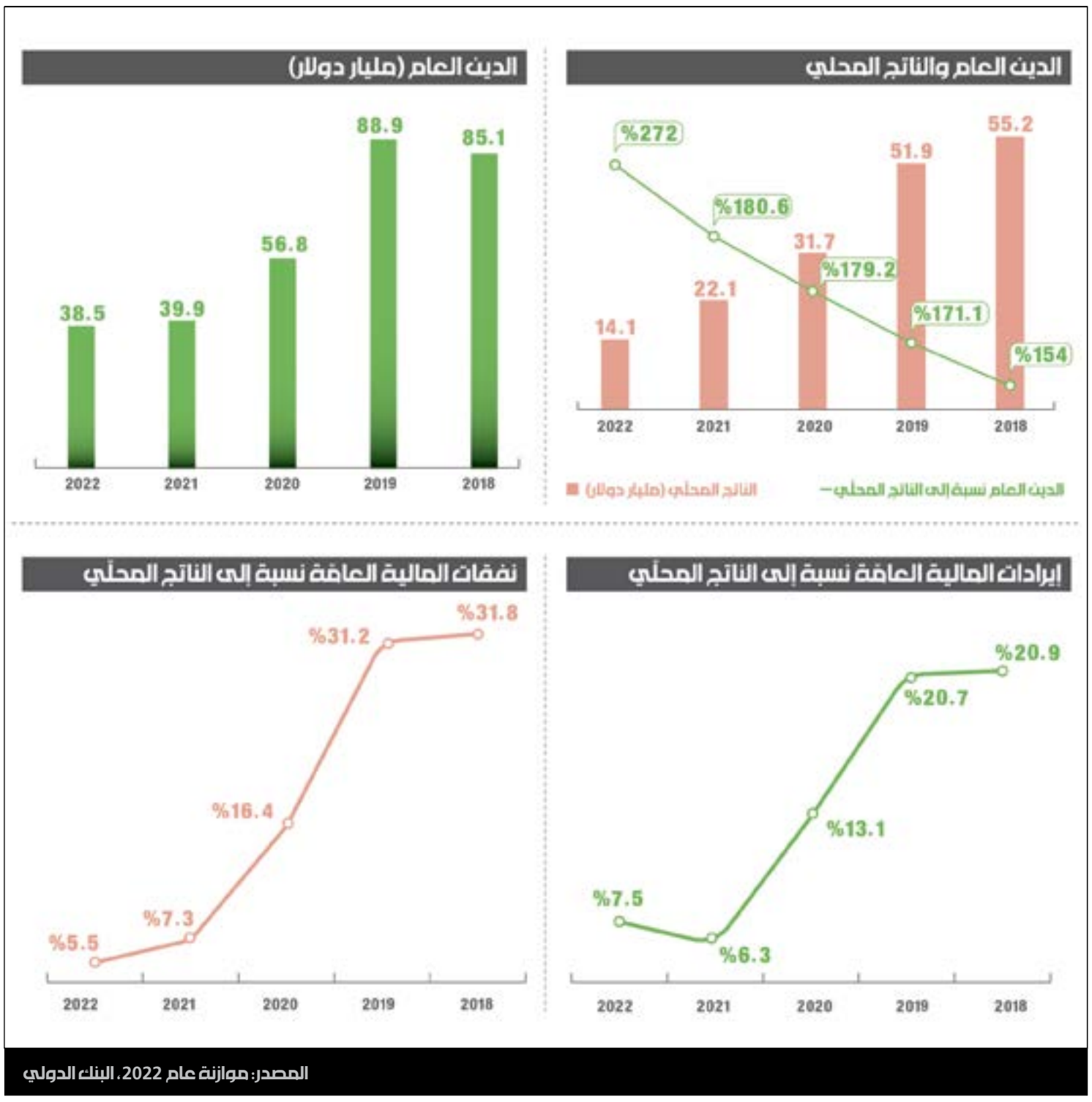

المصدر: موازنة عام 2022، البنك الدولي

في العدد

02
ماهر سلامة
الغاز لتغيير وجه الصناعة

05-04
ألبر داغر
من أجل مواجهة مختلفة للأزمة

06
علي عوّاد
احتكار التكنولوجيا

07
موسم إغلاق المصانع في أوروبا

08
ورد كاسوحة
التدخّل الرأسمالي في الأسواق

موازنة «إخفاء التدهور»

في 21 تشرين الأول الماضي، عقد وزير المال يوسف الخليل مؤتمراً صحافياً قال فيه إن الحكومة الحالية سُمّيت عن قصد «حكومة طوارئ» وكان هدفها الأول لجم التدهور. لكن ما ظهر عند إقرار موازنة 2022 هو أن الهدف كان إخفاء التدهور وطمس معالم الجريمة.

إخفاء مفاعيل التدهور المستمرّ منذ ثلاث سنوات، ليس مهمّة مستحيلة كما أثبتت قوى السلطة في لبنان. فموازنة 2022 هي أبرز دليل على أنه يمكن طمس الأزمة ومفاعيلها، لا بل إخفاء النوايا عما ستقوم به السلطة مستقبلاً. فالموازنة لم تتضمّن سعر صرف حقيقياً للدولار في بلد يستورد غالبية حاجاته سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص، وهي أيضاً لم تتبنَّ مساراً واضحاً لوضعية الدين العام بالعملة الأجنبية وانعكاسات ذلك على النفقات، وفيها تعديلات في تركيبة احتساب الضريبة لتعزيز الإيرادات الضريبية من دون أن تتضمن أي تعديل في أصل السياسات الضريبية، وفيها أيضاً الكثير من التقشّف الذي يرضي أصحاب العقول المحاسبية في بناء الاقتصادات. رغم ذلك، قرّر وزير المال يوسف الخليل في مؤتمر صحافي عقده يوم 21 تشرين الأول 2022، باعتباره خاتمة لأعماله في الوزارة بعد قيام رئيس مجلس النواب نبيه برّي بإقصائه علناً عن منصّة مجلس النواب، الإشارة إلى أن الحكومة «سُمّيت عن قصد بـ«حكومة طوارئ» هدفها الأول كان لجم التدهور».

الترجمة العملية لما قاله خليل في موازنة 2022 يتلخّص بالآتي: تُقدّر قيمة النفقات بنحو 40873 مليار ليرة، والإيرادات بنحو 29985 مليار ليرة، والعجز بنحو 10887 مليار ليرة. بذلك، بلغ حجم الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 7,5% مقارنة مع 20,7% في عام 2019 و20,9% في عام 2018، أما النفقات فقد بلغت 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 31,2% في عام 2019 و31,8% في عام 2018. هذه الأرقام ليست متوافرة في الموازنة، إنما هي مستخرَجة من الدراسة التي أعدّها البنك الدولي لمراجعة تطورات المالية العامة في لبنان خلال حقبة ما بعد الحرب الأهلية. بل على العكس، إن الخطاب السياسي الذي ترافق مع إقرار الموازنة في مجلس النواب، كان خطاب انتصار سارع الخليل إلى تتويجه في مؤتمره الصحافي بالآتي: «بالنسبة إلى الموازنة، إذا كان صحيحاً أن عدم إنجازها في شهر تشرين الأول من السنة السابقة هو شرٌّ، فعدم إنجازها أبداً هو شرٌّ مطلق. ومن الأفضل إنجازها متأخّرة بدلاً من عدم إنجازها، كما حصل قبل سنوات، وذلك حفاظاً على الحد الأدنى من حسن الأداء المالي ولجم العجز والإنفاق وفق أطر محددة». لكن في الخطاب نفسه قال الخلّيل أيضاً: «الدول التي فيها أكثر من سعر صرف هي دول مريضة اقتصادياً. استراتيجياً، يجب أن يتجه سعر صرف الليرة ليتطابق مع سعر الدولار الحقيقي، وهي ربما أبسط وسيلة للجم التهريب والتخلص من المضاربة على حساب قيمة الليرة وبالتالي من اغتناء أقلية من المحتكرين على حساب عامة الناس».

إذاً، أي كلام نصدّق: الإنجاز المتأخر لإقرار الموازنة، أم المرض الذي يصيبنا بفعل تعدّد أسعار الصرف؟ فالموازنة أُعدّت على أساس احتساب الدولار بقيمة 15 ألف ليرة وهو ما يؤدّي إلى زيادة الحاصلات الضريبية بنسبة 27,6%، ومن ضمنها زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية (بفعل تعديل الدولار الجمركي) من 483 مليار ليرة إلى 1594 مليار ليرة، وزيادة في حاصلات ضريبة القيمة المضافة بنحو 746 مليار ليرة لتبلغ 5544 مليار ليرة. وفي المقابل، فإن النفقات التي استثنيت منها أي تحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان لزوم شراء الفيول لمعامل الإنتاج، والتي تتضمن تأجيلاً كاملاً لكل النفقات الاستثمارية التي كانت مدرَجة بقوانين برامج، والتي يُعتبر فيها الدين بالعملة الأجنبية غير موجود، وُضعت على مسار انحداري بفعل التقشّف. في عام 2020 كانت نسبة النفقات من الناتج 16,4%، ثم انخفضت في عام 2021 إلى 7,3% وإلى 5,5% كما هو مُقدّر في موازنة 2022. وذلك بعكس مسار النفقات الذي كان 13,1% في عام 2020 ثم انخفض إلى 6,3% ف عام 2021 وفي موازنة 2022 يُقدّر بأنه سيترفع مجدّداً إلى 7,5%.

إذاً، تعدّد أسعار الصرف هو آلية لإعادة توزيع الثروة واغتناء الأقلية المحتكرة على حساب العموم، وهي آلية تتناغم مع المَهمة المركزية التي ظهرت من خلال الموازنة والتي تُلخّص بالآتي: طمس مسرح الجريمة يتيح مواصلة نهب ما تبقّى.

تحقيق

الغاز لتغيير وجه الصناعة

لا يمثّل الغاز الموجود في البحر اللبناني، نظرياً، فرصة لجباية الريع فحسب، بل هو فرصة لإجراء تحوّل جذري في القطاع الصناعي يمكن من خلاله بناء اقتصاد متين. حالياً، الفرص الصناعية في لبنان تقوم على الخصائص المعتادة للاقتصاد اللبناني الذي لا يملك مواد اولية او موارد تدخل في عمليات الإنتاج. لذا، إن نطاق اي سياسة للصناعة اللبنانية كان محدوداً بعض الشيء، إنما مع وجود الغاز، يمكن إجراء تغييرات جذرية تعزّز الفرصة المتاحة بشكل يوفّر رافعة للاقتصاد اللبناني، لكن لا يمكن القيام بذلك من دون سياسة اقتصادية شاملة

ماهر سلامة

لم يكن يشكل القطاع الصناعي، في السابق، حصة كبيرة من الاقتصاد اللبناني. وأصبح الأمر أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب الأهلية حين فُرض نمط اقتصادي زاد من العقبات السابقة أمام تطوّر هذا القطاع. ففي عام 1970 كانت القطاع الصناعي يمثّل نحو 13,5% من الاقتصاد، ومع تقلّص قطاع الخدمات في بداية الحرب الأهلية ارتفعت حصّة الصناعة إلى 15,5% في عام 1979، إلا أن هذه الحصّة انخفضت في التسعينيات وفي مطلع الألفية الجديدة، لتبلغ 7% في عام 2004، وهو مسار بقي قائماً حتّى بداية الأزمة عام 2019.

من أهم العوامل التي ساهمت في تراجع دور القطاع الصناعي في الاقتصاد، كانت سياسة تثبيت سعر الصرف التي فرضها المصرف المركزي بشكل كامل عام 1997 وأبقى عليها حتى آخر رمق في نهاية عام 2019. فالتثبيت إلى جانب رفع أسعار الفائدة لجذب التدفقات ضخّم القدرة الشرائيّة للعملة ورفع الأكلاف المحلية محفّزاً استيراد السلع المخصصة للاستهلاك الداخلي. كما أن هذا النموذج أسهم في ضرب الصناعات اللبنانية في الأسواق الخارجية التي لم تعد قادرة على منافسة البضائع الآتية من مصادر أخرى من الأسواق الخارجية.

لكن النموذج لم يُبنَ على ذلك فحسب، بل لعبت الاتفاقات التجارية التي أبرمها لبنان مع دول المحيط مثل اتفاقية التيسير العربي، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دوراً مهماً في إضعاف القطاع وجعله فريسة للسلع الأجنبية. إذ أنتجت هذه الاتفاقات انخفاضاً في كلفة استيراد بضائع الدّول المُتّفق معها، من خلال إلغاء أو خفض الرسوم الجمركية على دخولها إلى البلد. في المقابل، لم تكن هذه الاتفاقات مفيدة للصناعة المحليّة، بل حدّت من قدرتها على تصدير إنتاجها إلى الخارج، كما أن التدمير المنهج لقطاع الكهرباء كانت له مساهمة وازنة في إضعاف القطاع الصناعي، عبر رفع كلفة الطاقة اللازمة لتشغيله.

اليوم، يقف الاقتصاد اللبناني أمام مفترق طرق. فانهيار نظام تثبيت سعر الصرف، قد يفتح باب أمل لتخطّي جانب من العوائق، إنما التحوّل الأهم هو في بروز احتمال الاستفادة من الغاز الطبيعي الذي سينتج محلياً، إذا سارت الرياح الوطنيّة كما تشتهي الأحلام اللبنانية على ضوء تفاهم ترسيم الحدود البحرية. فإن ذلك هو ما سيسهم في تغيير الرؤية الصناعية ويساعد على رسم استراتيجية صناعية حقيقية للبنان.

الخصائص الحالية للقطاع

في عام 1999 نشرت «مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان» (IDAL) ورقة بعنوان «التجربة اللبنانية في الصناعة». تضمنت هذه الورقة بعضاً من مشكلات القطاع الصناعي اللبناني؛ من أبرزها الإنتاجية المنخفضة لليد العاملة، أي إن إنتاج العامل الواحد في الساعة في لبنان منخفض جداً مقارنة بباقي دول المنطقة. ويعود ذلك، بحسب الورقة، إلى محدودية موارد التدريب العملي وعدم إعداد الخريجين التقنيين بالشكل المناسب. إضافة إلى ذلك، تُعد محدودية مساحة الأراضي في لبنان أحد أبرز المشكلات التي تسبب ارتفاع كلفة الإنتاج لأنها تبقي أسعار العقار مرتفعة. الأرض هي أحد أهم عوامل الإنتاج، وارتفاع كلفتها يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج.

إذاً، نحن هنا أمام نموذج فيه كلفة الأرض مرتفعة، وكلفة التمويل كبيرة. لكن هناك أيضاً مشكلة عدم وجود أي موارد أولية طبيعية لبنانية. وهو ما يدفع القطاع الصناعي المحلي إلى صناعات لا تحتاج إلى الكثير من الموارد الطبيعية الأوّلية حتى لا تنخفض القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها الصناعات، لكن مع ذلك تصبح هذه الصناعات غير ذات جدوى عالية. وبسبب ارتفاع كلفة الطاقة المنتجة بواسطة الوقود المستورد، ركّزت الصناعات المحلية على أنواع لا تحتاج إلى الكثير من استهلاك الطاقة.

كل هذه الأمور تجعل المجالات الصناعية المحتملة محدودة جداً، لأن الخيارات المجدية المتاحة قليلة. وحتى القطاعات الموجودة حالياً تعاني من الكثير من الصعوبات، وهو ما يمنع تطويرها وتوسيعها أيضاً. فعلى سبيل المثال، قطاع الأغذية والمشروبات هو أحد أنجح الصناعات في البلد، وهو الأكثر توظيفاً في القطاع الصناعي. إلا أن مشكلته الأساسية أنه لا يشكّل جزءاً من سلسلة توريد كاملة تُصنع في البلد. علماً بأن هذا الأمر ممكن في لبنان. ولكن سلسلة التوريد والإنتاج تبدأ من القطاع الزراعي، الذي يعاني بدوره من أوضاع مزرية، وهو حال لا يخدم كثيراً مشاريع تصنيع الأغذية والمشروبات الجاهزة للاستهلاك. عملياً تقوم الشركات في هذا القطاع اللبناني باستيراد المنتجات الزراعية، وكذلك باستيراد وسائل التغليف والتعليب. وهكذا تكون القيمة المضافة التي توضع في هذا المنتج تقتصر فقط على عملية تحضير هذه المأكولات أو المشروبات وتجهيزها لتصبح منتجات نهائية. ويمكن الحديث أيضاً عن قطاع الألبسة الجاهزة الذي بدوره يعاني من عدم القدرة على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى في الأسواق الخارجية، بسبب ارتفاع كلفة إنتاجه. ويعود هذا الارتفاع في كلفة الإنتاج إلى عدم توفّر المواد الأوّلية مثل القطن والكتان. بالإضافة إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى أعداد كبيرة من اليد العاملة، ولأن كلفة اليد العاملة في لبنان مرتفعة (بسبب تضخّم قيمة العملة سابقاً)، ترتفع معه كلفة الإنتاج.

4700
هو عدد المصانع في لبنان. 26٪ منها تعمل في مجال الأغذية والمشروبات يليها مجال الإنشاءات الذي يمثّل 12٪. ومجال المنتجات الكيميائية الذي يمثّل 8٪ منها

> **من خلال رؤية اقتصادية شاملة تتضمن تطوير القطاع الصناعي تستطيع الدّولة أن تضمن استخدام الغاز في الداخل بأقصى استفادة**

> **إنتاج الغاز يوفّر مواد أوّلية للصناعات البتروكيماوية ويفتح المجال أمام قطاع صناعي جديد تماماً**

الغاز عامل مغيّر

إن دخول الغاز كقطاع إنتاجي مساهم بين المواد الأولية يغيّر في شروط اللعبة، خصوصاً بعد ارتفاع احتمالات الاستخراج عقب توقيع الاتفاق حول الحدود البحرية الجنوبية ما وضع لبنان أمام فرصة لإحداث تغيير محوري في شكل ومضمون القطاع الصناعي. فوجود الغاز في المعادلة يعني الحصول على طاقة بسعر منخفض. وذلك يعني أن الاقتصاد اللبناني يمكن أن يغيّر في المسار الصناعي لاعتماد صناعات ذات استهلاك مرتفع من الطاقة، مثل صناعة المعادن، والصناعات الكيميائيّة وغيرها. ويؤمل أن يؤدي انخفاض كلفة الطاقة في القطاعات التي تستعمل طاقة مكثفة، أن يعزّز قدراتها التنافسيّة لتستقطب المستثمرين. كما أن إنتاج الغاز يوفّر مواد أوّلية للصناعات البتروكيماوية، أي أنه يفتح المجال أمام قطاع صناعي جديد تماماً. وهذا القطاع بالذات يمكن أن يكون جزءاً من سلاسل إنتاج عديدة، مثل صناعة البلاستيك، ومنه الذي يُستخدم في مجالات التعليب والتغليف اللازمة للصناعات الموجودة حالياً مثل الأغذية والمشروبات. في الواقع يمكن من خلال دخول الغاز إلى المجال الاقتصادي، تغيير المشهد الصناعي في لبنان بالكامل، لكن لهذا الأمر تحدياته أيضاً.

لكن الانتقال إلى استخدام الغاز يحتاج إلى الكثير من التحضيرات المسبقة. فمثلاً يجب إنشاء البنى التحتية التي تجعل الاقتصاد قادراً على استهلاك الغاز. فهو يحتاج إلى شبكة أنابيب تمتد في جميع أنحاء البلد. وهذا الأمر يحتاج إلى وقت. ويحتاج أيضاً إلى خطة شاملة للقطاع الصناعي اللبناني ورؤية واضحة لدوره في الاقتصاد. رغم ذلك، الوقت ليس هو المشكلة لأن الاستخراج يحتاج إلى وقت أيضاً يقدّر بين 5 سنوات و10 سنوات، وهذه مدّة كافية لوضع الخطط الصناعية والبنى التحتية اللازمة. لكن المشكلة الأساسية تكمن في الآتي: «يجب أن يكون هناك تغيير في السياسة الصناعية في البلد للاستفادة من الغاز بالطريقة القصوى» يقول الاقتصادي حسن شرّي. ففي حال حصل هذا الأمر «يصبح الانتقال إلى الصناعات التي تستهلك الطاقة بشكل مفرط، أمراً ليس بعيداً». لكن، بحسب شرّي، هناك «مخاطر ما يُعرف بالمرض الهولندي» وهو ما قد يساهم في عدم المضي قدماً بتطوير الاقتصاد بسبب الاكتفاء بتطوير قطاع الغاز فقط.

أما من ناحية المصانع الموجودة حالياً، فهي الأخرى عليها أن تقوم بالتحضير للاستفادة من الغاز. فبحسب الاقتصادي إيلي يشوعي «معظم المصانع الموجودة تعمل مراجلها على الفيول أو على المازوت، وهي تحتاج إلى نقلها لتعمل على مراجل تعتمد على الغاز من أجل خفض كلفة الإنتاج والأكلاف البيئية».

عملياً من خلال وضع خطّة شاملة للقطاع الصناعي تستطيع الدّولة أن تضمن استخدام الغاز في الداخل بأقصى استفادة. هذه الخطة يجب أن تشمل ما هو أوسع من القطاع الصناعي. بمعنى آخر، التخطيط لقطاع التعليم من أجل تطابق مناهج وبرامج المهنيات والجامعات، مع ما يحتاجه هذا القطاع في المستقبل. كما أن تكون القطاعات التي تنوي الدّولة الدفع باتجاهها مكمّلة لبعضها، بحيث يُصبح لدى الاقتصاد سلاسل إنتاج كاملة، أو على الأقل أجزاء مهمّة منها، تسهم في خفض الأكلاف وزيادة الأرباح وخلق فرص العمل.

مؤشر

تزييف ميزانية مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول 2022 بلغت ميزانية مصرف لبنان ما قيمته 283 مليار ليرة. لكن ثمة مجموعة من الوقائع تشير إلى أن هذا الرقم مزيّف ولا يعبّر عن الواقع الفعلي، إذ إن الميزانية ما زالت تُحتسب على سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرة وسطياً، بينما هناك عدد من البنود التي طرأت عليها تطوّرات واسعة تحتوي على أسعار صرف متعدّدة. مصرف لبنان ما زال يراكم الخسائر ويسجّلها على سعر صرف غير موجود.

تضاعفت ميزانية مصرف لبنان 3,4 مرة منذ مطلع 2010 لغاية تشرين الأول 2022. زيادة هائلة بمعدل وسطي يبلغ 16800 مليار سنوياً، إنما لا تعبّر عن الحجم الحقيقي للميزانية التي ما زالت تُحتسب على أساس سعر صرف غير موجود. فعلى سبيل المثال، ما زال مصرف لبنان يسجّل الاحتياطات بالعملات الأجنبية، والذهب، وفق سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً. فلو اعتمد مصرف لبنان سعر صرف الدولار السوقي، أي ما يعادل 35 ألف ليرة للدولار الواحد، لارتفعت قيمة الذهب المسجّلة في حساباته من 22 تريليون ليرة إلى نحو 530 تريليوناً. كما أنه لو اتّبع سعر الصرف نفسه لاحتساب حجم الاحتياطات بالعملات الأجنبية، لارتفع من 15 تريليون ليرة إلى نحو 358 تريليون ليرة. يُمثّل هذا الأمر ارتفاعاً في حجم الميزانية من 283 تريليون ليرة إلى أكثر من 1000 تريليون ليرة. وبسبب نقص الشفافية، لا يفصح مصرف لبنان عن كلفة العمليات التي يقوم بها لشراء الدولارات من السوق وضخّها عبر المصارف والصرافين وسائر المؤسسات المالية. لا يصرّح عن آلية تسجيل هذه العمليات، بل يضمّنها في الميزانية بوصفها أصولاً مستقبلية على شكل أرباح تدرج في بند «الأصول الأخرى». كان هذا البند يمثّل في مطلع عام 2010 نحو 10,6% من مجموع الميزانية، إلا أنه تضاعف 15,9 مرة من 8760,7 مليار ليرة ليبلغ في نهاية تشرين الأول 2022 نحو 139 تريليون ليرة وبات يمثّل نحو 49% من مجموع الميزانية.

والميزانية أيضاً لا تشير بوضوح إلى أن القروض التي منحها مصرف لبنان للمصارف بالدولار الأميركي، ما هو سعرها اليوم. بل يسجّلها أيضاً بسعر لم يعد قائماً. إذ إن عملية تزييف الأصول المدرجة في الميزانية، هدفها ألا يعاد تقييم الالتزامات بسعر الصرف السوقي. وهذا ما يتيح لمصرف لبنان إخفاء الخسائر المتراكمة التي يحفظها في خبايا حساباته المالية. لكن بشكل عام، يُعد احتساب مطلوباته بالعملات الأجنبية على سعر الصرف السوقي نوعاً من الاعتراف بالإفلاس. وإفلاس مصرف لبنان يعني اعتراف المصارف التجارية بالإفلاس، وهو ما يحاول المركزي تجنّبه منذ بداية الأزمة.

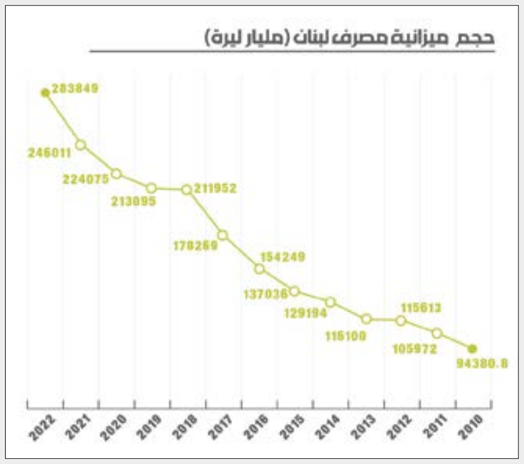

وجهة نظر

مكاسب معجّلة ومنافع مؤجّلة

أمين صالح *

اتفاق ترسيم الحدود البحرية ينطوي على ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد القانوني، البعد السياسي السيادي، والبعد الاقتصادي. سنركّز على البُعد الأخير مع نظرة عامة على الأبعاد الأخرى.

في البعد القانوني يمكن القول أن هذا الاتفاق يرقى إلى مرتبة معاهدة بين لبنان وإسرائيل بمقتضى ما تضمنه من أحكام خاصة بترسيم الحدود بين الدولتين وأخرى خاصة بالاقتصاد والمال وأهمها ما يتعلق بوجود الوسيط وإيداع الترسيم لدى الأمم المتحدة، وتقديم كل طرف رسالة تحتوي على قائمة بالإحداثيات الجغرافية ذات الصلة بترسيم الحدود البحرية إلى أمين عام الأمم المتحدة، وعدم الإجازة لأي من الطرفين أن يقدما مستقبلاً إلى الأمم المتحدة أي مذكرة تتضمن خرائط أو إحداثيات تتعارض مع الاتفاق ما لم يتفق الطرفان على مضمون مثل هذه المذكرة. الاتفاق على بدء أعمال التنقيب في المكمن المحتمل فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ وتعيين شروط التنقيب، تحديد نطاق الحقوق الاقتصادية العائدة لإسرائيل عبر مفاوضات بين إسرائيل ومشغل البلوك رقم 9 اللبناني، حصول إسرائيل على تعويض من مشغل البلوك رقم 9 لقاء الحقوق العائدة لها من أي مخزونات محتملة في المكمن المحتمل، عقد اتفاقية مالية بين إسرائيل ومشغل البلوك رقم 9 اللبناني قبل اتخاذ مشغل البلوك رقم 9 اللبناني قراراً بالاستثمار النهائي، والتزام إسرائيل بعدم القيام بممارسة أي حقوق لجهة تطوير المخزونات الهيدروكربونية الواقعة في المكمن المحتمل وذلك رهناً بالاتفاق بينها وبين مشغل البلوك رقم 9 اللبناني...

بهذا المعنى فإن الاتفاق هو معاهدة تعاقدية تقتضي تطبيق أحكام المادة 52 من الدستور التي تشير إلى أن المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب. في البُعد السياسي السيادي، فإن الشروط المتفق عليها، برأينا تمسّ السيادة الوطنية، إذ وافق لبنان على الخضوع لرقابة ووصاية سلطة الولايات المتحدة الأميركية، وعلى المشاركة مع إسرائيل في استثمار الموارد الطبيعية ولا سيما الغاز والنفط في جزء من المياه البحرية اللبنانية والمنطقة الاقتصادية، وبموجب الشروط، لن يكون قرار لبنان حراً ومستقلاً في الحصول على حقوقه الاقتصادية واستثمارها وخاصة فيما يتعلق بالغاز والنفط وحتى أيضاً باقي الموارد الطبيعية المحتمل وجودها في البلوك رقم 9 اللبناني.

في البعد الاقتصادي تعود ملكية الموارد البترولية والحق في إدارتها حصراً للدولة. والموارد البترولية هي النفط والغاز الطبيعي أو كلاهما وجميع أنواع الغاز أو غيرها من المواد الهيدروكاربونية الموجودة في حالتها الطبيعية في باطن قاع البحر، وكذلك غيرها من المواد الهيدروكاربونية في حالة سائلة أو غازية. لكن الاتفاق لا يتيح للبنان الحصول على المنافع الاقتصادية لأن تنفيذ الأنشطة المرتبطة بهذه المنافع يستلزم فترة من الزمن لا تقلّ عن خمس سنوات وقد تمتدّ إلى سبع سنوات أو أكثر ارتباطاً بحالة الاستقرار السياسي الذي يعيش به لبنان. في المقابل، إن ما يسمى دولة إسرائيل تستطيع منذ التوقيع على الاتفاق استخراج النفط والغاز وتسويقه والحصول على عائداته.

تتألف عائدات البترول من الرسوم والضرائب. فعلى سبيل المثال هناك رسم رخصة الاستطلاع، رسوم الترخيص، الرسوم المتعلقة بمنطقة الاستكشافات، رسوم المعاينة والإشراف والتدقيق. أما بالنسبة إلى الضرائب، فهناك الأتاوى، أي عائدات الدولة المستحقة لها بصفتها مالكة الموارد البترولية كنسبة مئوية من البترول المستخرج. ويعود للدولة الخيار بين استيفاء الأتاوى العائدة لها من البترول المستخرج نقداً أو عيناً، أو وفقاً للنسب بين كميات النفط والغاز المستخرجة. كذلك هناك ما يسمى بترول الكلفة، أي حصّة كل صاحب حق بترولي من البترول المستخرج لتغطية النفقات التي تكبدها، ويترول الربح، أي الحصّة المتوفرة لكل صاحب حق بترولي وللدولة.

إن العائدات البترولية المذكورة أعلاه يتوقف تدفقها كمنافع اقتصادية على تنفيذ الأنشطة البترولية وهي التخطيط والإعداد والتركيب وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمكامن الموجودة في باطن البحر مثل الاستطلاع والاستكشاف والإنتاج والاستثمار ومد خطوط الأنابيب وتطوير المرافق والإنتاج من المكمن والنقل بالإضافة إلى الاستعمال. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه وحتى استخراج النفط والغاز في لبنان بعد خمس أو سبع سنوات فإن عائداته البترولية الحقيقية تتوقف على العوامل التالية:

- الكمية الباقية في البلوك رقم 9 إذ يخشى أن تشفط إسرائيل معظمه.
- أسعار الغاز والنفط عالمياً التي ستكون سائدة عندئذ (مرتفعة أو منخفضة).
- الطلب والعرض العالمي على الغاز والنفط ربطاً بتطوّر أو انكماش الاقتصاد العالمي، وتطورات الحرب بين روسيا والصين والولايات المتحدة وحلف الناتو.
- القيمة الشرائية للنقود سواء الدولار الأميركي أو الليرة اللبنانية أو اليورو وغيرها من العملات العالمية.

يتبين مما تقدم، بأن دولة الكيان الصهيوني وبموجب هذا الاتفاق الثلاثي الأطراف وبأبعاده السياسية والاقتصادية والقانونية حصلت على مكاسب فورية، أي معجلة، فيما ستكون منافع لبنان مؤجّلة إلى زمن لا يمكن التحكم بتقلّباته الاقتصادية والسياسية. لذا نرى بأن حصول لبنان على أمل بانفراج اقتصادي مفتاحه الغاز والنفط، ما زال معلّقاً بيد جهات خارجية إلى غد غير معلوم. وعليه كيف سيتدبر لبنان حلاً لأزمته الاقتصادية من الآن وحتى حدوث الاستخراج النفطي وتسويقه.

* مدير مركز البحوث الاقتصادية، عضو المنتدى الاقتصادي الاجتماعي

مقال

من أجل مواجهة مختلفة للأزمة المالية في لبنان

ألبر داغر *

يعرض هذا النص وقائع الانهيار في لبنان على مدى السنوات الثلاث الماضية، وكيفية تعاطي المسؤولين معه، والبرنامج البديل للتصدّي له.

وقائع الانهيار

يمكن اختصار الوضع الذي بتنا عليه من خلال أرقام قليلة. هبط الناتج الوطني من 54 مليار دولار عام 2019 إلى 14 مليار دولار عام 2022، وتراجعت القدرة الشرائية للأجور بنسبة 95% حين أصبح سعر الدولار يساوي 30 ألف ليرة، أي أن اللبنانيين باتوا يعيشون بـ5% من قدرتهم المعيشية السابقة. وأشار مراقبو المؤسّسات الدولية إلى أن الأزمة المالية في لبنان ليس لها شبيه في العالم منذ القرن التاسع عشر، أي أنها ليست أزمة مالية عادية، بل هي حالة حصار يتعرّض لها لبنان منذ ثلاث سنوات، وتتشارك في افتعالها وتأمين استمرارها قوى خارجية وداخلية.

بدأت الأزمة حين أصدرت بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان، تقريرها في 11 شباط 2018، قائلة فيه أن لبنان لم يعد يتحمّل استمرار تثبيت سعر الصرف

> **هناك جيل بكامله من اللبنانيين الشباب بات في الخارج او يتحضر لمغادرة بلاده نهائياً**

> **تجربة حكومة الرئيس ميقاتي تطغى عليها شخصنة القرار، أي حصره برئيس المجلس، والتزام ثابت لدى هذا الاخير بالنزول عند رغبة السفارات**

المعتمد. وبدأت، بعد ذلك التاريخ، أزمة ثقة بالعملة الوطنية عبّرت عن نفسها بخروج الودائع من القطاع المصرفي. وتسارع هروب الرساميل هذا في خريف 2018، واتّخذ طابعاً حاداً خلال 2019، وصولاً إلى إعلان المصارف في أيلول 2019 أنها لم تعد تملك سيولة بالدولار، وأنها توقفت من تاريخه عن تمويل استيراد المحروقات وغير المحروقات. أي أن ما حصل في لبنان هو أزمة هروب للرساميل تسبّب بها تقرير صندوق النقد الدولي في شباط 2018.

ما حصل بعد ذلك، هو أن المصارف والنخبة السياسية ممثلة بمجلس النواب، رفضا الاعتراف بأن هناك أزمة. وتولّى مصرف لبنان بالاحتياطي الذي راكمه على مدى سنوات، تمويل استيراد المحروقات وغيرها لكي تبقى الأمور على حالها بالنسبة إلى المستهلكين. كما أعلن حاكم مصرف لبنان في 11 تشرين الثاني 2019 أنه لن تكون هناك إفلاسات في القطاع المصرفي. أي أن إنكار وجود أزمة - وجود حالة إفلاس للمصارف يعكسها توقفها عن الدفع أو امتناعها عن الاستجابة لطلبات المودعين الذين يريدون سحب ودائعهم - بالإضافة إلى شراء الوقت، مثّلا مقاربة مصرف لبنان والمصارف والنخبة السياسية لما يحصل في لبنان.

المبادرة الثانية التي أطلقها حاكم المصرف المركزي بعد أشهر من توقف المصارف عن الدفع، هي الشروع في استبدال الودائع بالدولار التي يريد المودعون سحبها، بما يوازيها بالليرة على سعر صرف يساوي 3900 ليرة لكل دولار بدلاً من 1500 ليرة، وذلك بدءاً من نيسان 2020 (التعميم 151). أي قبل صدور برنامج الإصلاح الذي أعدّته حكومة الرئيس دياب وصدر في آخر ذلك الشهر وتضمن تخلّي الحكومة عن سعر الصرف المثبّت على 1500 ليرة، واستبداله بسعر صرف جديد هو 3500 ليرة لكل دولار. وبالتالي فإن حاكم المصرف المركزي أطلق مسار التخلّص من الودائع بالدولار التي لم تعد المصارف قادرة على تسديدها بالعملة الأصلية، من خلال تحويلها إلى ليرات وتسديدها بهذه الطريقة. واقتضى ذلك أن يُصار إلى طبع عملة نقدية بالليرة نقلت حجم هذه الكتلة من 5561 مليار ليرة في مطلع 2019 إلى 69797 مليار ليرة في منتصف تشرين الأول 2022، كما استطاع المودعون أن يعوّضوا جزءاً من خسارتهم لودائعهم بالدولار، من خلال شراء عقارات من المطوّرين الذين استدانوا من المصارف، بقيمة بلغت نحو 15 مليار دولار عام 2020.

يمكن اختصاراً، القول أنه كانت هناك أزمة هروب للرساميل مفتعلة، أدّت إلى توقف المصارف عن الدفع أو تسديد الودائع، أي إفلاسها، ورفض مصرف لبنان والنخبة السياسية الإقرار بهذا الإفلاس. وقد أشرع مصرف لبنان سيرورة إنقاذ لهذه المصارف بتحويل الودائع بالدولار إلى ليرات تُسدّد للمودعين بديلاً من دولاراتهم.

وشهد شهر حزيران 2021 انتقال الأزمة في لبنان إلى طور جديد أشد وطأة بما لا يقاس على اللبنانيين. يمكن اختصار ما جرى حتى ذلك التاريخ بأن مصرف لبنان الذي رفض الإقرار بمبدأ إفلاس المصارف، أشرع سيرورة إنقاذ لها، واستخدم احتياطيه بالدولار لتمويل الاستيراد للمحروقات والسلع الغذائية لتسهيل الأمور على اللبنانيين. وكان حاكم المركزي لا ينفك يحذّر الحكومة والنخبة السياسية من أنه سيتوقف عن دعم أسعار المحروقات حين ينفد الاحتياطي الذي يعتمد عليه.

وهو ما حصل في أواخر حزيران 2021. وخلق ذلك ندرة في المحروقات الموفرة للمستهلكين. وقد استمرت الطوابير على المحطات حتى شهر آب. ولم تتوقف إلا بعدما ارتفع سعر البنزين ثماني مرات وسعر المازوت تسع مرات. وفي آخر شهر آب كانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت 18 ضعفاً مقارنة بعام 2019. وارتفعت أسعار الكهرباء التي توفرها المولّدات الخاصة ثمانية أضعاف. كل ذلك في وقت لم تتحرّك فيه الأجور وبقيت على حالها.

وفي 10 أيلول 2021 شكّل الرئيس ميقاتي حكومة جديدة. وذلك بعد انقضاء سنة كاملة من دون حكومة لتمنّع الرئيس الحريري عن تشكيلها طيلة ذلك العام. وتسارع تردّي أوضاع اللبنانيين في ظل الحكومة الجديدة. وكانت الأشهر بين صيف 2021 وأيار 2022، موعد الانتخابات النيابية، استمراراً لعملية تجويع اللبنانيين.

وعلى امتداد حقبة الأزمة كان انهيار سعر صرف الليرة هو القاطرة التي تجرّ وراءها بقية المتغيرات، خصوصاً الأسعار. وقد بلغ سعر الدولار 2000 ليرة في نهاية 2019، بعد أربعة أشهر من اندلاع الأزمة. ثم ارتفع إلى 4500 ليرة للدولار الواحد في حزيران 2020، وإلى 8500 ليرة في تموز من ذلك العام. وقد حافظ على هذا المستوى تقريباً حتى الفصل الأول من 2021. وبات الدولار الواحد يساوي 12250 ليرة في آذار 2021، ثم ارتفع إلى 17000 ليرة في حزيران وإلى 23300 ليرة في تموز 2021. وانخفض مجدداً في أيلول إلى 14000 ليرة ليعاود ارتفاعه خلال الأشهر اللاحقة. وقد بلغ 34000 ليرة في كانون الثاني 2022. وأعطى ذلك مبرّراً لتفعيل منصة «صيرفة» من قبل المركزي للحد من الارتفاعات الشديدة لسعر الدولار.

ما هي أسباب ارتفاع سعر الدولار؟ ثابر حاكم المركزي على الطلب إلى الصرافين اعتماد سعر 2000 ليرة للدولار الواحد، حتى صدور برنامج الإصلاح لحكومة الرئيس دياب في آخر نيسان 2020. ورأى المتابعون أن مشترياته من الدولار من السوق الحرّة هي التي رفعت السعر إلى 8500 ليرة في تموز 2020. واعتبرت المصارف مسؤولة عن رفع سعره إلى 12250 ليرة في آذار 2021. وقد لجأت إلى السوق لتوفير ما تحتاجه من دولارات تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الرقم (154). ثم اعتبرت مشتريات المصرف المركزي من السوق مسؤولة عن ارتفاع سعر الدولار إلى 23300 ليرة في تموز 2021. ورأى المراقبون أن الانخفاض الذي طرأ على هذا السعر، أي 14000 ليرة، لم يكن ممكناً الحفاظ عليه بعد تخلّي مصرف لبنان عن توفير دولارات للاستيراد، وتولّي المستوردين الحصول عليها من السوق.

أي أن الأطراف الثلاثة المسؤولة عن ارتفاع سعر الدولار هي المصارف ومصرف لبنان ومستوردو المحروقات. وكان ثمة دور مهم لمستخدمي التطبيقات على الهواتف في رفع أسعار الدولار. وقد اتهم حاكم المركزي هؤلاء بأنهم وراء ارتفاع هذا السعر في أواخر 2021. وأشار مراقبون آخرون أن التلاعب بسعر الدولار أي رفعه، كان يجري في سفارات خارج لبنان.

> **32**
> ضعفاً
> هو الارتفاع في سعر صفيحة البنزين 95 اوكتان التي كانت تبلغ بحسب ارقام وزارة الطاقة 2100 22 ليرة في مطلع كانون الثاني 2019 وصارت 720 الف ليرة في مطلع تشرين الثاني 2022

> **4851%**
> هي نسبة الزيادة التي طرأت على تعرفة مبيع المولدات للكيلواط. إذ كانت 351 ليرة في مطلع كانون الثاني 2019 وارتفعت في مطلع تشرين الثاني 2022 إلى 17381 ليرة

> **837**
> الف ليرة
> هي قيمة الزيادة التي طرأت على سعر صفيحة المازوت. إذ كانت تبلغ 16300 ليرة في مطلع كانون الثاني 2019 وصارت 853 الف ليرة في مطلع تشرين الثاني 2022

وبقي مجيل بكامله من اللبنانيين الشباب بات في الخارج أو يتحضّر لمغادرة بلاده نهائياً. وكل ما تمّت مراكمته من ازدياد ديموغرافي بعد الحرب يندثر ويتوارى بالهجرة الكثيفة. ويستمر السياسيون والمسؤولون بتعنيف شعب هو في طريقه ليصبح أثراً بعد عين.

تعاطي المسؤولين مع الانهيار

بقي مجلس النواب صامتاً على امتداد حقبة الانهيار. لم يطرح نائب واحد فيه مقاربة بديلة لكيفية التصدي للانهيار. اعتبر نفسه غير معني بالكارثة الاقتصادية والاجتماعية القائمة. ولم يتخذ مرّة واحدة موقفاً لمصلحة جمهور اللبنانيين الذين يتعرّضون للتجويع. نأى بنفسه عن الاهتمام بكيفية التصدي للأزمة الطاحنة.

كما لو أنها تحصل في بلد آخر. اختصر موقفه في صيف 2021 الرافض لإصدار قانون يبيح استخدام احتياطي المصرف المركزي من الدولارات ومن الذهب لمتابعة الدعم لأسعار المحروقات، طريقة تعاطيه مع الأزمة.

وقد اعتبرت حكومة الرئيس دياب أنها معنية حصراً بالإشراف على مشروع الإصلاح الذي أعدّ لها. وأهم ما فيه تحميل المصارف مسؤولية إدارتها للقطاع. وحين تصدّت المصارف والنخبة السياسية لهذا المشروع، وتم إبلاغ ذلك للرئيس دياب في اجتماع «المجلس الأعلى للدفاع» في حزيران 2020، لم يكن قادراً على اقتراح أي بديل والسير فيه.

ومضى عام كامل بعد تكليف الرئيس الحريري تشكيل حكومة جديدة من دون أن يحصل هذا التشكيل. وما رست حكومة الرئيس دياب تصريف الأعمال مع إنجازات على مدى فترة تولّيها الحكم تساوي صفراً.

ولم تتمكّن حكومة الرئيس ميقاتي من تحقيق أي إنجاز في أي من الملفات التي تصدرت اهتماماتها. فلم تتحسّن التغذية بالكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان، بل تراجعت التغذية إلى ساعة واحدة في اليوم. وبقي اللبنانيون يسدّدون مبالغ للمولدات الخاصة كانت ترتفع كل شهر على وقع ارتفاع سعر الدولار. وقد أضرب متعاقدو الجامعة اللبنانية سنة كاملة للضغط من أجل تفريغهم. ووجد الرئيس ميقاتي أنه يغني عن مساهمة 1500 أستاذ حاصل على دكتوراه من الجامعات الغربية، دافعاً إياهم دفعاً إلى مغادرة لبنان نهائياً.

ومع انتقال حكومة الرئيس ميقاتي إلى مرحلة تصريف الأعمال بعد انتخابات أيار 2022، وصل رئيسها إلى قناعة بأن لا حاجة لعقد مجالس وزارية. واعتمد مقاربة جديدة هي التواصل مع كل وزير على حدة في القضايا التي تعني وزارته. وقد حصر «اتفاق الطائف» السلطة لديهم النيو-ليبرالية المسيطرة التي تدفع إلى الركون إلى قوى السوق في كل شيء. ولم يتطوّع طرف سياسي واحد أو نائب واحد في البرلمان للقول بأن هذه الطريقة في تسعير الدولار هي طريقة مجرمة وأنه ينبغي التفتيش عن آلية أخرى لتسعيره.

وعلى مدى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع الثمانينيات، كان ثبات سعر صرف العملة هو القاعدة في كل بلدان العالم الثالث. وسوف يُشرع تحرير حركة الرساميل بعد ذلك التاريخ، الذي فرضته النيو-ليبرالية في أنحاء العالم. أزمات فادحة في مختلف دول العالم النامي. وكان هروب الرساميل وانهيار سعر صرف العملة هما المتسبّبين بتلك الأزمات. ويقتضي الخروج من هذه الحالة البائسة القطيعة الكاملة مع ممارسات النخبة النيو-ليبرالية اللبنانية وإجرامها بحق لبنان.

ويقتضي ذلك أولاً، تغييراً للمسؤولين عن هذه الكارثة وطريقة إدارتها من قبلهم واستبعاداً لهم من أية مسؤولية. ويقتضي ثانياً، إقامة مؤسسات حكومية جديدة تتولى الشأن الاقتصادي وهي التي لن يكون ممكناً من دونها إجراء تغيير لما هو قائم.

وقد احتكر حاكم المركزي على مدى سنوات الأزمة مسؤولية إدارتها. وذلك وسط شلل اللبنانيين وذهولهم وامتناع نخبهم عن التعبير عن أي موقف. ويقتضي التصدي لهذه الأزمة نقل المسؤولية إلى أيدي جهاز حكومي جديد مكوّن من أناس جديرين يتم تنسيبهم بواسطة مباريات وطنية، هو «جهاز الرقابة على القطع». وتكون مهمة هذا الجهاز تثبيت سعر صرف الليرة واعتماد أولويات في ميدان الاستيراد أي تقنينه، بما يجعل قيمته مطابقة لما توفّره التحويلات من الخارج من عملات صعبة. أي ان إخراج سعر الصرف من أيدي اللاعبين الداخليين والخارجيين هو المدخل لتثبيته. وسوف ينجح هذا التثبيت إذا تمكّن «جهاز الرقابة على القطع» في المطابقة بين حجم الاستيراد وحجم تحويلات اللبنانيين في الخارج إلى بلادهم. وقد أثبتت السنتان الأخيرتان أن حجم الاستيراد قد انخفض واصبح قريباً من مستوى هذه التحويلات.

وقد منع كل الهراء الذي رافق تجربة لبنان منذ 1948 حول «الاقتصاد الحر» و«المبادرة الحرّة» من أن تكون لدى الدولة أجهزة تمارس الرقابة على حركة الاستيراد وعلى حركة الرساميل، وبحيث بقي القطاع الخاص يمارس حرية مطلقة على هذا الصعيد. وذلك وسط جهل مطبق من قبل الدولة وأجهزتها بما يحصل. ولو توفّر للبنان بعد 2011، أي منذ أن أصبح عجز ميزان المدفوعات يظهر تكراراً، «جهاز رقابة على القطع»، لأمكن مذاك ضبط الاستيراد ومنع الانهيار الكارثي الذي وصلنا إليه.

ولا ينبغي أن يقتصر دور الدولة على تثبيت سعر صرف الليرة، بل ينبغي أن يتخذ حضورها فعالية جديدة وأكبر من السابق بما لا يقاس، من خلال اعتماد موازنة حكومية للاستثمار ووضعها موضع التنفيذ فوراً. وينبغي أن يكون لهذه الموازنة الاستثمارية هدفان محددان: البنى التحتية وإطلاق صناعات جديدة ذات أهداف تصديرية. وأهم ما في محور البنى التحتية البدء فوراً بتنفيذ مشاريع يراها الكلّ وتثبت أن الدولة قادرة على الفعل وعلى الإنجاز.

وقد اقترحنا منذ بدء الأزمة أن تشرع الحكومة الجديدة، أي حكومة الرئيس دياب، فوراً بتنفيذ توسيع وصلة الأتوستراد بين صربا وطبرجا كدليل على قدرتها على المبادرة. واقترحنا أن يصاحب ذلك فوراً إنشاء ثلاث مناطق أو «محميّات» صناعية في نطاق بيروت الكبرى، تُجهّز لاستقبال المؤسّسات الصناعية التي ستتولى الدولة دعمها للبدء بإنتاج سلع تكنولوجية جديدة. وذلك على قاعدة «التعلّم التكنولوجي»، أي تعلّم تفكيك وإعادة تركيب الماكينات المشتراة من السوق الدولية.

ولو اعتمدت حكومة الرئيس دياب هذه المقاربة، أي وضعت جانباً همّ التصدي للأزمة المالية، وانطلقت في تنفيذ البرنامج الاستثماري المشار إليه أعلاه، لكانت نجحت في إخراج لبنان من كبوته القاتلة. ولعل سوء طالع لبنان أن الشخص الذي تولى رئاسة الوزراء فيه لم يكن يقرأ صحيفة أو يهتم بالجدال الداخلي حول الشأن العام بالحد الأدنى، ليتسنّى له الاستفادة من هذا النقاش وتوظيفه في مشروعه.

أما تجربة حكومة الرئيس ميقاتي فتطغى عليها شخصنة القرار، أي حصره برئيس المجلس، والتزام ثابت لدى هذا الأخير بالنزول عند رغبة السفارات. وقد استطاع الرئيس ميقاتي أن ينتزع القرار من مؤسّسة مجلس الوزراء ويجعل النقاش مع كلٍ من وزرائه تقنياً بحتاً. أي أنه انتزع من هؤلاء قدرتهم على التعبير عن موقف مختلف في قضايا الشأن العام، على افتراض أنه يمكن أن يكون لديهم أو لدى أحدهم موقف مختلف. وليست هذه الرغبة في إرضاء الخارج مجزية للبنانيين بأي شكل من الأشكال. وهي تجبرهم على تكتيف أيديهم والانتظار. وهي تمنعهم من شحذ عقولهم وهممهم لبلورة حلول يقومون بتنفيذها بأنفسهم، وقد باتوا على آخر رمق.

والبرنامج البديل الوحيد الذي يستحق الاحترام هو الذي ينتصر لشعب لبنان المقهور أولاً، ويجعل من حماية وجوده وبقائه أولوية وحيدة لديه، ويوظّف كل الوسائل لأجل هذه الغاية. ولا يعود مستهجناً في هذه الحالة، أن تخصّص الدولة دولارات المصرف المركزي وذهبه، لتأمين استمرار دعم المحروقات. ويمكن بالتالي اختصار البرنامج البديل إلى ثلاث نقاط: استعادة الدعم على المحروقات، وإنشاء «جهاز رقابة على القطع» يناط به تقنين الاستيراد بهدف تثبيت سعر صرف الليرة، وإشراع برنامج حكومي للاستثمار يتناول البنى التحتية وإنتاج سلع تكنولوجية.

تطبيق هذا البرنامج يقتضي خلق إدارة عامة جديدة. ولم يعد ممكناً الذهاب إلى أي مكان مع إدارة عامة بلغ الشغور في مواقع اتخاذ القرار فيها هذا المبلغ. ولم يعد ممكناً تأجيل بناء مؤسسات اتخاذ القرار الاقتصادي، وخصوصاً تلك التي لم توجد في أي وقت سابق في تجربة لبنان المعاصرة. وقد أصبح وجودها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى لبنان.

وهل يوافق الخارج على وصول رئيس حكومة وحكومة ينفّذان هكذا برنامج؟ وهل يوافق السياسيون على أن تُنتزع من أيديهم التعيينات التي تتيح للإدارة العامة أن تعمل باستقلالية عنهم؟ وإذا وجد اللبنانيون أن البرنامج المعروض أعلاه وما يقتضيه السير فيه من بناء لمؤسّسات عامة جديدة ومستقلة، يحقّق أهدافهم، وإذا تبيّن أن النخبة السياسية ستتصدّى لهذا البرنامج ولإدارة المستقلة التي ستتولى تنفيذه، فسيؤكد السياسيون أنهم عدو اللبنانيين الأول. وعلى اللبنانيين بالتالي، أن يذهبوا إلى «ثورة سياسيّة» أصبح لها الآن برنامج اقتصادي وسياسي. وهو سياسي لأنه يتطلّب أن يكون بناء المؤسسات الجديدة بمعزل عن إرادة السياسيين وضد إرادتهم. واللبنانيون كانوا في السابق قد ذهبوا إلى هذه «الثورة» من دون برنامج.

> **البرنامج البديل يتضمن استعادة الدعم على المحروقات، إنشاء «جهاز رقابة على القطع» لتقنين الاستيراد وتثبيت سعر صرف الليرة، وإشراع برنامج حكومي للاستثمار يتناول البنى التحتية وإنتاج سلع تكنولوجية**

* أستاذ جامعي

احتكار التكنولوجيا
مايكروسوفت وآبل نموذجاً

علي عواد

هناك خيارات فقط في البرامج: إما أن يتحكّم المستخدمون بالبرنامج أو يتحكم البرنامج بالمستخدمين. إذاكان البرنامج يتحكّم بالمستخدمين، فإن البرنامج هو أداة هيمنة

ريتشارد ستالمان،
الأب الروحي للبرمجيات الحرّة

تواجه صناعة البرمجيات العديد من الاحتكارات، يُشار إليها عموماً بـ«البرمجيات الاحتكارية»، أو «البرمجيات المقفلة». «مايكروسوفت» هي أحد أشهر المحتكرين في هذا المجال، وتليها «آبل». هذه الشركات راكمت الأرباح من خلال التحكّم بسلوك المستهلكين، إذ أجبرتهم، بشكل مستمر، على تحديث أجهزتهم والبرامج التشغيلية المخصصة لها، ليصبحوا جزءاً من نموّ الطلب على المنتج الذي تصنعه. وبهذا ضمنت استمرارية خطوط إنتاج مصانع التكنولوجيا الرأسمالية.

نماذج احتكارية

مهما كانت قدرات الحاسوب كبيرة، لا يمكن أن تعيش إلا ضمن الحدود التي رسمها عمالقة شركات البرمجة. الحاسوب والبرنامج هما منتجان تكنولوجيان يتم استيلادهما بناء على استراتيجيّتين: توفير المنتجات التي تطلبها السوق (متطلبات السوق)، والدفع بالتكنولوجيا من خلال جذب اهتمام السوق نحو منتجات جديدة لم تطلبها السوق.

ففي سياق هاتين الاستراتيجيتين تنفذ الشركات تعديلات متواصلة على المنتج سواء لجهة قدرات الحاسوب والبرمجة التي تشغّله تخلص إلى تعزيز القدرة الاحتكارية للمنتج من خلال تطويره. وأفضل من حافظ على مرحلة التطوير وحجبها عن بقية الناس، بقصد منع المنافسة هي شركة «مايكروسوفت» التي تستحوذ على حصّة سوقية عالمية تفوق 70% من أجهزة الكومبيوتر حول العالم بكل أشكالها (لوحي سطح مكتب ومحمول...). كلها تعمل بواسطة نظام تشغيل «ويندوز» التابع للشركة.

هناك نوعان من النهج الاحتكاري في هذا المجال. الأول أرسته شركة «مايكروسوفت»، والثاني أرسته شركة «آبل»؛ فبينما «مايكروسوفت» جاءت نتيجة سياسات صارمة اعتمدتها الشركة عند إطلاق نظام تشغيل «ويندوز». فقد منحت ترخيصاً باستعمال النظام، لشركات أخرى مصنّعة لأجهزة الكومبيوتر (OEM). لذا، فإن العديد من صانعي الأجهزة استخدموا «ويندوز» ترجم الأمر في أن شركات مثل «دل» و«توشيبا» و«إيتش بي» وغيرهم، صنعت أجهزة كومبيوتر تعمل وفق نظام «ويندوز»، وضمّنت كلفة التشغيل في سعر مبيع الجهاز، وهو ما أخفى سعر نظام التشغيل. إضافة إلى ذلك، عمدت «مايكروسوفت» إلى التبرع سنوياً بعدد كبير من أجهزة الكومبيوتر إلى طلاب المدارس حول العالم وثبتت فيها نظام «ويندوز». عملياً، اعتاد المستخدمون لهذه الأجهزة على برمجيات الشركة. أيضاً تنبّهت «مايكروسوفت» إلى شعبية

> هناك نوعان من النهج الاحتكاري، الأول أرسته «مايكروسوفت»، والثاني أرسته «آبل»

العاب الفيديو لدى المستخدمين منذ الأيام الأولى وطوّرت إطار عمل للألعاب والرسومات «DirectX». وبات المطوّرون يفضّلون صنع العاب فيديو المتوائمة مع نظام «ويندوز». كما أن قاعدة المستخدمين الكبرى، تعني سوقاً أكبر لصنّاع العاب الفيديو (90% من حصة سوق العاب الفيديو يمتلكها نظام التشغيل ويندوز). وبالإضافة إلى ذلك، تهيمن الشركة على 48% من برامج كتابة النصوص (أوفيس) في كل الأجهزة حول العالم. من هنا، يمكن رؤية كيف أن حاجة معينة، باتت تغذي حاجة أخرى، وهكذا دواليك حتى باتت المستخدم يعيش في بيئة رقمية متكاملة من صنع «مايكروسوفت». لم تكتفِ «مايكروسوفت» بذلك، بل عمدت، بانتظام، إلى تغيير صيغة الملفات (format)، مع إبقائها ملكية خاصة بها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن قراءة أي مستند كتب عبر برامج «أوفيس» إلا من خلال البرنامج المملوك لها. وعندما غيرت الشركة صيغة الملفات التي تحفظها برامج «أوفيس» الحديثة (من DOC إلى DOCX على سبيل المثال)، لم تعد برامج «أوفيس» القديمة قادرة على فتح المستندات الحديثة. وهنا تم إجبار المستخدمين حول العالم على شراء النسخة الجديدة من البرنامج. وآخر ما قامت به الشركة، إصدار نظام التشغيل الجديد «ويندوز 11»، الذي لا يمكن استخدامه إلا على الأجهزة الحديثة جداً. تحديداً وحدة المعالجة المركزية (CPU).

في المقابل اختارت «آبل» صنع أجهزتها الخاصة وتطويرها وتشغيلها عبر برامج خاصة بها حصراً. بهذه الطريقة استطاعت الشركة تعزيز حصريّتها وتحويل منتجاتها إلى حظوة. وللمفارقة، مستخدمو برمجيات «مايكروسوفت» ينظرون إلى الشركة باعتبارها تدير نموذجاً احتكارياً، خلافاً لنظرة مستخدمي منتجات «آبل» التي كانت براقة. ولم يظهر الأمر بهذا الوضوح إلا عندما عمدت «آبل» في السنوات الماضية، إلى خداع مستخدمي الهاتف الذكي «آيفون»، عبر تحديثات متتالية لنظام التشغيل على أجهزة «آيفون X» و«آيفون 8» و«آيفون 8 بلس» أدّت إلى تباطؤ عمليات تشغيل الهاتف. فجأة انتبه العالم إلى أن الأمر متعمّد كونه حصل سابقاً بالفعل مع أجهزة «آيفون 7» و«آيفون 7 بلس». في مرحلة ما، زعمت «آبل» أنها أطلقت «إدارة أداء» للأجهزة لتحافظ على عمر البطارية، ولا سيما تلك المستخدمة في الهواتف القديمة، لافتة إلى أنها قد تؤدي إلى إطفاء الهاتف بشكل مفاجئ إذا تم استخدامها بكثرة. وبعدما تنامى الغضب على الشركة، قالت إنه بمجرد استبدال بطارية الجهاز القديمة بأخرى جديدة، سيعود الجهاز إلى سرعته السابقة (هو أمر لم يكن معلوماً). عملياً، هذه الشركة قامت عمداً بإبطاء سرعة منتجاتها لأنها تعلم أن المستخدم سيشتري الأجهزة الجديدة. بشكل عام، تعمد شركات البرمجيات العملاقة إلى إنشاء حلقة مغلقة تبقي المستخدمين مسجونين في منتجاتها. المستخدمون هم رهائن لدورة تفرضها تحديثات نظام التشغيل، وتحديثات برامج التطبيقات، وأخيراً تحديث أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف. لكن في عالم اليوم القائم على تبادل المعلومات والبيانات، لا يمكن احتساب أن الكومبيوتر هو مورد غير أساسي. فعلياً هو مثل المياه وإمدادات الطاقة وكل الأمور الأساسية الأخرى. لذا، لا يمكن ترك أنظمة التشغيل والبرامج الاحتكارية، بين يدي شركتين فقط، خصوصاً أن الصانع يمكن أن يضع أبواباً خلفية في برمجيّاته. ومن خلالها يمكنه التحكم في تدفق المعلومات ومراقبتها والتأثير عليها دون أن يلاحظه أحد. ومن المثير للسخرية، أن واشنطن اتهمت الصين في هذه الأمور عندما أرادت «هواوي» أن تنشر تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية (5G).

البرمجيات المفتوحة المصدر

يزعم مؤيدو البرمجيات المقفلة مثل «آبل» و«مايكروسوفت»، أن هذا النموذج من الصناعة، المدفوع بالربحية، هو ما جعل البرمجيات بالمستوى الحالي من التطور. وأن عدم تشفير «كود» البرامج وجعلها مفتوحة المصدر، سيجعلها عرضة للقرصنة والنسخ بشكل مجاني. إلا أن مؤيدي هذه النظرية، يخفون عمداً نماذج عمل أخرى حققت نجاحات باهرة. فمنذ عام 1983، انطلقت حركة البرمجيات الحرة (Free Software movement)، وهنا تجدر الإشارة إلى خطأ شائع، أن مصطلح (Free) لا يعني المجاني، بل الحرّ. المهم، دعت هذه الحركة بقيادة المؤسس ريتشارد ستالمان، وهو مبرمج أميركي وعالم حاسوب وثائر في مجال حرية البرمجيات، إلى حرية مستخدمي الكمبيوتر، بحيث يتحكم المستخدمون في البرامج التي يستخدمونها، وليس العكس. أطلق ستالمان الحركة بإعلانه عن مشروع تطوير نظام التشغيل (GNU)، المكوّن بالكامل من برمجيات حرة. واخترع ستالمان أيضاً مفهوم «الحقوق المتروكة» (غيّرها وأعد توزيعها لكن لا تجردها من هذه الحرية)، وكتب رخصة «GNU» العمومية العامة، التي تنفذ الحقوق المتروكة.

بهذه الخلفية انبثق ما يسمى اليوم بالمشاع الإبداعي. وهو أمر تعتمده العديد من المواقع الإلكترونية. من الخطأ افتراض أن جميع عمليات تطوير البرامج لها دافع واحد، هو الربحية. فالبرمجة هي فعل ينطلق في كثير من الأحيان من خلفيات أيديولوجية ومثالية سياسية وأخلاقية. ومع ذلك، فإن البرمجيات الحرة تكسب المال مثل أي برنامج آخر. ويكون ذلك عن طريق الاستضافة (Hosting) أو تقديم الحلول للشركات والمؤسسات التي تستخدم تلك البرامج، كما مساعدتها على تطوير البرامج بما يناسبها بشكل أفضل مقابل عقود سنوية. فعلى سبيل المثال، نظام التشغيل «أوبونتو» (ubuntu)، القائم على «لينكس» (Linux)، هو نظام تشغيل ممتاز وأثبت كفاءة عالية في الأداء، علماً أنه برنامج حر كما أنه مجاني يمكن لأي كان تنزيله ونسخه وتوزيعه، إلا أن الشركة حققت 83,43 مليون دولار في التطوّر. وأن 10,85 مليون دولار في الأرباح عام 2019. لن ترضي تلك الأرقام عمالقة شركات التكنولوجيا الاحتكارية، لكنها دليل على أن النموذج الحر ناجح.

أكبر 5 شركات برمجيات في العالم من ناحية الإيرادات (مليارات الدولارات)

الشركة	2020	2021	2022
مايكروسوفت	138	153	184
اوراكل	39	39	41
ساب	31	31	33
سايلز فورس	17	21	26
باي بال	17	21	25

المصدر: ستاتيستا

الإنفاق على تكنولوجيا المعلوماتية في العالم (مليار دولار)

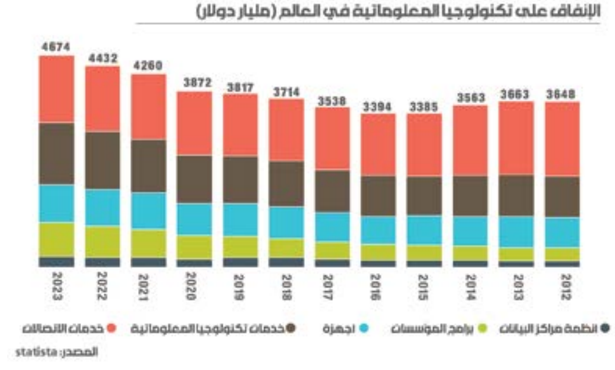

المصدر: statista

البدائل المجانية للبرمجيات

مجانية	مدفوعة الثمن
GIMP	Photoshop
Inkscape	Illustrator
Natron	After effect
davinci resolve	Premiere
Figma	Adobe XD
Blender	3D Max
	4d Cinema

تقرير

«آبل» تقتل «ميتا»

في السنوات السابقة، تربّعت مجموعة «FAANG» على عرش سوق الأسهم. تتألف من خمس شركات هي: «Facebook» و«Amazon» و«Apple» و«Netflix» و«Alphabet» (الشركة الأم لـ غوغل). تعاظمت تلك الشركات خلال فترة الجائحة إلى أن انحسر الوباء، وبدأ البنك الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة من أجل تجفيف الكتلة المالية الهائلة التي طبعها لتمويل الإعانات ومصاريف الحكومة، فارتفعت قيمة الدولار مقابل انخفاض أسعار الأسهم والسندات والعملات المشفّرة أيضاً.

كانت «ميتا» (فايسبوك سابقاً) الأكثر تأثراً. فقد انخفض سعر سهمها بنحو 72% مقارنة مع ما كان عليه قبل 12 شهراً (من 353 دولاراً مطلع العام إلى نحو 89 دولاراً حالياً). في شباط من العام الحالي، عانت الشركة من أسوأ انخفاض في يوم واحد في تاريخ سوق الأسهم الأميركية، إذ تبخّر أكثر من 251 مليار دولار من مجموع قيمة أسهمها، وذلك بعد صدور بيانات أشارت إلى انخفاض عدد المستخدمين الناشطين يومياً على منصة «فايسبوك». أما العامل المحفّز لانهيار أسهمها مجدداً في تشرين الأول الماضي، فهو بيان الأرباح والخسائر الذي أظهر تقلصاً في الإيرادات.

ألقى المستثمرون اللوم على مصاريف «ميتا» الهائلة في مشروع «ميتافيرس». وحاول مؤسّس الشركة، مارك زاكربيرغ، لملمة الجراح وتعهد بالمضي قدماً في إنفاق المزيد على الاستثمارات في الأجهزة التكنولوجية لتسهيل تحولها نحو «ميتافيرس».

كما حاول الرجل تنفيس غضب خَطَلة الأسهم، عبر القول إنه من الطبيعي أن لا تظهر نتيجة كل تلك الأموال سريعاً، فالـ«ميتافيرس» ما زال في بدايته، ويحتاج هذا العالم الرقمي الموازي إلى بعض الوقت من أجل أن يصبح حياً. لكن ذلك كله، لم يمنع فقدان ثقة المستثمرين في «ميتا».

لكن بمعزل عن نفقات الـ«ميتافيرس»، وعن رفع سعر الفائدة، وعن انتشار «تيك توك» بين جيل الألفية والـ«Gen Z» بشكل تخطّى كل التقديرات وفقدان الأصغر سناً، هناك سبب آخر، يعلمه حملة أسهم «ميتا». وهو أن شركة «آبل» قتلت عملاق منصات التواصل الاجتماعي. فقد قامت «آبل» بتغيير شامل للخصوصية «Privacy» في نظامها التشغيلي «iOS» لأجهزة «آيفون»، والمسمى «App Tracking Transparency». هذه الميزة الجديدة، تُتيح للمستخدمين تحديد إذا كانوا يريدون أن تتبعهم التطبيقات مثل «فايسبوك» عبر الويب. يمكن فهم تأثير ذلك على «ميتا» على النحو الآتي: هناك مستخدم لديه تطبيق «فايسبوك» على هاتفه الذكي، وأراد هذا الشخص شراء منتج معيّن، فدخل إلى متصفح «سفاري» على هاتفه الـ«آيفون»، كتب اسم المنتج، بحث عن سعره وأماكن تواجده وربما قرأ تجارب من اشتروه قبله. سيذهب هذا المستخدم إلى تطبيق «فايسبوك» خلال النهار، وهو يتصفح المنصة، سيظهر له إعلان عن ذات المنتج الذي كان يبحث عنه عبر تطبيق آخر. هذه هي آلية عمل النظام الإعلاني في «ميتا». لكن هذا الأمر، لم يعد ممكناً اليوم على أجهزة «آيفون»، إذ اختار المستخدم عدم السماح للتطبيق بتتبع ما يقوم به. عملياً، نسفت «آبل» آلية جني المال التابعة لـ«ميتا» بأكملها. وبحسب «بلومبيرغ»، سيخفض هذا الأمر عائدات «ميتا» بقيمة 10 مليارات دولار مع نهاية السنة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، حالياً، «ميتا» متهمة بمحاولة التحايل على ميزة «آيفون» الجديدة، ومن ضمنه تهمة انتهاك قوانين جمع البيانات الفيدرالية في دعوى قضائية جماعية مقدمة ضدّها في كاليفورنيا.

من هنا، يتضح لمَ يحاول زاكربيرغ الدفع بكل طاقة الشركة نحو الـ«ميتافيرس»، إذ هو حالياً يقدّم خدمة موجودة على أجهزة لا يملكها، وبالتالي لا يملك السيطرة على ما يمكن أن يجمعه من بيانات. وعندما يجهز الـ«ميتافيرس» وتصبح أجهزة الدخول إليه، والتي يقوم بالعمل على تطويرها وتصنيعها، سيصبح مارك زاكربيرغ مالكاً للخدمة والجهاز.

> قامت «آبل» بتغيير شامل للخصوصية في نظامها التشغيلي لأجهزة «آيفون»

تقرير

موسم إغلاق المصانع في أوروبا

انخفض سعر الغاز الطبيعي وتراجع إلى مستويات ما قبل الصراع الروسي الأوكراني. وعلى شواطئ أوروبا تتجمع سفن شحن الغاز الطبيعي المسال بعد أشهر على القلق من نقص الإمدادات. والاحتباس الحراري آخر بداية فصل الشتاء في أوروبا. هذا المشهد ليس سوى ما هو ظاهر، إذ إن انخفاض سعر الغاز تأثر بأمر أشدّ مرارة على الاقتصاد الأوروبي: إغلاق المصانع في دول أوروبا التي خفّض الطلب على الغاز بنسبة 25%.

شهر تشرين الأول لم يأتِ بارداً كالمعتاد، وبالتالي لم يرتفع استهلاك الغاز كما كان متوقعاً في أوروبا، إلا أن سعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لا يزال يكلّف نحو خُمس ما تدفعه الشركات في أوروبا. والصناعات الأوروبية الكثيفة والاستهلاك للطاقة، مثل الألمنيوم والأسمدة والمواد الكيميائية حتى مصانع ورق المرحاض، معرضة لخطر نقل الإنتاج بشكل دائم إلى مواقع أخرى من العالم، مثل الولايات المتحدة، حيث الطاقة أبخس. فقد سجل نشاط التصنيع في منطقة اليورو الشهر الحالي، أضعف مستوى له منذ أيار عام 2020. وتقدر «وكالة الطاقة الدولية»، أن الطلب الأوروبي على الغاز الصناعي انخفض بنسبة 25% في الربع الثالث من العام الحالي.

> من المتوقع أن تبدأ أوروبا تشريعاً جديداً لبناء احتياطيات من المعادن التي لا غنى عنها

هذا المشهد الأوروبي، يشبه إلى حدٍ كبير ما حصل في ولايات حزام الصدأ الأميركية (تتضمن إنديانا وإلينوي وميشيغن وميسوري ونيويورك وأوهايو وبنسلفانيا ووست فرجينيا وويسكونسن). فهذه الولايات كانت تُعد مركز التصنيع الثقيل في الولايات المتحدة، مثل الصلب والمركبات. لكن مع دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، انتقلت هذه المصانع إليها للاستفادة من كلفة اليد العاملة الرخيصة، وهو ما أدى إلى إغلاق المصانع فيها وانتشار الصدأ على تجهيزاتها.

أمر مماثل يحصل في أوروبا اليوم. فقد ارتفعت كلفة الإنتاج في مصانع أوروبا ولم يعد مجدياً بقاؤها. يقول دانيال كرال، كبير الاقتصاديين في «أكسفورد إيكونوميكس»: «إذا ظلت أسعار الطاقة مرتفعة للغاية لدرجة أن جزءاً من الصناعة الأوروبية أصبح غير قادر على المنافسة من الناحية الهيكلية، فسوف تغلق المصانع وتنتقل إلى الولايات المتحدة حيث توجد وفرة من الطاقة الرخيصة».

بالفعل، أصبح الأمر واقعاً. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات التجارية إلى أن جميع مصاهر الزنك التسعة في دول الاتحاد، خفّضت أو أوقفت الإنتاج، والذي تم استبداله بواردات من الصين وكازاخستان وتركيا وروسيا. وكذلك المعادن الرئيسية المستخدمة في السيارات الكهربائية والبنية التحتية ومنتجات الطاقة مثل البطاريات معرضة أيضاً لخطر ارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن تبدأ أوروبا تشريعاً جديداً لبناء احتياطيات من المعادن التي لا غنى عنها في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل الليثيوم والبوكسيت والنيكل والأتربة النادرة.

يحذّر إيمانويل مانيغراسي، كبير مديري المناخ والطاقة في شركة «European Aluminium»، أنه من دون المزيد من الطاقة المتجددة وانخفاض الأكلاف، فمن غير المرجح أن تستثمر الشركات في أوروبا. ما يعني انتقال الاستثمارات هنا أيضاً إلى الولايات المتحدة.

كلفة القرصنة على المعروض الرقمي

بمعزل عن أن القرصنة للمنتجات الرقمية مثل الأفلام والبرامج والعاب الفيديو والموسيقى، هي فعل جرمي يحاسب عليه القانون. إلا أنها أمر موجود، ولم يستطع أحد أن يوقفه بشكل فعلي. والقرصنة للمنتجات الرقمية بغية عرضها بشكل مجاني لمن يريدها، غالباً ما يكون لها خلفية أيديولوجية. بمعنى أن هناك مبرمج، أو مجموعة من المبرمجين، هم عقائدياً رافضين لفكرة البرمجيات المقفلة أو أن يكون لها سعر. لهذا يعمل هؤلاء بذهنية روبن هود رقمياً.

راجت المواد المقرصنة على الإنترنت بكثرة حتى نهاية عام 2009، وعندما بدأت تقنية البث المباشر عبر الإنترنت (Streaming) تنتشر منذ مطلع عام 2010، انخفض مستوى القرصنة للأفلام والمسلسلات بشكل كبير جداً. لكن في السنوات القليلة الماضية، عادت القرصنة بقوة لعالم الأفلام والمسلسلات. والسبب الرئيسي خلف ذلك، هو كثرة منصات البث التدفقي. بمعنى أن المشاهد اليوم، ولكي يتابع كافة المسلسلات أو الأفلام التي تعجبه، سينتقي مسلسل على «نتفليكس» وآخر على منصة «هولو» وثالث على منصة «ديزني بلاس» وربما رابع على منصة «أمازون برايم». وفي حين أن كلفة الاشتراك شهرياً على واحدة من تلك المنصات هو أمر مقدور عليه، لكن عندما يصبح المشاهد بحاجة إليها كلها، ستكون كلفتها الشهرية باهظة. لذا، لم يكن هناك من حل سوى مشاهدتها بشكل مقرصن. تُظهر إحصائيات القرصنة الأخيرة، أن الشركات المنتجة للمواد الإباحية هي أكثر المتضررين من القرصنة، إذ تمت قرصنة أكثر من 35,8% من محتواها عبر الإنترنت. في حين أن أفلام السينما ليست بعيدة عن هذا الحد بنسبة 35,2%. ووفقاً لإحصاءات القرصنة الإعلامية لـ«غرفة التجارة الأميركية» عام 2019، فإن قرصنة التلفزيون والأفلام تكلّف الصناعة ما بين 29 مليار دولار و71 مليار دولار كل عام. وإذا أضيف قرصنة البث المباشر للمباريات الرياضية، فإن المبلغ الإجمالي يصل إلى 229 مليار دولار سنوياً. بالنسبة إلى قرصنة الكتب الإلكترونية. وجد اتحاد الناشرين المصريين أن القرصنة تكلف الناشرين في مصر 16,8 مليون دولار كل عام. ووجد «مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية» أنه في عام 2017، تمّت قرصنة 17% من جميع الكتب الإلكترونية التي تم تنزيلها في ذلك العام (4 ملايين كتاب). ويُعد (4shared) أشهر موقع إلكتروني لتنزيل الكتب.

ووفقاً لموقع «ستاتيستا»، تُظهر البيانات أن نسبة المستهلكين الذين يصلون إلى الموسيقى من خلال قنوات غير قانونية في جميع أنحاء العالم، وصلت إلى 24% عام 2017. كذلك يشير الموقع، إلى أن حصة البرامج المقرصنة في مختلف المناطق الجغرافية عام 2017، أتت على الشكل التالي: أميركا اللاتينية 52%، وسط وشرق أوروبا 57%، آسيا والمحيط الهادئ 57%، الشرق الأوسط وأفريقيا 56%، غرب أوروبا 26%، أميركا الشمالية 16% ودول البريكس 60%. ويُعد (pirateBay) أشهر موقع إلكتروني لتنزيل كل المحتوى الرقمي المقرصن (برامج، ألعاب، موسيقى وكتب).

مقال

التدخّل الرأسمالي في الأسواق
الاستخدام الجيوسياسي

ورد كاسوحة

النزعة المتزايدة لدى الرأسمالية للتدخّل في الأسواق، تبدو مدفوعة بعوامل متعدّدة، فلا تظهر فقط على شكل كبح للتقلّبات السوقية، بل تأخذ طابعاً حمائياً، في مواجهة الدول التي تشقّ عصا الطاعة الغربية. حالياً، يظهر ذلك على نحو جليّ، من خلال الصراع في أوكرانيا. فالأزمة هناك التي لها طابع جيوسياسي بحت، بدأت تتقاطع مع نظيرتها النقدية في التأثير على اتجاهات الاقتصاد الرأسمالي، ولا سيما لجهة تدفّق السلع والخدمات والرساميل واستمرار النموّ الرأسمالي من عدمه. إذ بالإضافة إلى نظام العقوبات غير المسبوق، الموجّه ضدّ روسيا، والذي غذّى عامل التضخّم في الاقتصاد العالمي ودفع بأزمة الغذاء قُدُماً، ثمّة أيضاً المنحى المتزايد للحدّ من قدرة روسيا على تمويل اقتصادها عبر الريوع النفطية. وعندما يضع الغرب كلّ هذه القيود على دولة، تبيَّنَ من خلال تداعيات الحرب، أنها المصدر الأساسي لواردات الحبوب والنفط والغاز والفحم والمعادن والأخشاب والأسمدة، إلى الأسواق العالمية، لا سيما النامية منها، فالحصيلة الموضوعية لن تكون أقلّ من انفجار أزمة تضخّم غير مسبوقة، على خلفية شحّ المعروض من كلّ هذه السلع. المعادلة هنا تقوم، مجدّداً، على تعليق عملية العرض والطلب، عبر الأدوات الاقتصادية الزجرية، التي لا تستطيع دولة خارج الغرب، امتلاكها، حتى الصين. الكبح في هذه الحالة ينقل السوق من حالة إلى أخرى، فمع تعليق المنافسة والتوازن بين العرض والطلب لمصلحة نادي الدول الرأسمالية الغربية، تصبح هي الأداة الوحيدة في يد الدول النامية، لاستعادة التوازن والحدّ من آثار التضخّم، على تدفقّات السلع والخدمات والأفراد.

سياق تدحرُج العقوبات

هذه المرّة، تأثير العقوبات أكبر بكثير من تلك التي فُرِضت سابقاً على دول مثل صربيا والعراق وإيران وسوريا وكوبا... تداعيات القيود حينها كانت أقلّ، بسبب حجم اقتصادات تلك الدول وطبيعة مساهمتها في تدفقات السلع الأوليّة عبر العالم، حيث «العُزلة» تقتصر على الدولة المعاقَبة وحدَها، في حين أنّ الحصار المضروب على روسيا يتحوّل بسرعة، إلى حصار على موارد العالم بأكمله، من الطاقة والغذاء. والمقصود بذلك، أنّ الرقعة الجغرافية القارّية التي تمتدّ عليها روسيا، تجعل اقتصادها ذا تأثير أو امتداد عالمي، مهما كان صغيراً أو إقليمياً. على أنّ الرهان كان في البداية، على هذه المفارقة تحديداً. إذ إن «القدرة المحدودة» لروسيا على التحكّم بالسياسات النقدية، أغْرَت الغرب بتركيز العقوبات على القطّاعين المالي والنقدي، بهدف شلّ قدرة المصرف المركزي الروسي على «تثبيت سعر الصرف»، أو منعه من الانهيار بسرعة، كما كان مأمولاً. فَشَلُ هذا السيناريو، نتيجة وَضْعِ قيودٍ صارمة على تدفّقات رأس المال، دفع الغرب إلى الانتقال فوراً، للمرحلة الثانية أو الخطّة باء التي تمثّلت في وضع نظام متكامل لحظر توريد النفط الروسي إلى الأسواق الدولية. الانقسام بين الدول الغربية بشأن هذا الإجراء، لا سيّما في أوروبا، لم يمنع المضيّ قُدُماً به، كونه تحوّل إلى الرافعة الأساسية لمشروع تقويض قدرة الاقتصاد الروسي على البقاء. الذريعة التي أُستخدمت هنا، لإضفاء «مشروعية دولية» على هذا الإجراء أو الحظر، هي استخدام روسيا أرباحها المتزايدة من توريد النفط والغاز، لتمويل آلتها الحربية في أوكرانيا. ولكثرة ترداد هذه الحجّة المصحوبة بتحميل روسيا مسؤولية التضخّم الحاصل في العالم، بدأ السياسيون هناك باستخدامها في صراعاتهم الحزبية، أو في حملاتهم الانتخابية، وأبرزهم الرئيس الأميركي، جو بايدن. وهذا الرجل أكثَر في الأشهر الأخيرة، من ترداد عبارة «تضخّم بوتين»، حتى حين كان يبدو ضعيف الحجّة في مواجهة معارضيه الذين يتهمونه بإبرازها لمجرّد التنصّل من مسؤولية إدارته عن أزمة ارتفاع أسعار البنزين، أو التضخّم عموماً. والحال أنّ المنطق الذي تقوم عليه هذه الحجّة، ليس بالضعف الذي يبدو عليه، حين يُستخدَم سياسياً، فهو نفسه الذي يستعمله الاقتصاديون في الغرب، ولكن في سياق أكثَر تعقيداً، لتسويغ فكرة التدخّل في الأسواق، بغية زيادة الربحية هنا، أو الحدّ منها هناك.

المقارنة بين التدخّلين الرأسمالي والنامي

في الحالة الروسية، اقتضَت المصلحة الجيوسياسية الغربية، هزّ استقرار الأسواق العالمية، وخلق حالةٍ من عدم اليقين الاقتصادي المستدام، مقابل الحدّ من الربحية التي تحقّقت لموسكو، بفعل التقلّبات الدائمة منذ عقدٍ أو أكثر، في أسعار المواد الخام. المساهمة الروسية في الاستفادة من التقلّبات، اقتصرت على الدور الذي لعبته في إنشاء مجموعة «أوبك+»، بالشراكة مع السعودية وبقية دول «أوبك». التحكُّم بالأسعار هنا يحافظ على الربحية أيضاً، وقد يتسبّب في أضرارٍ بالغة لاقتصادات الدول التي تعتمد على استيراد النفط، ولكنه لا يذهب إلى حدّ تحويل نظام التدخّل في الأسواق، إلى أداةٍ لتعليق المنافسة على مستوى العالم، بالتالي خلق «نظام احتكار» قوامُه هذه المرّة العقوبات الشاملة، بدلاً من قوّة رأس المال وربحيته.

الذريعة الغربية تصبح واهية جداً، حينما يُوضع نظام العقوبات غير المسبوق على روسيا، في موازاة قيود مجموعة «أوبك+» على أسعار النفط. عدم التناسب لا يقتصر فقط على معدّل الربحية، بل يتعدّاه إلى المقاييس الخاصّة بالاقتصاد الكلّي لهذه الدول، حيث يتعذّر إجراء مقارنة بين الاقتصادات الرأسمالية الغربية ونظيرتها النامية، المنتمية إلى نادي الدول المنتجة للنفط. يكفي رصد حجم السيولة التي وضعتها الدول الغربية في أسواقها، على أثر أزمة كورونا، لتبيان الفارق بين حجم اقتصادات الطرفين، لجهة القدرة، ليس فقط على تأمين السيولة أثناء الأزمات، بل أيضاً، على خلق المال حتى من دون تغطية حين يتطلّب الأمر ذلك. هذا يعني أنّ حجم الاقتصاد، هو المحدِّد لمدى الربحية من التدخّل في الأسواق، فما تجنيه روسيا أو الجزائر أو نيجيريا، من قيود «أوبك+» في سوق النفط، على ضخامته، لا يُقارَن بالمعدّل الثابت من الربحية الناجم عن محافظة الدول الرأسمالية الغربية على تدفّق رأس المال، ومعه السلع والخدمات واليد العاملة، لمصلحتها. حتى حين يقلّ معدّل الربحية الرأسمالي الثابت، عن مستواه، تاريخياً، بفعل زيادة التقلّبات في الأسواق، فإنه يبقى أعلى من الزيادة الكبيرة الحاصلة في ربحيّة الدول النامية المنتِجة للنفط والغاز، على إثر التحكّم أكثر في أسعار الطاقة. هذا المنطق يبدو غائباً تماماً، عن مقاربة الغرب الحالية للصراع مع روسيا اقتصادياً، حيث تُخلَط الذرائع مع بعضها البعض، من دون سياق، حتى قريب. بالتالي يجري تقديم سردية مقلوبة للأزمة الاقتصادية، تتحوّل فيها الدول النامية المتضرّرة من العقوبات إلى دول رأسمالية، والعكس صحيح. وهو ما يضيّع، ليس المسؤولية الفعليّة عن الأزمة فحسب، بل أيضاً، شكل التدخّل الحاصل في الأسواق، وطبيعة الاستفادة منه فعلياً.

> اقتضَت المصلحة الجيوسياسية الغربية هزّ استقرار الأسواق العالمية وخلق حالةٍ من عدم اليقين الاقتصادي المستدام مقابل الحدّ من الربحية التي تحقّقت لموسكو

تناقضات الموقف الغربي

ومع ذلك، فإن المقاربة الغربية في موضوع تحديد سقف أسعار النفط الروسي، ليست واحدة. فالموقف الأوروبي شبه الموحّد الداعم لوضع سقف للأسعار لا يتجاوز الـ60 دولاراً للبرميل، يشهد انقساماً تعبّر عنه ألمانيا الرافضة لمنطق التدخّل في الأسواق بهذا الشكل. الرفض هنا ينطلق من «الخصوصية الألمانية»، إذ بدأت تداعيات العقوبات بالتأثير ليس فقط على الأسعار والخدمات هناك، بل أيضاً على كلفة الإنتاج، ما أدّى إلى تضرُّر الصناعات الألمانية التي تعتمد على الطاقة الروسية الرخيصة في تعزيز إنتاجيتها، بالتالي تنافسيتها دولياً. ثمّة تمايزٌ آخر، تعبّر عنه مواقف صربيا وهنغاريا، وبدرجة أقلّ النمسا، ولكن تأثيره ليس بحجم نظيره الألماني، باعتبار أن الثقلَ هنا، هو اقتصادي أكثر منه سياسي. كلّ ذلك، يصعِّب مهمّة المفوّضية الأوروبية في رأب هذه الانقسامات، بغية توحيد الجهود الرامية إلى تقليل الاعتماد على موارد الطاقة الروسية من نفط وغاز وفحم، نهائياً. أما على الضفّة الأخرى من الأطلسي، حيث التداخل بين صرامة الموقف الجيوسياسي الأميركي من روسيا، والحاجة إلى نفطها اقتصادياً، فيأخذ النقاش أبعاداً ليست موجودة بالقدر نفسه، في أوروبا. إذ إن المشروع المدعوم إلى حدٍّ كبير، من وزارة الخزانة، يتضمّن تطمينات إلى روسيا، بالمحافظة على تنافسيتها في أسواق النفط. الرغبة الأميركية بالتمايز قليلاً، عن الموقف الأوروبي المتشدِّد، تبدو مدفوعة بحاجة اقتصادية تُمليها التقلّبات الشديدة الحاصلة في الأسواق. إذ يجري الدفع بالمشروع، في ظلّ استمرار الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة بوتيرة متزايدة، وهو ما يجعل الإدارة هناك حذرة من أيّ مبادرة سوقية جديدة، للحدّ من معروض النفط عالمياً، بعد الخفض الكبير الذي أجرته «أوبك+» على إنتاج النفط.

السيطرة على التضخّم المصحوبة بمخاطر الركود، تبدو أولوية أميركية، لا سيّما قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، إذ يستخدم الجمهوريون الأزمة كأداة أساسية في المعركة ضدّ إدارة بايدن والديمقراطيين، عبر تحميلهم المسؤولية المباشرة عنها. هذا السياق الداخلي للأزمة، يدفع بالبراغماتية الأميركية تجاه روسيا قُدُماً، أقلّه اقتصادياً، على اعتبار أن المواجهة الجيوسياسيّة تشهد تصعيداً مستمرّاً، في ظلّ الاستمرار في تسليح أوكرانيا، ودفعِها إلى تسعير المواجهة مع روسيا عسكرياً. والحال أن ما يبدو تعارضاً بين المقاربتين، هو من سمات الاستراتيجية الأميركية في المواجهة مع موسكو، على طريقة الاحتواء المزدوج، حيث تستكمِل جزرة السماح بالمنافسة الاقتصادية المحدودة، ما أنجزته عصا المواجهة العسكرية الغليظة بالوكالة، في الميدان الأوكراني.

مواجهة بين حدّي التضخّم والركود

محدودية النتائج حتى الآن، بالنسبة إلى الغرب، لا تمنع استمرار المواجهة بالطريقة ذاتها. إذ لا يزال التعويل مستمراً على تحقيق استراتيجية «تسقيف» الأسعار، وهو ما عجز عنه الحظر المباشر للنفط، أو حتى محاولة خفض سعر صرف الروبل. الاتكال هنا يقوم على عدم توافر المناعة الروسية نفسها بالنسبة إلى الأرباح، لأن كل السياسة الروسية الخاصّة بتحصين الاقتصاد، تُبنى على وجود رصيدٍ كافٍ من العملة الصعبة المتأتية من التجارة بالنفط. وزارة الخزانة الأميركية التي تقود الحملة، تعتقد أن السماح لروسيا بتوريد النفط، بسعر لا يتجاوز الـ60 دولاراً للبرميل، سيحقّق هدفين:

الأول، هو الحدّ من الأرباح التي تجنيها موسكو من توريد النفط، لتمويل الإنفاق على عمليتها العسكرية في أوكرانيا، وهي السردية التي سوّغت للغرب كلّ الإجراءات التقييدية بحقّ روسيا، حتى قبيل بداية التدخّل العسكري في أوكرانيا. أما الثاني، فهو إغراء روسيا «بسعر مرتفع» نسبياً، قياساً إلى متوسّط أسعار خام النفط القياسي العالمي، بحيث لا تنقطع سلسلة توريد نفطها إلى الأسواق العالمية. أي، بما يبقي على معروضٍ من النفط الخام يكفي لإبقاء الأسعار منخفضة، مقارنةً بما هي عليه الآن، مع تجاوزها حاجز الـ90 دولاراً، للبرميل. الهاجس المسيطر على الدوائر الاقتصادية هناك، والذي يدفع بالبراغماتية الأميركية التجارية تجاه روسيا قُدُماً، هو الخلاص من التضخّم الذي يحدّ من النموّ الرأسمالي، مع تزايد التقلّبات في الأسواق وعدم انتظام التدفّقات الرأسمالية. على أنّ الحِسبة الأميركية لن تكون بهذه السهولة. فمع استمرار رفع أسعار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي، قد تتحوّل أيّ مبادرة للإبقاء على معروضٍ كافٍ من خام النفط العالمي، إلى مصيدة، يصبح من بعدها الركود، أمراً واقعاً. بمعنى أنّ الكميات التي ستبقى في السوق، بفعل هذا الترغيب لروسيا، لن تجد من يشتريها مع مواظبة الاحتياطي الفيدرالي على سحب السيولة من الأسواق والشركات والأفراد، بغرض احتواء التضخّم والحدّ من الطلب «الزائد» على السلع والخدمات. بهذا المعنى، فإن البقاء بين حدّي التضخُّم والركود، أو لِنَقُل، التأرجح بينهما، هو ما يحدّد الوجهة المقبلة، سواءً لمبادرة وضع سقف لأسعار النفط، أو لأيّ محاولة أخرى تقوم على فلسفة التدخّل مباشرةً في الأسواق، للحدّ من ربحية هذا الخصم الجيوسياسي أو ذاك.

لكن تأثير العقوبات على الولايات المتحدة ظلّ محدوداً، مقارنةً بشريكتها في نظام القيود في بروكسل. فالدول الأوروبية التي أُستخدمت كرأس حربة، في مواجهة روسيا، هي التي تدفع الآن من رفاهيتها، ثمن القيود الجديدة على تدفّق الواردات النفطية والغذائية، من روسيا وإليها، عبر العالم.